

الرسالة الثالثة والستون

نجاح الشيخ أحمد الجسار

في الإفادة من الثنافس الإنجليزي الأمريكي  
بشأن نغط الكويت

د. ميمونة خليفة الغدبي الصباح

قسم التاريخ - جامعة الكويت

حوليات كلية الآداب - الحولية العاشرة - ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م

## المؤلف :

### د. ميمونه خليفة العذبي الصباح

دكتوراه التاريخ الحديث عام ١٩٨٣م (جامعة عين  
شمس)

مدرسة في قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الكويت  
من مؤلفاتها العلمية :

- «نشأة الكويت وتطورها في القرن الثامن عشر» مجلة  
دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد السادس  
والاربعون - السنة الثانية عشرة - ابريل ١٩٨٦م رجب  
١٤٠٦هـ.

- وضعية الكويت الدولية بالنسبة للدولة العثمانية نشر في  
مجلة كلية الاداب - جامعة القاهرة - العدد الثامن  
والاربعون سنة ١٩٨٧م.

- «علاقات الكويت الخارجية خلال القرن الثامن عشر»  
مجلة المؤرخ العربي - بغداد - العدد ٣٥ - السنة الرابعة  
عشرة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨.

- «غزو الكويت الاقتصادي وأهم عوامله خلال القرنين  
الثامن عشر والتاسع عشر» - نشر ضمن سلسلة دراسات  
عن الشرق الاوسط اصدرها مركز بحوث الشرق  
الايوسط.

- «الملك عبدالعزيز وبتروال المنطقة المحايدة الكويتية  
السعودية» - نشر في المجلة العربية للعلوم الانسانية  
العدد التاسع والعشرون - المجلد الثامن - شتاء  
١٩٨٨.

- «الجدور التاريخية للكويت في التاريخ القديم» - نشر في  
العدد ٣٨ من مجلة المؤرخ العربي (بغداد) - السنة الرابعة  
عشرة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م

## محتوى البحث

٩	- ملخص البحث
١١	- المقدمة
١٤	- إزدياد أهمية الكويت بالنسبة لبريطانيا بعد اكتشاف النفط فيها
١٧	- بداية الإهتمام البريطاني بالتنقيب عن النفط في الكويت
٢٣	- دخول فرانك هولمز إلى حلبة المنافسة
٢٦	- الشيخ يستغل فرصة تنافس الشركتين .
٢٧	- مسودة لإتفاقية جديدة مقدمة في أبوك
٣٠	- ترجيح الشيخ لعرض هولمز
٣٥	- تخوف بريطانيا من استجابة الشيخ لعروض هولمز
٣٧	- عدم خضوع الشيخ للضغوط البريطانية
٣٨	- بنود إتفاقية الشركة الشرقية والعامه
٤١	- سماح الحكومة البريطانية للنقابة الشرقية العامة بالتفاوض مع الشيخ .
٤٦	- دخول الولايات المتحدة الأمريكية الى حلبة المنافسة على بترول الكويت.
٤٩	- الولايات المتحدة الأمريكية تحسن إستغلال الظروف
	- الشيخ احمد الجابر يرحب بالشركات الأمريكية وبريطانيا تضع
٥٤	شرط الجنسية في المقابل
٥٨	- موقف الشيخ من شرط الجنسية
٦١	- اصرار بريطانيا على بند الجنسية
٦٢	- إحتجاج الولايات المتحدة على المعوقات البريطانية
٦٤	- بريطانيا لم تكن مستعدة للتساهل بالنسبة لإمتياز الكويت
٦٩	- الشيخ يبدي إستعداده للتنازل عن شرط الجنسية
٧٣	- توالي الإحتجاجات الأمريكية على تزمّت بريطانيا
٧٩	- موافقة بريطانيا على حذف شرط الجنسية
٨٥	- مؤشرات عن قرب اتحاد الشركتين المتنافستين
٩٣	- اتحاد الشركتين في شركة نفط الكويت
٩٦	- موقف الحكومة البريطانية من الشركة الجديدة
١٠١	- ملاحظات الشيخ على الإمتياز المقدم من شركة نفط الكويت

١٠٣	- منافس جديد في الميدان
١٠٨	- توقيع إتفاقية الإمتياز
١٠٩	- عمليات شركة نفط الكويت
١١١	- الخاتمة
١١٦	- الملاحق العربية
١٢٨	- الملاحق الاجنبية
١٤٥	- قائمة الوثائق والمراجع .

### ملخص

أن أهم ما يمكن أن نستخلصه من هذه الدراسة ان الفضل فيما وصلت اليه الكويت من تقدم وازدهار نتيجة ما تحصلت عليه من مردود مالي كبير من دخل النفط يعود الى مهارة الشيخ أحمد الجابر الفائقة في دفع وادارة عجلة المنافسة بين المصالح الإنجليزية والمصالح الامريكية على بترول بلاده . وهو أمر أكدته واعترفت به حتى الوثائق الرسمية البريطانية .

فقد رحب الشيخ أحمد الجابر بدخول المصالح الاميركية لادراكه ان المردود سيكون أكبر الى جانب أن دخول الولايات المتحدة سوف يضمن استقلال بلاده كما سيحميها من الأخطار التي تتعرض لها . فضلا عما سينتج عن ذلك من مساندة أمريكية للشيخ في مراجعة مشاكله مع جيرانه التي لم تكن مواقف الحكومة البريطانية حاسمة فيها .

وهناك أدلة تبرز لنا من خلال تتبعنا للتنافس بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية على نفط الكويت في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين تؤكد نجاح الشيخ أحمد الجابر في استغلال ذلك التنافس لصالح بلاده وبراعته في مراوغة الجانبين ليصل الى تحقيق اهدافه من اثاره المنافسة بحدة والحصول لبلاده على أفضل الشروط من امتياز التنقيب على النفط في اراضيه .

وفي النهاية رأى الشيخ أحمد الجابر بحسن ادراكه وتقديره لسير الأمور أنه لا بد من الاستقرار على قيام نوع من الاتفاق بين المصالح البريطانية والأمريكية على شكل مجموعة انجليزية لكي تحصل على امتياز يمكن التوصل اليه والعمل بمقتضاه . وقد تلاقى ذلك الاحساس مع الميل الذي اتضح عند شركة البترول الإنجليزية الفارسية للتفاهم مع المسؤولين في مجموعة نفط الخليج الأمريكية من أجل قيام نوع من التعاون تحصل بموجبه الشركة الإنجليزية الفارسية على امتياز في الولايات المتحدة الامريكية في مقابل قيام مجموعة (ميلون) الأمريكية بالاتفاق مع الشركة الإنجليزية الفارسية على تكوين شركة معاونه تدخل في مباحثات مشتركة مع شيخ الكويت للحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في بلاده وفقا لقاعدة المقاسة (Fifty, fifty)

---

وهذا ما تم بالفعل حين اتحدت الشركات الإنجليزية الفارسية وشركة الخليج في شركة نفط الكويت وتقدمت للحصول على الامتياز. وبعد مفاوضات مع الشيخ أحمد الجابر الذي أبدى مهارة فائقة اضطرت الشركة الجديدة للرضوخ للأمر الواقع والاستجابة لطلب الشيخ فتقدمت بامتياز نهائي يشمل الشروط الأفضل فتم منحها الامتياز.

وإزاء ذلك لا بد أن نقرر أن الاتفاقية بشروطها وبنودها المادية والعملية إنما جاءت نتيجة جهود كبيرة من الشيخ أحمد الجابر ومهارته وحنكته وحسن تخطيطه.

### المقدمة

يعتبر هذا البحث احد سلسلة دراسات لاعادة كتابة تاريخ الكويت اعتماداً على المصادر الأساسية، مما شكل صعوبة كبيرة على الباحث وجعله يتنقل وراء هذه المصادر الاولى في اماكن كثيرة اولها بريطانيا التي تزخر دور الوثائق فيها بالكثير من الوثائق التي تعنى عناية فائقة بكل صغيرة وكبيرة بالنسبة لتاريخ الكويت والمنطقة، تليها الدولة العثمانية صاحبة النفوذ والسيادة في المنطقة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ثم في مطلع القرن العشرين. كما نجد الوثائق والمصادر الاولى الاخرى المتعلقة بتاريخنا في كل من الولايات المتحدة وفرنسا وهولندا وروسيا والمانيا وغيرها من الدول صاحبة المصالح في المنطقة. وبلاضافة الى المصادر الاولى الموجودة في الاماكن المشار اليها، فان المؤلفات الاوروبية والعربية زاد اهتمامها بالكويت والمنطقة، لا سيما بعد ان اصبحت من مناطق النفط الرئيسة في العالم، فتزايدت المؤلفات بنوعها العربية والاجنبية المتعلقة بتاريخ المنطقة، واطوعها السياسية والاجتماعية والجغرافية، وهذا مما يسر على الباحث مهمته، الا ان ذلك لا يغني عن اهتمام المختصين، لا سيما من ابناء المنطقة الذين يكونون اقرب الى تفهم الاحداث وتحليلها، لانهم من البيئة نفسها وعلى دراية تامة بالظروف الاجتماعية والنفسية والعادات والتقاليد، وغير ذلك من الامور المتعلقة بمجتمعاتهم، وبيئتهم.

لذا تعددت خطواتي في هذا السبيل حيث يندرج بحثي هذا ضمن هذه الخطوات التي اخص فيها تاريخ الكويت بكل اهتمامي وبحثي. وفي هذا البحث اخص الشيخ احمد الجابر بالدراسة ليس بقصد تسجيل سيرته، وانما من اجل ابراز موقف ودور كبير للرجل، استحق التسجيل للتاريخ، من باب الوفاء والعرفان بالفضل لصاحبه، لا سيما وان هذا الموقف والنجاح الذي نسجله للشيخ احمد الجابر يتعلق بالمصدر الاساسي والوحيد لدخلنا القومي وهو النفط الذي انعكس اثر انتاجه

وتصديره على ما حققه من تحول عظيم في مسار الكويت وتقدمها وتطورها في كافة الاتجاهات والمجالات.

ولا شك ان اهمية هذه الدراسة تظهر من خلال ابرازنا لموقف جديد وجانب لم يلتفت اليه في كافة الدراسات المتعلقة بموضوع النفط وامتيازاته في الكويت والمنطقة ويتمثل ذلك الجانب في دور الشيخ أحمد الجابر فيما يتعلق بالتنافس الانجلو- امريكي على امتيازات النفط في بلاده ونجاحه في الاستفادة من هذا التنافس لمصلحة بلاده وشعبه بالنسبة لذلك المصدر الحيوي ذي المردود الكبير والاثر العظيم.

حيث لم يقتصر أثر اكتشاف النفط في الكويت عام ١٩٣٦م ثم انتاجه عام ١٩٤٦م على ما حققه من تحول كبير في مسار الكويت السياسي والاجتماعي والاقتصادي فحسب بل تعدى ذلك الى التأثير الكبير على وضعية الكويت الدولية والتنافس الدولي عليها.

وفما يتعلق بانعكاسات انتاج النفط وتصديره على الكويت داخليا نجده قد اقترن بتغير تام في بنية البلد في جميع النواحي فتحوّلت الكويت من شكل الى شكل آخر مختلف تماما عن شكلها السابق، ففي ظل المتغيرات التي طرحها ظهور النفط أدى النشاط الذي صاحبه الى تحقيق كثير من الانجازات العمرانية والتطورات الحديثة والمتقدمة في خدمة المجتمع الكويتي الذي لم يحرم مما وفره تدفق النفط، وانما وظفت موارده في أحيان ومواضع ومواقف كثيرة لخير الكويت وأبنائها ومصلحة أمتها العربية في الظروف والأحداث التي شهدتها الوطن العربي بعد تحرر كثير من الأقطار العربية من نير التسلط الاستعماري<sup>(١)</sup>. وكانت أهم التغيرات الاجتماعية الازدياد الهائل في عدد السكان وتمرّكهم في الكويت فقد جعل انتاج النفط سكان الكويت يزدادون بسرعة هائلة لتدفع ما يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ من الأيدي العاملة، لذا فقد تغير تركيب السكان بصورة جذرية<sup>(٢)</sup>.

(١) ميمونة الصباح، رسالة دكتوراه نشرت بعنوان : الكويت في ظل الحماية البريطانية، الطبعة الاولى، الكويت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨هـ ص ٤١٩.

(٢) تقرير بعثة البنك الدولي عن د. حسن الابراهيم الكويت (دراسة سياسية) ص ١٣٤ - ١٣٥. الكويت - دار البيان - ١٩٧٢م.



وبعد أن كانت الأعمدة الرئيسة للاقتصاد الكويتي هي صيد السمك، والغوص على اللؤلؤ، والسفر في البحر، وبناء السفن، والرعي والتجارة، وذلك منذ نشأتها في مطلع القرن الثامن عشر حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية<sup>(٣)</sup>، كذلك أحدثت مردودات النفط المادية تغيرا جذريا في التركيب الاجتماعي اذ ازداد تركز القوة السياسية بيد الأسرة الحاكمة، تبعا لسيطرتها على توزيع الدخل الناجم عن النفط. فتحول التجار الى الاعتماد على الحكومة اقتصاديا بعد استقلالهم الاقتصادي السابق عنها. وبالتالي تضاءلت ما كانت تتمتع به تلك الطبقة من قوة وسلطة كبيرتين بسبب سيطرتها على الاقتصاد. وكذلك الحال بالنسبة للطبقة العاملة التي تعتمد على الحكومة بصورة أكبر، وقد تحسن وضعها بشكل كبير جدا.

أما بالنسبة لوضع الكويت الاقتصادي فقد تغير تغيرا واضحا وملموسا بعد تصدير النفط عام ١٩٤٦م، فتحولت من بلد فقير الى بلد أصبح الفرد فيه يتمتع بأعلى دخل للفرد في العالم.

ومن ناحية أخرى فلم يكن للحكومة قبل بدء تلقي عائدات النفط عام ١٩٤٦م ادارة منظمة، ونظام للموازنة، وانما كانت الأموال تخصص للدوائر الحكومية دون أخذ بالطرق المتبعة في الموازنات الرسمية<sup>(٤)</sup>.

وهكذا أحدث تدفق البترول في الكويت وتصديره الى الخارج تغيرات جذرية على الساحة السياسية داخليا وخارجيا فبعد أن كانت الكويت لا تملك المال وبالتالي لا تملك القوة السياسية، فقد باتت تمتلك المال وهو من أهم دعائم القوة السياسية فخرجت من عزلتها وانفتحت على العالم العربي. وأصبحت تمتلك الامكانيات التي تؤهلها للمشاركة وبالتالي التأثير على مستوى الوطن العربي. فانتقلت سياسيا من

---

(٣) Y.S. AL-Sabah : The Oil Economy of Kuwait, London, 1980, P.P 8 - 12

(٤) صدر اول قانون للموازنة في الكويت في ٩ فبراير ١٩٦٠ د. حسن الابراهيم المصدر السابق - ص ١١٩ ولكن هذا لا يعني عدم وجود مالية للكويت وانما اسست مالية للكويت في عهد الشيخ محمد الصباح الحاكم السادس وذلك بتنظيم شقيقه الشيخ جراح إلا انها كانت بالشكل المبسط الذي يلائم ظروف تلك الفترة.

الهامشية الى التأثير الفعلي، والحقيقي في صنع القرار السياسي العربي<sup>(٥)</sup>.

ومن اجل تحقيق الهدف المنشود من هذا البحث، تم تتبع ودراسة جميع المراحل التي مرت بها مفاوضات عقد امتيازات التنقيب عن النفط بين الشركات الاجنبية، سواء البريطانية أو الامريكية، مع القاء الضوء على الدور البارز والهام للشيخ احمد الجابر في اثارة التنافس بين تلك الشركات من اجل الحصول على افضل شروط للامتياز في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية المحلية والدولية التي كانت سائدة في مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

### ازدياد أهمية الكويت بالنسبة لبريطانيا بعد اكتشاف النفط فيها :

اما بالنسبة لبريطانيا فقد انتهت لأهمية الكويت الاقتصادية القصوى حتى قبل اكتشاف النفط وتصديره بوقت طويل . ولا بد أنها عرفت الأهمية من تقارير البعثة الجيولوجية التي مسحت الكويت في وقت متقدم، وتوقعت وجود النفط في الكويت بكميات كبيرة وكانت بريطانيا قد استغلت انفتاح الشيخ مبارك عليها وحاجته لها الى أبعد حدود الاستغلال فحصلت منه على تلك الاتفاقات غير المتكافئة التي احتكرت بواسطتها كافة المصالح الاقتصادية الحيوية في الكويت<sup>(٦)</sup>.

الا أنه من الظلم أن نقول أن ذلك كان من غير مقابل فقد التزمت بريطانيا تجاه الكويت بالحماية التي فرضت عليها الحفاظ على كيان الكويت من التعديلات الخارجية، كما التزمت بريطانيا كذلك بالدفاع عن مصالح الكويت ضد كافة القوى الطامعة التي نازعت الكويت على مصالحها فتصدت للدفاع عن مصالح الكويت في مواجهة الدولة العثمانية مثلاً، لا سيما وأن الأخيرة أرادت الاقتصاص من الشيخ مبارك لاتجاهه نحو الانجليز<sup>(٧)</sup>. ولكن يجب التأكيد على أن جهود بريطانيا ومساعدتها لحل مشكلات الكويت مع جيرانها وجميع القوى الأجنبية الأخرى لم تكن بهدف رعاية مصالح الكويت وحمايتها فحسب بل بدافع حرصها على منع الشيخ من الاتصال المباشر بالقوى الخارجية لا سيما المجاورة لها مثل العراق والسعودية

(٥) رسالة الباحثة للدكتوراة السابق الاشارة اليها ص ٣٥٣ - ٣٥٤.

(٦) F.O.371/532 Agreement between Sheikh Mobark Al - Sbah & Meior S.G. Knox political Agent of H.M.S.Cave, 15th Oct. 1907

(٧) F.O.371/5252 Inclosure No.2.P1-9 printed document composed of 25 in- chousurese Koweit Confidential No 1. 19th Nov, 1902

وايران<sup>(٨)</sup>. ثم مع كل من حاول الحصول على مصالحها في الكويت، وذلك رغبة من بريطانيا في ابعاد منافسيها وحفاظا على مصالحها الاقتصادية المهمة التي سبق أن حصلت عليها من خلال اتفاقياتها مع الشيخ مبارك ثم التجارة والمشروعات التي ارادت اقامتها، ولا شك أن أهمية الكويت بالنسبة لبريطانيا قد زادت بشكل ملحوظ عند اكتشاف النفط فيها.

لذا حرصت بريطانيا على تأمين مركزها في الكويت. ولا سيما بعد أن بدأت الكويت في تصدير نفطها بكميات كبيرة، فازداد اهتمام بريطانيا وحرصها على حماية الكويت من المؤثرات الخارجية، وتركز اهتمامها على حماية الكويت من جيرانها فأصبحت بريطانيا أشد تمسكا عما كانت عليه. فمن قبل في عزم التضحية بمصالح الكويت للسعودية أو للعراق<sup>(٩)</sup>، لأن الكويت ان لم تكن قد غدت اللؤلؤة اللامعة في التاج البريطاني، الا أنها أصبحت قلعة رئيسة للاسترليني في منطقة الشرق الأوسط نتيجة تدفق النقد الاجنبي المكتسب من شركات النفط التي تستفيد بجزء كبير منها<sup>(١٠)</sup>.

ونتيجة للمنطق الاستعماري الداعي للسيطرة التامة على كافة المصالح الحيوية في البلاد الواقعة تحت حمايتها والاستفادة من خيراتها باستغلالها الى أقصى درجة عملت بريطانيا على تعزيز مركزها في الكويت ومنطقة الخليج العربي بشكل عام، وذلك بالابقاء على قواعد عسكرية وبحرية حيوية كبيرة، والتي توسعت في انشائها مستهدفة مقاومة منافسيها، ومواجهة الحركات الوطنية والتحررية التي بدأت تظهر في المنطقة<sup>(١١)</sup>. الا أنه مهما بلغت درجة المصالح البريطانية بهذا الشأن فاننا نجد ان الامارات استطاعت بواسطة الحماية البريطانية ان تحافظ على كياناتها من تعديلات القوى المجاورة وهذا ما عبر عنه اللورد كيرزون<sup>(١٢)</sup> Lord Curzon بقوله «يتساءل

---

F.O.371/1/1/23181 Letter No. 207/s The Residency - Fowle Bushire to Secretary of (٨) state for India Foreign Affair Department Conf.D.N. No.207/s - 17th March 1939.

الوثيقة تتعلق بمحاولات بريطانية لمنع الشيخ من الاتصال المباشر بالقوى الخارجية.

F.O.371/13070 Copy of Tel. From Viceroy - Foreign and Political Department to (٩) Secretary of state for India, 24th July 1928.

Marlowe, John - The Persian Gulf in the 20th Century - P.135 - London 1962. (١٠)

(١١) وزارة الخارجية العراقية - حقيقة الكويت (٣)

(١٢) كيرزون : نائب الملك في الهند.

البعض لماذا تستمر بريطانيا في استخدام نفوذها وسلطانها في الخليج؟ ان تاريخ امارات هذا الخليج، والأسر الحاكمة فيه، وأوضاع الخليج الحاضرة هي الجواب على هذا السؤال... لقد دخلنا المعارك وفرضنا النظام وكانت تجارتنا لسلامتكم في حاجة الى حماية وفي كل مرفأ على الخليج كان الرعايا الانجليز يقيمون ويتاجرون. ويفضل وجودنا حفظنا لهذه الامارات استقلالها وحلنا دون ذوبانها في الدول المجاورة... ولن نضحي الان أو غدا مطلقا بالمشروعات الضخمة الجبارة التي تبشر بالخير ويجب المحافظة بأي ثمن على السلام في هذه المنطقة... ان استقلالكم مصون والنفوذ البريطاني يجب أن تبقى له الكلمة الأولى والأخيرة...»<sup>(١٣)</sup>.

وفي نطاق حرص بريطانيا الشديد على مصالحها في الكويت ظهرت محاولاتها الجادة لابعاد التأثيرات الخارجية والوقوف في وجه اية محاولة للتقارب بين الكويت وجارتها السعودية والعراق، لذا تخوفت بريطانيا من اثار زيارة الملك فيصل الاول (ملك العراق) المنتظرة للكويت ردا على زيارة الشيخ أحمد الجابر للعراق (في سبتمبر/ ايلول ١٩٣٢م) فرأت وزارة الخارجية البريطانية وجوب منع الملك من هذه الزيارة لتتأججها غير الحميدة بالنسبة لها (لبريطانيا) وتوقعت أن تحيك بغداد الدسائس، وتمارس الضغط على الكويت وتستغل زيارة الملك لتضع يدها على الكويت<sup>(١٤)</sup>. وما ذلك الا نتيجة حرص بريطانيا على الاحتفاظ بالكويت تحت الحماية البريطانية.

لذا توالى الاجتماعات في لندن لبحث الوسائل الكفيلة بالمحافظة على كيان الكويت وحمايتها من جارتها الكبيرتين المملكة العربية السعودية والمملكة العراقية<sup>(١٥)</sup>. ولم يقتصر هذا الحرص البريطاني على حماية الكويت من جارتها فحسب وانما شمل كافة القوى الخارجية لا سيما بعد اكتشاف النفط فيها.

واذا كنا ندرك الأهمية الكبرى للنفط وأثر اكتشافه في الكويت ثم انتاجه

---

(١٣) د. محمد رشيد الفيل، محاضرة عن الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، منشورة في كتاب الخليج العربي في مواجهة التحديات - محاضرات الموسمين الثقافي، ١٩٧٤ - ١٩٧٥ لرابطة الاجتماعيين - الكويت - ١٩٧٥ .

(١٤) ٤٩١ - ٥٥٦

F- O - 37/16852, E 65354/91 Rendel to Sir Francis Humphry 29th dec 1932.

F - O - 37/18909 Record of meeting held at foreign office on the 5th Feb. 1935. (١٥)

## حوليات كلية الاداب

وتصديره وما تولد عن ذلك من انعكاسات ايجابية بالغة التأثير على الكويت في الداخل والخارج، فلا بد من تتبع تاريخ هذا الذهب الاسود وما جرى حوله من تسابق وتنافس للحصول على امتيازات التنقيب، ودور الشيخ أحمد الجابر وحنكته في ادارة ذلك التسابق، ودفعة للمتقدمين الى المزيد من التنافس، بهدف جرهم الى تقديم أفضل العروض، للحصول على امتيازات التنقيب بأكثر مردود يمكن استخلاصه من تلك العروض، من أجل مصلحة الكويت، فكان أن استطاع بحكمة الوقوف في وجه محاولات بريطانيا لجعل الامتيازات حكرا على الشركات البريطانية، ومنعها للشركات المنافسة من التقدم للحصول على امتيازات التنقيب، كما تمكن الشيخ أحمد الجابر ببراعة فائقة من اغراء الشركات الامريكية لمطالبة حكومتها بالتمسك بسياسة الباب المفتوح، التي دخلت الولايات المتحدة على أساسها الحرب العالمية الاولى مع الحلفاء.

### بداية الاهتمام البريطاني بالتنقيب عن النفط في الكويت :

تؤكد المصادر والوثائق التاريخية أن الدلائل على وجود النفط في الكويت كانت معروفة حتى قبل عام ١٩١٣م حين وقعت بريطانيا مع الشيخ مبارك اتفاقية لاحتكار امتيازات التنقيب عن النفط في بلاده، وذلك بموجب تعهد من الاخير بان لا يمنح امتياز استغلال النفط في اراضيه لأي شخص دون الرجوع الى الحكومة البريطانية<sup>(١٦)</sup>. ولا شك ان اندفاع بريطانيا لتقييد الشيخ بهذا الخصوص ناتج عن معرفتها الأكيدة بإمكانية وجود النفط بكميات كبيرة في الكويت فما فتت شركات النفط البريطانية منذ أن مدت حكومتها سيطرتها على الكويت وهي دائبة في دراسة مناطق الكويت للبحث عن النفط<sup>(١٧)</sup>. وتظهر السجلات البريطانية ظهور الاهتمام البريطاني بإمكانات وجود النفط كأول خطوة مسجلة لهذا الاهتمام في ٣ نوفمبر/ تشرين ثاني عام ١٩١١ حين كتب المستر جرين وى (Mr. Green Way) المدير العام لشركة النفط الانجليزية الفارسية المحدودة (أبوك APOC)<sup>(١٨)</sup>. الى المقيم السياسي

(١٦) Lonngrigg's Oil in the Moddle East, PP. 25 - 26 Oxford Universty Press 1968

(١٧) الشيخ حسين خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٥ بيروت ١٩٧٠م.

(١٨) يعبر عن شركة النفط البريطانية، الفارسية اختصارا بصطلاح (أبوك) وساستعمل هذا الاصطلاح في بحثي لذا اقتضى التنويه.

البريطاني في بوشهر يستطلع رأيه حول امكانية الحصول على امتياز التنقيب عن النفط في الكويت. ويذكر في كتابه : «فاذا كان هذا ممكنا فاني أود ان اقدم طلبا نيابة عن شركة النفط البريطانية الفارسية من أجل الحصول على رخصة تنقيب. وسأرسل مسودة شروط هذه الرخصة اذا كنت تعتقد أن هناك فرصة للحصول على امتياز التنقيب».

ويستطرد المستر جرين وي موضحا مدى امكانية وجود النفط في الكويت ذاكرة «أن امكان وجود النفط بكميات ذات قيمة في الكويت أمر يصعب البت فيه الان. ولذلك فاننا نرغب كخطوة أولى في الحصول على رخصة تنقيب فقط. ونظرا لصعوبة التنقيب في هذا المكان فان الرخصة يجب أن تكون لفترة طويلة نوعا ما ولنقل سنتين الى ثلاث سنوات»<sup>(١٩)</sup>.

ونحن من خلال تلمسنا لهذا الاهتمام البريطاني المبكر بالتنقيب عن النفط في الكويت نجد أنه لا بد أن يكون الأمل بوجود النفط بكميات تجارية في الكويت كان من الأسباب التي دفعت بريطانيا لتوقيع اتفاقية الحماية مع الكويت في يناير عام ١٨٩٩م.

ولما كانت الظروف السائدة في الجزيرة العربية في عام ١٩١١م بالغة الاضطراب، اذ كان الصراع على أشده بين جيران الكويت من العرب في نجد والاحساء<sup>(٢٠)</sup>، من جهة، وبين مسؤولي الدولة العثمانية في العراق الساعين لتأكيد سيطرتهم على المنطقة من جهة أخرى، مما جعل فكرة تقديم طلب لامتياز النفط غير ممكن. لذلك أجاب المقيم السياسي مدير شركة النفط البريطانية الفارسية المحدودة (أبوك) أن ذلك الطلب أمر غير مناسب في الوقت الحاضر. ولكن بعد ذلك بعامين سمح الشيخ مبارك لبعثة من البحرية البريطانية باجراء أول مسح جيولوجي

---

(١٩) A H.T. Chisholm, The First Oil Concession P.3 London - 1974

(٢٠) انتهز ابن سعود فرصة انشغال الدولة العثمانية في حربها مع إيطاليا عام ١٩١١م واضطرابها الى سحب جزء من حامياتها في الهفوف واخذ يرسل القوات العسكرية الى الاحساء حيث نجحت تلك القوات من تحريرها من العثمانيين بعد احتلال دام ٤٢ عاما وضمت الى دولة ابن سعود.

## حوليات كلية الاداب

للكويت، وذلك في مارس / آذار ١٩١٣م ونشرت نتائجه في مايو/ مايس من العام ذاته. وجاءت النتيجة بأنه من الصعب الثبوت من مدى امكانية المنطقة، ولكنها ليست مخيبة للآمال، ونصحت البعثة أن تتم عمليات الحفر الاستكشافي في سهل البرقان. ثم زارت بعثة البحرية البريطانية التي كان يرأسها (الأدميرال سليلد (Admiral Slade) الكويت مرة أخرى في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٣م<sup>(٢١)</sup>. وكان لزيارة هذه البعثة والمراسلات التي سبقتها أكبر الاثر على مجريات الامور فما بعد بالنسبة لنفط الكويت. اذ كتب المقيم السياسي الى الشيخ في أكتوبر/ تشرين الاول ١٩١٣م طالبا موافقته على زيارة بعثة (الأدميرال سليلد) لتقوم بفحص الأماكن التي ظهرت فيها آثار القار في برقان وغيرها وأشار المقيم في كتابه الى ما يلي : «واذا ما تبين أن هناك أملا في العثور على النفط فانه يطلب من الشيخ أن لا يعطي امتيازاً بهذا الخصوص الى أي شخص سوى ذلك الذي ترشحه وتزكيه الحكومة البريطانية». وقد أجاب الشيخ مبارك بالموافقة على هذين الطلبين في اليوم ذاته. وكانت هذه الرسائل تثبتا لمحادثات جرت بين الشيخ والمقيم في اليوم السابق<sup>(٢٢)</sup>.

وعلى الرغم من أن قيام الحرب العالمية الاولى عرقل أعمال تلك الشركات عن مواصلة مسح تلك الأراضي، الا ان عمليات البحث استمرت، وكان تعهد الشيخ مبارك للحكومة البريطانية (للمقيم) عام ١٩١٣م حافزا للشركات البريطانية على الاجتهاد في مواصلة البحث، ففي بداية العام التالي (١٩١٤م) أرسلت شركة النفط البريطانية الفارسية (APOC) أحد جيولوجيها الى الكويت ليفحص التسربات في برقان وبحره ولكن الشركة لم تحصل على موافقة الشيخ على اجراء أول مسح جيولوجي خاص بها للكويت الا في عام ١٩١٧م.

ولا شك أن ذلك ناتج عن ظروف الحرب نفسها ثم وفاة الشيخ مبارك عام ١٩١٥م وقد خلفه ابنه جابر الذي توفي في أوائل عام ١٩١٧م، وتولى بعده أخوه

---

(٢١) كانت البعثة تقوم بجولة في فارس لفحص عمليات شركة النفط البريطانية الفارسية وتقدير امكانياتها وتقديم تقرير بذلك.

A.H.T. Chisholm, OP. Cit, P.3

(٢٢)

الشيخ سالم الذي منح الشركة موافقته.

وطابقت نتائج هذا المسح سابقتها (١٩١٣م) من حيث التزكية بأن تتم عمليات الاستكشاف في برقان. لذلك طلبت الشركة من المقيم السياسي البريطاني في الخليج في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩١٧م السماح لها بالتفاوض للحصول على حقوق التنقيب عن النفط في الكويت. ولكن المقيم نصح بتأجيل بدء المفاوضات، نظرا لظروف الحرب الصعبة في الجزيرة العربية والعراق. وهكذا لم تتخذ أي خطوات أخرى الا في مايو/ مايس ١٩١٨م عندما طلب رئيس (APOC) رسميا من الحكومة البريطانية امتياز لجميع الموجودات النفطية في مناطق ما بين النهرين التي قد تخضع للسيطرة بعد الحرب، وطلب أن تمتد منطقة الامتياز «لتشمل أراضي الكويت التي سبق وأجرت الشركة فيها فحوصات جيولوجية واسعة، على أمل الحصول على امتياز» ولكن لم يحدث أي تقدم في هذا الطلب حتى مايو (مايس) ١٩٢١م بسبب المراحل الأخيرة من الحرب في سنة ١٩١٨م ومعاهدات السلام والتسويات الخاصة بالشرق الأوسط عامي ١٩١٩م و١٩٢٠م<sup>(٢٣)</sup>.

هذا وقد أظهرت الحرب العالمية الأولى أهمية النفط في خدمة الأغراض العسكرية فضلا عن فوائده الاقتصادية المعروفة من قبل<sup>(٢٤)</sup>. فقد أضفى تحول الاسطول البريطاني من استخدام الفحم الى استخدام النفط أهمية كبيرة على الأخير، وذلك أن السيرونستون تشرشل (Winston S. Churchill) (رئيس البحرية البريطانية) أصدر عام ١٩١٣م قرارا يقضي بالتحول النهائي الى استخدام الزيت بدلا من الفحم. ونتج عن ذلك أن أظهرت الحكومة البريطانية اهتماما متزايدا بشركة النفط الانجليزية الفارسية. وبتأثير من ونستون تشرشل ساهمت الحكومة البريطانية بـ ٧٠٪ من أسهم الشركة. وكان الهدف من ذلك في بداية الأمر ضمان الوقود اللازم للاسطول<sup>(٢٥)</sup> (الانجليزي) ولكن الأمر تعدى ذلك فيما بعد اذ ترتب

A. H.T. Chisholm : OP. Cit. P4

(٢٣)

(٢٤) د. نجاة عبدالقادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحرين، ص ٢٦٠، القاهرة - ١٩٧٣م.

Oil & The Middle East - Aramco Handbook, Published by the Arabian - American (٢٥)  
Oil Company - Dahrn 1964 P.67.



## حوليات كلية الاداب

عليه نتائج سياسية استراتيجية على درجة كبيرة من الأهمية<sup>(٢٦)</sup>. وكان من الطبيعي ازاء هذا الوضع الجديد، أن تسعى الحكومة البريطانية بجهود كبيرة لدعم محاولات الشركة (APOC) للحصول على احتكار امتيازات جميع موجودات المنطقة من النفط - كما رأينا من طلب الشركة آنفة الذكر من الحكومة البريطانية واهتماماتها المتزايدة في الحصول على احتكار للاستيراد وبيع بترول الكويت، وذلك في أعقاب الحرب العالمية الاولى<sup>(٢٧)</sup> بعد أن أظهرت لها نتائج المسح الذي أجرته هناك عامي ١٩١٣م و١٩١٧م أن هناك احتمالا كبيرا لوجود النفط بكميات كبيرة تبشر بالامل في الكويت.

لذلك كتبت (APOC) الى وزارة الخارجية البريطانية تذكرها بطلبها لعام ١٩١٨م فيما يخص الكويت وطلبت من الحكومة البريطانية أن تصدر تعليمات الى المقيم السياسي ليطالب من الشيخ «رخصة تنقيب شاملة» عن النفط في اراضيه لصالح الشركة، على أن يتلوها امتياز اذا ما اكتشف النفط، وعرضت الشركة ان ترسل مندوبا عنها للتفاوض مع الشيخ اذا كانت الدوائر السياسية تفضل هذه الوسيلة.

وعند استلام السير ونستون العمل كوزير للمستعمرات حينذاك - انتقل الاشراف على شئون الكويت في ذلك الوقت من وزارة الخارجية الى وزارة المستعمرات - أجابت الوزارة أنها بعد التشاور مع حكومة الهند وادارة النفط في مجلس التجارة، بانها ستبعث بالجواب في الوقت المناسب، ولكن الشركة لم تنتظر وأرسلت تستعجل الرد في أكتوبر / تشرين الاول وجاءت الاجابة في ٢٤ ديسمبر / كانون الأول حيث وافقت وزارة المستعمرات على ان تبدأ المفاوضات مع الشيخ من أجل اتفاقية النفط ولكنها اشترطت - بعد أن أشارت الى الرسائل المتبادلة بين الشيخ مبارك والمقيم السياسي عام ١٩١٣م - أن تتم المفاوضات عن طريق المقيم السياسي

(٢٦) د. جمال زكريا، المؤثرات السياسية للحرب العالمية الاولى على امارات الخليج العربي، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، العدد ١٥ سنة ١٩٦٩.

(٢٧) F.O.37/4236 Memorandum by Under Secretary of State Oct., 22nd, 1919

نفسه بناء على تعليمات الحكومة البريطانية<sup>(٢٨)</sup> فاجابت الشركة بموافقتها في ٦ يناير / كانون الثاني ١٩٢٢ وذلك بعد مراسلات عديدة بشأن نقاط المفاوضات وطريقة سيرها. ثم تلقت كتابا في ١٦ أكتوبر / تشرين اول ١٩٢٢ جاء فيه «طلب الوزير تشرشل من حكومة الهند ان تصدر تعليماتها الى المقيم السياسي بتقديم العون الى ممثلي شركتكم في التفاوض للاتفاق مع شيخ الكويت حول الموضوع المشار اليه في المراسلات» وكانت (أبولك) قد تلقت برقية من مديرها المقيم في فارس السير ارنولد ويلسون (Sir Arnold Wilson)<sup>(٢٩)</sup> في اوائل في اوائل ١٩٢٢م تفيد بأن الشيخ الذي كان على علاقة صداقة شخصية وثيقة معه - أخبره بموافقة دون تردد على اي ترتيبات تريدها الشركة وتوافق عليها الحكومة، وحالما علم السير ارنولد ويلسون بكتاب الحكومة الأنف الذكر المؤرخ في ١٦ أكتوبر / تشرين اول ابرق للشركة في لندن في نوفمبر / تشرين الثاني يقترح ان يتوجه فورا من عبدان الى الكويت لبدء المفاوضات التي لم يعد واجبا اتمامها عن طريق المقيم السياسي، الا ان الشركة طلبت تأجيل ذلك لانشغالها بمناطق اخرى. ولكن المراسلات استمرت بين الشركة والحكومة والمقيم السياسي وفرع الشركة في فارس حول الاقتراحات الواجب تقديمها الى الشيخ احمد.

وفي يناير / كانون الثاني ١٩٢٣م بدأ المعتمد السياسي في الكويت المفاوضات (دون علم (APOC)) فقدم للشيخ شرحا مفصلا لشروط الشركة المقترحة لينظر بها كأساس للتفاوض مع ممثلي الشركة. وكان رد الشيخ مشجعا بالنسبة لموضوع ترخيص التنقيب الاستكشاف. ولكنه لم يرض عن الاقتراح الخاص بشأن التأجير لاستخراج النفط والذي نص على ان يتقاضى عائدا مقداره ٣/٨ روبية عن كل طن بينما اقترح هو ان يتقاضى عائدا اضافيا مقداره ٢٥٪ من قيمة النفط الخام.

---

(٢٨) From APOC to F.O. May 1921 (Not No.7) A H T. Chisholm. OP. Cit P.89.

(٢٩) كانت الشركة قد أوكلت له التفاوض المباشر مع الشيخ ولكنها نقضت هذه التعليمات على اثر تلقيها كتاب وزارة المستعمرات في ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ الذي تشترط فيه ان تتم المفاوضات عن طريق المقيم السياسي.

### دخول فرانك هولز الى حلبة المنافسة :

وفي مارس / اذار ١٩٢٣م قدمت الشركة الى المعتمد السياسي مشروع اتفاقية امتياز تتضمن كل التعديلات التي طلب الشيخ ادخالها ما عدا اقتراحه بتغيير اساس احتساب العائدات . وقد دجت الشركة الترخيصين المذكورين مع اتفاقية التأجير في امتياز واحد . وقبل ان يقدم المعهد السياسي المشروع المعدل الى الشيخ حصل تطور غير متوقع بالنسبة للشركة ، اذ دخل الحلبة منافس جديد يسعى للحصول على امتياز نفط الكويت<sup>(٣٠)</sup> . وهو «الميجر هولز Frank Holmes»<sup>(٣١)</sup> ممثل شركة النقابة العامة والشرقية Eastern & General Syndicate Limited<sup>(٣٢)</sup> . وقدر للمتنافسين ان يشغلا الشيخ بمفاوضات ومساومات لمدة احدى عشرة سنة قبل ان يمنح امتياز نفط الكويت لهما بصورة مشتركة في ديسمبر (كانون أول) ١٩٣٤ . ذلك ان الشيخ تسلم بريقة من هولز يشير فيها الى انه يحمل رسائل من امين الريحاني الى الشيخ ينصحه بان لا يمنح امتيازات نفطية لاي شركة قبل ان يطلع على الشروط التي تقدمها شركة النقابة العامة والشرقية ، وان الريحاني لم يتقدم بهذه النصيحة للشيخ الا بعد ان استفسر واستقصى المعلومات عن هولز وشركته - وأشار هولز في بريقته الى حصوله على امتياز تنقيب من ابن سعود - واتبع هولز هذه البرقية برسائل تعريف الى الشيخ والى عدد

(٣٠) A H.T. Chisholm : Op Cit., PP. 4 - 5

(٣١) فرانك هولز : من اصل نيوزلندي تخصص في هندسة المعادن وعمل في شركات كثيرة لتعدين الذهب والقصدير في افريقيا واستراليا ، والملايو ونيوزلنده والمكسيك وروسيا وامريكا الجنوبية . ثم خدم في القوات البريطانية برتبة ميجور خلال الحرب العالمية الاولى . وكانت اول زيارة له لمنطقة الخليج عام ١٩١٨ ، حين اوكلت اليه مهمة نقل المؤن للجيش البريطاني في العراق عن طريق عدن . وبحكم خبرته كمهندس مناجم اهتم بما رآه في مصفاة (ابوك) للنفط في عبادان وبصناعة النفط ، وبعد تسريحه من الجيش عام ١٩١٩ عاد الى شركائه في لندن واسس معهم شركة المجموعة الشرقية في اغسطس ١٩٢٢ وسعى للحصول على امتيازات النفط في الخليج والجزيرة العربية فكان نشاطه الواسع في سبيل عقود الامتياز مع دولها ، فزار عدن والبحرين التي جعلها مقرا له ثم زار السلطان عبدالعزيز السعود في نوفمبر ١٩٢٢ وحصل منه على امتياز في منطقة الاحساء في مائس / مايو ١٩٢٣م .

A.H.T. Chisholm : op cit, p.p. 9-10

هذه المعلومات اخذت عن :

(٣٢) وعي الشركة التي كونها هولز مع شركاه ثم تطورت وتكونت في اربع عشرة شركة في لندن تهتم باستغلال الزيت الى جانب القيام بمشروعات التنمية والعمل على الحصول على تراخيص التنقيب عن البترول في شمال وشرق بلاد العرب .

من الكويتيين البارزين ، وبعد بضعة ايام وصل هولمز الى الكويت حيث اوجز للشيخ شروطه المقترحة من اجل الحصول على امتياز نفط الكويت والتي ستكون اساسا للتفاوض بعد ان يبحث الامر مع رؤسائه في الشركة في لندن . وكانت هذه الشروط افضل بكثير من تلك التي قدمتها (ابوك).

ومن الطبيعي ان يكون لدخول هولمز الميدان رد فعل فوري لدى الدوائر السياسية البريطانية ولدى شركة (ابوك APOC) فقد بادر المعتمد السياسي البريطاني لدى الكويت خلال وجود هولمز في الكويت الى تذكير الشيخ بتعهد عام ١٩١٣م ولكن الشيخ اجابه بان هولمز من رعايا بريطانيا ، وأنه قدم شروطا أفضل من تلك التي قدمتها (APOC) ، ولكنه يعتزم الذهاب الى لندن لمراجعة شركته وهي بريطانية ، ولا بد ان رؤسائها سيعملون الترتيبات اللازمة مع الحكومة البريطانية ، لذلك فان اعماله حتى تاريخه كلها صحيحة ، وأنه لن يبدأ التفاوض الرسمي مع هولمز الا بعد ان توافق الحكومة البريطانية على طلب النقابة الشرقية والعامه في لندن .

ولدى سماع (APOC) في لندن بنبا زيارة هولمز الى الكويت ابرقت الى ادارتها في عبادان في ١٧ مايو / مايس لتبذل قصارى جهدها للحصول على توقيع الشيخ على آخر مشروع امتياز قدموه ، وذلك بعد أن وافقت الحكومة البريطانية على عرضه على الشيخ وأصدرت تعليمات الى المقيم السياسي والقنصل العام البريطاني في الخليج للقيام بتلك المهمة . وكانت (APOC) قد بينت في برقيتها ان (النقابة الشرقية والعامه) عرضت عليها ان تشاركها في الحصول على امتياز الكويت ولكنها (APOC) رفضت العرض<sup>(٣)</sup> لهذا وصل ارنولد ويلسون الى الكويت في ٣١ مايو / مايس وفي اليوم التالي وصلها المقيم السياسي والقنصل العام البريطاني في الخليج (نوكس) حيث قدم ويلسون مشروع الامتياز الجديد بتوصية وتأيد نوكس واستفسر الأول عن مدى استعداد الشيخ للاطلاع على مسودة الاتفاقية المقترحة بين الشيخ وشركة دارسي للتنقيب وتقديم ما يراه من ملاحظات عليها فرد الشيخ بأنه سيدرس

## حوليات كلية الاداب

الاتفاقية جيداً وسيبقى الكثير من الملاحظات والاقتراحات للتعديل . وبين انه نظراً لأن الاتفاقية تؤثر على مصالح بلاده الحيوية ومصالح شعبه ، فانه من غير الانصاف الاسراع بابرامها ، دون مزيد من النظر والمشاورات . ومن جهة أخرى فانه سيظلم الشركة في حالة رفضه ايا من مقترحاتها ارتجالاً . ولا شك أنه سيخطيء بحق الشركة اذا قطع لها وعداً حول أي شيء لا يستطيع أداءه و اضاف الشيخ « ان هذا الموضوع ذو طابع تجاري ويحتاج الى مداولات كثيرة حتى تتحقق العدالة للطرفين » هذا ، في حين ذكر ويلسون بانه نظراً للصدقة التي تربطه بالشيخ فلن يقوم باية محاولة لمباشرة ادنى ضغط عليه ، وان الشيخ يستطيع دراسة الاتفاقية بكل عناية ودقة . وقد استعد نوكس لمغادرة الكويت بينما ارجأ ويلسون مغادرته انتظاراً لرد الشيخ وقد أوضح له الشيخ بانه في الوقت الذي يرغب فيه بتسوية الموضوع بأقصى سرعة ممكنة ، فانه يرجو ان لا يلح عليه السير ارنولد ويلسون للتعجيل بالقرار ، وبين انه بإمكان ويلسون ان يثق تماماً بانه (الشيخ) لن يتعاقد مع اي شركة الا الشركة التي يرأسها ويلسون ، ولكن لديه من الملاحظات والتعديلات الكثير وانه سيقراً الاتفاقية مادة مادة وسيقدم بالتعديلات التي يراها ضرورية لمصالح بلاده وسيقدم من المواد الجديدة ما يراه مناسباً<sup>(٣٤)</sup> .

واستفسر ويلسون من الشيخ احمد الجابر عما اذا كان يرى امكانية مناقشة اي من المواد في الوقت الحاضر ، حتى يمكن معرفة المواد التي يوافق عليها الطرفان مع الاحتفاظ بالمواد المختلف عليها لمزيد من التدقيق . فرد الشيخ بان ذلك يتطلب مهلة كافية للتداول بشأن مختلف النقاط ، ولكنه اكد بانه لن يدخل في اتفاقية مع اي شركة اخرى دون علمهم . فطلب ويلسون اعطاء هذه التأكيدات كتابة . فرد الشيخ « بأنه يعطيه كلمة شرف بانه لن يبرم اي عقد مع اية شركة دون اعلامه بالشروط المقترحة . . . وانه يعطيه هذه الكلمة نظراً للصدقة والاحترام اللذين يكنهما له

(٣٤) CO 727 XP 5481, Memorandums No. 97 & 101 From Political Resident in the Persian Gulf and His Majesty's Consul General For Fars etc to the Duke of Devonshire, K.G.P.G.G.C.M.G.G.C.V.O. Secretary of State for the Colonies, Downing Street, London, S.W.L. dated 25, 28, 29 June 1923.

شخصيا وانه يعتبره كوالده» فشكر ويلسون الشيخ ، وحاول بشتى الطرق جره الى مناقشة شروط الاتفاقية ولو جزئيا الا ان الشيخ اصر على اعتذاره بعدم امكانية ذلك مبينا انه سيزور البصرة بعد اسبوعين وسينتهاز الفرصة لمناقشة الاتفاقية حينذاك مع ويلسون وكرر تأكيدات باناه لن يدخل في اي اتفاقية مع اي شركة اخرى الا بعد اعلامه مقدما<sup>(٣٥)</sup>. وشرح يلسون للشيخ الاضافة التي ادخلها على المادة العاشرة من الاتفاقية بشأن مهمة رئيس الحرس والذي سيختار من عائلة كويتية مرموقة<sup>(٣٦)</sup> ويبدو ان الشيخ كان مسرورا من تلك الاضافة وانها مفيدة بالنسبة له.

### الشيخ - يستغل فرصة تنافس الشركتين :

وهكذا اعطى تنافس الشركتين (الشرقية والعامية) وشركة النفط الانجليزية الفارسية على نفط الكويت الفرصة الطيبة للشيخ للاختيار والمساومة<sup>(٣٧)</sup> وذلك على الرغم من الضغوط التي تمارسها السلطات البريطانية في الخليج للتأثير على الشيخ احمد الجابر وبقيّة شيوخ المنطقة لتزكية الشركة الانجليزية الفارسية كما ان الشركة أوفدت من جانبها مبعوثين الى الشيوخ. هذا في الوقت الذي اتضح فيه ان هناك عدم ثقة من جانب هؤلاء الشيوخ بتلك الشركة لاعتقادهم بانها شركة حكومية، وهذا سيجعلها تتدخل في شئونهم اكثر من اية شركة اخرى<sup>(٣٨)</sup>. والى جانب ذلك فان الشركة لم تكن مهتمة في ذلك الوقت بنفط الخليج ، بقدر اهتمامها بابعاد اي منافس لها في المنطقة. اما اذا ما بدأ انتاجها وهي شركة كبيرة فسوف يترتب على نشاطها اجتذاب العاملين في الغوص عن اللؤلؤ للعمل وزيادة عدد الاجانب بشكل خطير<sup>(٣٩)</sup>.

(٣٥) ملحق رقم (١) CO 7275 XP 5481 Same Memorandums No. 97 & 99 & 101

(٣٦) بشأن هذه المادة يرجى مراجعة مسودة الاتفاقية الملحق رقم (٢).

(٣٧) F.O. 371/8945 From Resident to India office, 20th of June 1932.

(٣٨) د. جمال زكريا قاسم الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥م، القاهرة ١٩٧٣م، ص ٤٦٢.

(٣٩) C.O. 727 Vol, 10, 1925 British Residency & Consulate General dated 28th Feb 1925 to H.M.S Princip 1 Secretary of State For Colonies.

وفيما يتعلق بامتياز نفط الكويت بصورة خاصة وازاء الظروف المستجدة حول منافس جديد للحصول على الامتياز فقد سارعت الحكومة البريطانية الى اتخاذ الخطوات اللازمة والحاسمة لمساندة الشركة الانجليزية الفارسية ضد هولمز وشركاه، فأبرق وزير الدولة لشئون الهند الى المقيم السياسي والقنصل العام البريطاني في الخليج العربي بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٢٣ مينا له رغبة الحكومة البريطانية في ان يبذل كافة مساعيه للحصول على التزام محدد من شيخ الكويت بان لا يمنح اي امتياز نفطي لاية شركة اخرى غير شركة دارسي للاستكشاف والتي تمتلك حقوقها الشركة الانجليزية الفارسية، ووضح وزير الدولة لشئون الهند في برقيته الى المقيم السياسي نية الحكومة البريطانية في اعطاء هذه الشركة الاولوية على كافة المصالح الاخرى في الكويت<sup>(٤٠)</sup>.

وقد أوعز المقيم السياسي والقنصل العام بناء على رغبة حكومته الى السير ارنولد ويلسون لتقديم مسودة لاتفاقية التنقيب عن النفط في الكويت الى الشيخ احمد الجابر<sup>(٤١)</sup> كما بينا آنفا.

### مسودة لاتفاقية جديدة مقدمة من «ابوك» :

وقد اختلفت المسودة المقدمة الى الشيخ اختلافا كبيرا عن تلك الاتفاقية المستقلة والتي كانت الحكومة البريطانية قد أوعزت الى المقيم السياسي البريطاني بالمساعدة في انجازها في وقت سابق وقبل دخول هولمز الى ميدان المنافسة، وبصورة خاصة نجد هذا الاختلاف واضحا فيما تضمنته المسودة في احدى وثائقها من رخصة بالاستكشاف وعقد محدد مدته ستون عاما، وكانت التعليمات التي صدرت الى المقيم السياسي سابقا تشجع على ابرام الرخصتين الاوليين، اما بالنسبة للعقد

---

(٤٠) CO 727 5 XP 5481 Telegram from India Office No. 1846 to Political Resident in the Persian Gulf and his Majesty's Concud General For Ears etc. dated 16th May 1923.

(٤١) ملحق رقم (٢) ترجمة مسودة الاتفاقية التي قدمها السير ارنولد ويلسون الى شيخ الكويت في الثاني من يونيو عام ١٩٢٣.

فكانت التعليمات تشير بوجوب اقتصار جهود المقيم السياسي البريطاني على تشجيع اتمام التوقيع عليه في النهاية. وكان الهدف الوحيد من الحصول على الاتفاقية هو تأمين مصالح شركة الزيت الانجليزية الفارسية فيما يتعلق بموضوع الارباح التي سيسعى الشيخ الى فرضها فيما بعد في حالة وجود النفط بكميات وفيرة، ومما لا شك فيه ان الحكومة البريطانية تنوي ان تترك النقاط الاخرى المتبقية لدراسة لاحقة ولكنها لم تكن تنوي على ما يبدو وضع عقد استثمار جديد في صورته النهائية.

ولا شك ان موقف الحكومة البريطانية قد تغير بشكل ملموس يتضح ذلك من اختلاف مسودة الاتفاقية المقدمة من السير ارنولد ويلسون عن العقد الاول الذي سبق وان اوعزت للمقيم السياسي البريطاني في الخليج المساعدة في اعداده، وهذا ناتج عن تغير الظروف بعد ظهور شركة النقابة الشرقية والعامه كمنافس قوي ونشط لشركة النفط الانجليزية الفارسية. فكان ظهور هذا المنافس عاملا جديدا شجع الشيخ احمد الجابر على ان يؤلب طرفا المنافسة الواحد ضد الاخر، مما اثر بشكل كبير وواضح على مركز شركة النفط الانجليزية الفارسية، لذلك، وفي مقابل ما استجد من ظروف ظهرت رغبة السير ارنولد ويلسون الاكيدة في ان يحدد مركز شركته في هذه الظروف تحديدا واضحا قاطعا دون اي تأخير. وقد لا يسمح باطالة الموضوع لا سيما اذا ما اخذ بعين الاعتبار الوسائل النشطة والمؤثرة التي كان الميجر هولمز يتبعها. كما رأى المقيم السياسي البريطاني انه مما يتفق مع وجهات نظر حكومته ان يقوم بتفسير التزاماته الرسمية والقاضية بمساعدة شركة النفط الانجليزية الفارسية مع تأمين مصالح الشيخ تفسيراً حرفياً قدر الامكان<sup>(٤٢)</sup>.

وحتى يكون بإمكان الحكومة البريطانية حرية التدخل والتعديل لاي بند من بنود الاتفاقية اذا ما رأت ذلك، فقد اقترح المقيم السياسي البريطاني وجوب اشتراط وضع البند رقم (١٨) والذي دعا حكومته الى وجوب الاهتمام به وهو البند الذي وافق السير ارنولد ويلسون على اضافته وينص على ما يلي : «تخضع هذه الاتفاقية

---

CO 797 5 XP 5481 From Political Resident in the Persian Gulf to His Grace the (٤٢)  
Duke of Devonshire, K.G.P.M.G.G.C.V.O.



## حوليات كلية الاداب

وكل شرط من شروطها لمراجعة حكومة صاحب الجلالة. وتتعهد الشركة بموجب هذا بقبول أية مراجعة قد ترى حكومة صاحب الجلالة ان تقديمها مناسب لمصلحة الشيخ. ولكن الطرفين يعتبر انها نافذة تمام النفاذ اثناء فترة انتظار موافقة حكومة صاحب الجلالة»<sup>(٤٣)</sup>. هذا، ولقد تدعمت المخاوف التي تكونت لدى المقيم السياسي البريطاني ولدى السير ارنولد ويلسون عن طبيعة الضرر المترتب على نشاطات الميجر هولز، بالموقف المتسم بالخطر الشديد والمفرط الذي ابداه الشيخ احمد الجابر عندما زاره المقيم السياسي البريطاني والسير ارنولد ويلسون في الكويت مؤخرًا. فبينما كان الشيخ احمد الجابر مستعدًا في مارس / اذار الماضي كما يشير المعتمد السياسي في الكويت للدخول في عقد ملزم مع شركة النفط الانجليزية الفارسية، ولم يبد الا اعتراضا بسيطًا جدا على نقطة او نقطتين ثانويتين في مقترحات الشركة، اصبح الان يظهر نفورا شديدا لالزام نفسه باي طريقة غير اعطاء وعود شفوية وبعبارات واضحة بالتأكيدات المطلوبة، وهي انه لن يدخل في اتفاقية امتياز مع اي شركة اخرى غير شركة الزيت الانجليزية الفارسية. وقد كرر هذه التأكيدات التي قطعها للسير ارنولد ويلسون اثناء المحادثات التي تمت بين الشيخ والسير ويلسون و(المقيم السياسي البريطاني والقنصل العام للحكومة البريطانية في فارس) في ٢ يونيو/ حزيران ١٩٢٣ ثم عاد الشيخ فاكد هذا الوعد للمقيم السياسي في اليوم التالي وبحضور المعتمد السياسي البريطاني في الكويت وبلغه جازمة.

ومن ناحية أخرى فقد أوضح (نوكس) في مذكرته المرسلة الى حكومته ان شركة الزيت الانجليزية الفارسية ليست في عجلة من امرها لاستغلال اراضي الشيخ وأن همها الاساسي ينحصر في التأكد من أنه لا يتوافر موطىء قدم في الكويت لاي طرف آخر. وكانوا قد نجحوا في ذلك في تلك المرحلة حيث اعرب السير ارنولد ويلسون عن ارتياحه للمرحلة التي وصلت اليها المفاوضات كما اعرب نوكس (المقيم السياسي والقنصل العام للحكومة البريطانية في فارس) عن ان الامل لا يفارقه عن

---

Secretary of State For the Colonies, Downing Street, London. S.W.L Datet 20th of (٤٣)  
June 1923. Oil Concession.

قرب اختفاء هولمز عن المسرح وان ذلك سيؤدي - لا سيما بعد ان تشاور شيخ الكويت مع شيخ المحمرة - الى التوصل الى تفاهم مرض مع شركة النفط الانجليزية الفارسية .

وكان نوكس في انتظار الاضافات التي تقترحها الحكومة البريطانية على بنود الاتفاقية كما وعده وزير الدولة لشئون الهند في برقيته السابقة، لذلك اعرب (نوكس) عن امله في ان لا تتعارض هذه الاضافات مع بنود مسودة العقد المعروض على الشيخ من قبله هو وويلسون، ويقترح تقديرا للظروف الراهنة، في حالة رغبة الاطراف المعنية في الاتفاق، ان تكون اية اتفاقية توقع الان على شكل عقد نهائي قاطع<sup>(٤٤)</sup>.

واذا قارنا بين عرض هولمز وعرض (APOC) نجد أن الشروط المالية التي قدمها هولمز أفضل بكثير من تلك التي قدمتها (APOC) فقد عرض هولمز (-, ٢٠٠٠) جنيه كدفعة اولى، ودفعات سنوية بحد ادنى مقداره (-, ٣٠٠٠) جنيه، بينما عرضت (APOC) مبلغ (١٠,٠٠٠) روبية أو (-, ٧٥٠) جنيهها استرليني كدفعة اولى ودفعات سنوية بحد ادنى مقداره (-, ٢٣٠٠) جنيه<sup>(٤٥)</sup>. وبذلك نجد أن الفرق بين العرضين كان سببا عادلا لتفضيل الشيخ لعرض هولمز. بالاضافة الى اعجاب الشيخ بشخصية الاخير وتأثره بالتوصيات التي يحملها من اصدقاء عديدين. كما كان لنجاح هولمز مع السلطان عبدالعزيز السعود اثر خاص على الشيخ.

### ترجيح الشيخ لعرض هولمز :

لذلك فقد كتب الشيخ احمد الجابر الى المعتمد السياسي في الكويت يوضح

---

CO 727 5 XP 5481, Memorandum, from Political Resident in the Parsian Gulf and (٤٤) His Majesty's Con' sul General for Fars ete to the Duke Devonshire, K.P.G.G.C.M.G.G.C.V.O. dated 20th june 1923.  
ir Arnold Wilson's Letter to Managing Director of APOC, London, 17th August (٤٥) 1923, A H.T. Chisholm .OP. Cit., PP. 97 - 98.

## حوليات كلية الاداب

بانه بعد دراسة دقيقة لمسودة امتياز النفط في الاراضي الكويتية والتي سبق للميجر فرانك هولمز التقدم بها وجدها مجدية ومربحة ، واطهر الشيخ للمعتمد بانه لما يحبيه بتلك الشركة (النقابة الشرقية والعامّة المحدودة) انها شركة بريطانية وانها تتعهد بعدم بيع الامتياز الى اي شركة الا للشركات البريطانية . وذكر الشيخ بانه لمزيد من الاحتياط فقد وضع عن عمد بنداً مفاده : ان هذا الامتياز يصح نفاذ المفعول اذا وافقت عليه حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) . ويعتبر باطلا لاغيا اذا لم توافق عليه الحكومة البريطانية . وبين الشيخ في كتابه بانه يشعر بالثقة لانه اذا منح الامتياز للشركة المذكورة فلن تثير حكومة صاحب الجلالة اية اعتراضات حيث إن صديقه عبدالعزيز بن سعود سلطان نجد قد منح امتيازاً مشابهاً وأن السير بيرسي كوكس الذي كان حاضراً في ذلك الوقت لم يثراية اعتراضات ، وكذلك يشير الشيخ احمد الجابر بان صديقه حاكم البحرين قد اعطاهم امتيازاً مشابهاً دون اعتراض ايضاً ، وعليه فقد ذكر الشيخ بانه يأمل من عدالة الحكومة البريطانية الموافقة على هذا العرض ايضاً<sup>(٤٦)</sup> .

ولما اتضحت للمعتمد السياسي البريطاني في الكويت رغبة الشيخ احمد الجابر القوية في منح شركة النقابة الشرقية والعامّة المحدودة امتياز التنقيب عن النفط في بلاده اعاد عليه ما ذكره له سابقاً عن تعهدات الشيخ مبارك (في رسالته المؤرخة ٢٧ اكتوبر / تشرين اول ١٩١٣) وما سبق ان اكده له شخصياً (للشيخ احمد) المقيم السياسي البريطاني في الخليج في زيارته الاخيرة من انه لا الميجر هولمز ولا الشركة التي يمثلها قد عينوا او ووفق عليهم من قبل الحكومة البريطانية . كما بين المعتمد السياسي للشيخ احمد الجابر وجوب الالتزام بالوعود القاطعة التي قدمها بنفسه (الشيخ احمد) للسير ارنولد ويلسون وللمقيم السياسي .

---

CO 727 5 XP 5481 Translation of Letter dated 13th Dhul Qa'd ah 1341 (28th June (٤٦)  
1923) From H. E. Sheikh Ahnad al Jabir as - Subah, G.I.E Ruler of Kuwait to  
Political Agent, Kuwait.

ملحق رقم (٣)

كما كان المعتمد السياسي البريطاني في الكويت قد ناقش الموضوع شفويا مع الشيخ في مساء الثاني والعشرين من يونيو / حزيران ١٩٢٣ وقد اكد له الشيخ تأكيداً قاطعاً انه لم يوقع اية اتفاقية حتى الان، الا ان ممثل الميجر هولمز موجود في الكويت ومعه مسودة اتفاقية جاهزة للتوقيع بمجرد تسلم الشيخ جواباً بالموافقة من قبل المقيم السياسي البريطاني على حد تعبير الشيخ. وبين المعتمد السياسي البريطاني في الكويت انه قد ظهر له واضحاً بان نجاح مفاوضات الميجر هولمز عائد بصورة رئيسية الى مناورات الشيخ يوسف القناعي (ناظر مدرسة الاحمدية) وخان بهادور ملا صالح (سكرتير الشيخ) اللذين لم يألوا جهداً لاقتناع الشيخ بالموافقة على منح الامتياز للميجر هولمز.

ويضيف المعتمد السياسي البريطاني موضحاً واقع الامور في الكويت بعد مجيء هولمز اليها فيشير الى انه من خلال ما سمعه من قصص يتبين ان هولمز موهوب بخيال حيوي هائل لا يجعل الضمير يقف عائثاً في وجهه فانه من بين الحجج التي ذكر انه ساقها ليرجح كفة شركته في ميزان المنافسة، اظهاره بانه لما كان ابن سعود قد منح الامتياز لشركته، فان من اعظم ضروب الحكمة ان يقوم الشيخ احمد بمنحها اياه والا فانهم سيسحبون كافة النفط الموجود في باطن الارض الكويتية دون المجيء الى الكويت على الاطلاق، كما اظهر هولمز موافقته على اي تغيير او تعديل على الاتفاقية التي قدمها من قبل الشيخ واكد له أن موافقة حكومة جلالته (البريطانية) على الاتفاقية المقترحة ليست مشكلة على الاطلاق حيث إن هذا الموضوع يسوى في لندن وان الجنرالات المحليين (المسؤولين البريطانيين في المنطقة) هم الذين يحاولون الترويج لشركة الزيت الانجليزية الايرانية لاسباب تتعلق بالصدقة الشخصية. . . الخ، وانهم سيرجعون عما قالوه عندما يحاسبون على ذلك من قبل المسؤولين في لندن كما فعل السير بيرسي كوكس في حالة ابن سعود. وذكر المعتمد السياسي البريطاني في الكويت بان الميجر هولمز يبدو اثناء روايته لتلك القصص وكأنه أمين صريح الى ابعد الحدود. وبين المعتمد السياسي (مور J.G. More) بانه يعلم بان اقتراح الشيخ احمد الجابر بمنح امتياز الكويت لشركة النقابة الشرقية والعامدة المحدودة مفضلاً اياها على شركة دارسي للتنقيب المحدودة لانه لا يحظى بتأييد اغلبية كبار تجار المدينة ووجهائها

## حوليات كلية الاداب

الاخرين . وان ذلك قد ظهر واضحا من خلال المجلس الذي عقده الشيخ لمناقشة موضوع الامتياز في ٢٢ يونيو / حزيران ١٩٢٣ حيث قيل كلام صريح وواضح خاصة من قبل الشيخ جابر وحمد الخالد . ويذكر المعتمد السياسي البريطاني ان الشيخ ليس من القوة بحيث يشق طريقه بهذا الشأن في مواجهة معارضة الرأي العام ومعارضة الحكومة البريطانية<sup>(٤٧)</sup> .

ومن هذه الملاحظات للمعتمد السياسي البريطاني تتبين الروح العدائية التي يواجه بها الشيخ احمد الجابر والتي اتضحت بصورة اكبر خلال ازمة المجلس التشريعي الاول والخارجة عن موضوع دراستنا<sup>(٤٨)</sup> .

هذا وقد كان السلطان عبدالعزيز السعود قد أتبع منحه امتياز التنقيب عن النفط في الاحساء الى هولمز برسالة الى الشيخ احمد الجابر يقترح فيها ان يمنحا مشتركين امتياز المنطقة المحايدة بين بلديهما الى النقابة الشرقية والعامه وذلك على الرغم من نصائح بيرسي كوكس لابن سعود بان يعتذر لهولمز بشأن منح الامتياز، وتحذيره له بانه لا يستطيع ان يتخذ قرارا بنفسه بهذا الشأن الا بعد استطلاع رأي الحكومة البريطانية وأن هولمز لم يأخذ موافقة الحكومة البريطانية على نشاطه في الخليج ، بينما حصلت شركة النفط الانجليزية الفارسية على العمل في المنطقة قبل ان يتقدم هولمز بطلب الامتيازات فيها<sup>(٤٩)</sup> ووضح كوكس لابن سعود بان شركة النقابة الشرقية والعامه التي يمثلها هولمز ليست من الشركات المتخصصة ، وقد تباع الامتياز لآخرين لا ترضى عنهم الحكومة البريطانية<sup>(٥٠)</sup> ، كما ان الشيخ احمد الجابر رفض

---

(٤٧) CO 727 5 XP 5481 Memorandum No. 97. S, Oil COM Gession, From Political Agency, Kuwait to the Hon'ble the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, dated 25th June 1923.

(٤٨) حول هذه الروح العدائية التي يحملها مور للشيخ احمد الجابر راجع رسالي للدكتوراه السابق الاشارة اليها .

(٤٩) Marlowe, Persian Gulf in the 20th Century, see Oil 1900 - 1939.

(٥٠) هـ . ر . ب . ديكسون ، الكويت وجاراتها ، الكويت ، ترجمة جاسم مبارك الجاسم ، ١٩٦٤ ص ٢٨٥ - ٢٨٨ .

الاشتراك مع ابن سعود في منح امتياز المنطقة المحايدة لانه يعتبرها منطقة كويتية<sup>(٥١)</sup> ولما كان اتفاق الطرفين واجب لعقد اتفاقية بهذا الشأن لذلك اخذ ابن سعود يحاول الحصول على موافقة الشيخ احمد الجابر بكافة الطرق. فاوصى عبداللطيف بن عبدالجليل (مدير الجمارك السابق في الكويت) بالتباحث مع الشيخ بهذا الخصوص<sup>(٥٢)</sup>.

وبالرغم من هذه الاعتبارات التي تعزز موقف هولمز وشركته في الحصول على امتياز التنقيب الا ان الشيخ كان من ناحية اخرى قد تعامل مع (APOC) لفترة طويلة ويعرف قوة مركزها وتفضيل الحكومة البريطانية لها فضلا عن كونه صديقا للسير ويلسون. وأخيرا ابلغته الحكومة البريطانية ان النقابة الشرقية والعامية لم تتقدم حتى ذلك الوقت بطلبها اليها، وعليه فانه لا يستطيع ان يتعامل معها.

ومع ذلك فقد كان الشيخ متأثرا باقتراحات هولمز لأفضلية شروطها المالية ولنجاح هولمز في الحصول على امتياز الاحساء، وعلاقته الطيبة بابن سعود. كما كان لاشتراط السلطان عبدالعزيز السعود عند منح الامتياز بان يتعهد هولمز بان لا يبيعه الى (APOC)<sup>(٥٣)</sup> اثر كبير على الشيخ وذلك لاعتقاده بان ارتباط الاخيرة بالحكومة البريطانية سيسبب تعقيدات سياسية فضلا عن ان هولمز وشركته عرضوا استعدادهم لاستغلال اي نفط تكتشفه في الكويت فورا بينما كانت لدى (APOC) ارتباطات في فارس مما يجعلها تتباطأ في تطوير استغلال نفط الكويت، وهذا يجعل الشيخ ومستشاريه يفضلون شركة هولمز على (APOC). والأهم من كل هذه الاسباب القوية لترجيح كفة هولمز كانت نظرة الشيخ الى مواقف بريطانيا تجاهه، فهو على

---

P.O.371/1637 Political Agent, Kuwait to Honourable the Political Resident in the Persian Gulf, Dated the 27th April 1933.

(٥٢) كان عبداللطيف العبد الجليل قد هاجر الى نجد لخلاف بينه وبين الشيخ ثم عاد بعد ثلاث سنوات لتسوية الخلاف فحمله ابن سعود رسالة شفوية الى الشيخ.

F.O. 371/16019 Cablegram received from Major Frank Holms, 13th May 1923, (٥٣) Nat 21 From A.H.T. Chrisholm, OP. Cit., P. 98.

## حوليات كلية الاداب

الرغم من احترامه لتعهداته للحكومة البريطانية، كان غير راض عن موقفها في مؤتمر العقير، الذي نجم عنه تخطيط للحدود بحرف بحقوق الكويت. لذلك اصبح يميل الى ازالة سوء التفاهم والجفوة بينه وبين ابن سعود بدلا من اعتماده على بريطانيا<sup>(٥٤)</sup>. كما أنه عاتب على الأخيرة لعدم اجتهادها في تسوية مشكلاته مع جيرانه مثل مشكلة المسابلة مع نجد، ومشاكل مزارع النخيل مع العراق الى درجة هدد معها بانها في حالة عدم وصول الحكومة البريطانية الى تسوية مشكلاته بهذا الشأن فانه سيتمنح امتياز النفط في بلاده الى شركات امريكية بدلا من الشركة الانجليزية الايرانية<sup>(٥٥)</sup>.

### تخوف بريطانيا من استجابة الشيخ لعروض هولمز :

لذلك تخوفت الحكومة البريطانية من موقف الشيخ احمد الجابر وخشيت ان يستجيب لعروض هولمز لا سيما بعد ان اتضح ميل الشيخ الى جانب الاخير لعروضه الافضل واستجابته لنصيحة ابن سعود بهذا الشأن، لذا سارعت الحكومة البريطانية الى اتخاذ الخطوات العملية لمنع الشيخ من الاستجابة لاغراءات هولمز فارسل المقيم السياسي البريطاني في الخليج (نوكس) برقية الى المعتمد السياسي البريطاني في الكويت يذكر فيها : «يتعين ابلاغ شيخ الكويت رسميا بان اي امتياز نفطي يمنحه لهولمز لن تؤكد حكومة صاحب الجلالة، وان شركته ليست مؤسسة معتمدة لديها» كما اشار المقيم السياسي في برقية الى المعتمد السياسي البريطاني بضرورة السعي لاقتناع الشيخ بابرار الاتفاقية مع شركة دارسي (الانجليزية - الايرانية).

كما طلب المقيم السياسي من المعتمد السياسي في برقيته اليه بضرورة ابلاغ الشيخ احمد الجابر بوجوب الالتزام بتعهداته الشخصية المقدمة الى (المقيم السياسي البريطاني في الخليج) وللسير ارنولد ويلسون «بعدم الدخول في اي اتفاق مع اي شركة غير (APOC) دون ان يعلمه بذلك» لذلك فانه تأثر جدا من تباحث الشيخ مع هولمز دون علمه : مما يؤكد التزامه بتعهداته السابقة. كما اكد المقيم السياسي البريطاني في الخليج في برقيته على عدم صحة الاخبار التي وصلت الى الشيخ احمد الجابر بشأن

F.O. 371/16922 British Residency to A.G.G. Parkinson. G.D. 23rd April 1932. (٥٤)

F.O. Sir Joun Sinon to Mr Oglituo Forbes, Bagdad, July, 1, 1933 (٥٥)

موافقة الحكومة البريطانية على منح امتياز للتنقيب عن النفط في البحرين لشركات غير بريطانية بوساطة هولمز ويذكر المقيم بانه على العكس من ذلك فقد ابلغ الشيخ حمد آل خليفة (امير البحرين) بكل وضوح بان حكومته لن توافق بأي صورة على الاقدام على مثل هذا العمل ويشير المقيم السياسي البريطاني الى انه قام بتعنيف شيخ البحرين بشدة لدخوله في المفاوضات.

ويوضح المقيم السياسي في البرقية ذاتها بان ما قيل بان منشأ المعارضة البريطانية للتفاوض مع شركات غير (APOC) هو الصداقة الشخصية بين ضباط الخليج وضباط شركة الزيت الانجليزية - الايرانية فهو غير صحيح على الاطلاق، وانه مندهش جدا لأن الشيخ أحمد الجابر قد صدق مثل هذا الهراء. (٥٦).

ويشير المقيم السياسي البريطاني بانه ملزم الان بان يكرر بصورة رسمية برقية وزير الدولة لشؤون المستعمرات رقم ٢٤٤ بتاريخ ٢٠ يونيو والتي كان قد تحفظ عليها بعد تأكيدات الشيخ له وللسير ويلسون. وهي «أن الحكومة البريطانية لن توثق او توقع اي امتياز نفطي يمنحه الشيخ لهولمز» (٥٧).

وبناء عليه فقد قام الشيخ أحمد الجابر بزيارة المعتمد السياسي البريطاني في الكويت واستفسر منه عن سبب الاعتراض على شركة النقابة الشرقية والعامّة المحدودة فاجابه المعتمد السياسي بانه لا يعرف شيئاً عنها الا حقيقة واحدة وهي انها ليست شركة معينة من قبل الحكومة البريطانية. فرد الشيخ بانه لم يوقع على الاتفاقية مع شركة النقابة الشرقية والعامّة حتى الان، وانه لا ينوي التوقيع عليها اذا بين له المعتمد السياسي البريطاني اي مأخذ عليها او أي شيء ضدها أو على الاقل أعطاه سبباً اخر لمنعه من التوقيع على هذه الاتفاقية فظهر المعتمد السياسي البريطاني انه من الصعب على المقيم السياسي البريطاني في الخليج تقديم النصيح له بشأن مسودة لم

---

Co 727, XP 5481 Telegram R. From Resident Bushire, to political Agent Kuwait, (٥٦)  
No. 690 dated 7th July 1923.

CO 727, 5, XP 5481, Telegram R From Resident Bushire, to Political. Kuwait, (٥٧)  
Agent No 690, dated 7th July 1923.



## حوليات كلية الاداب

يطلع عليها بعد. الا ان الشيخ ابلغه بانها اتفاقية مثل غيرها وافصح صراحة بانه لا يريد تبيان ان الاعتراض البريطاني على الشركة وليس على الاتفاقية لذلك فانه يريد ان يعرف سبب الاعتراض و اشار الشيخ في نهاية زيارته الى المعتمد البريطاني بانه من المحتمل ان يكتب اليه خلال يوم او يومين عن موضوع الرسالة التي تلقاها لتوه من ابن سعود والتي يقترح عليه فيها منح امتياز مشترك لهذه الشركة في الاراضي المشاعة بين الكويت ونجد<sup>(٥٨)</sup>.

### عدم خضوع الشيخ للضغط البريطاني :

وهكذا تظهر قوة شخصية الشيخ احمد الجابر من خلال تفاوضه مع المسؤولين البريطانيين وعدم خضوعه او تنازله عما فيه مصلحة بلاده وفائدتها لمجرد اتباع الاوامر البريطانية حتى لو كانت الحكومة البريطانية تعتمد على اتفاقيات سابقة لتقييده وتفرض عليه اتباع اوامرها وتوجهاتها كتلك التي جاءت في اتفاقية الحماية والتي تتولى بموجبها بريطانيا ادارة شئون الكويت الخارجية ، وتمنع شيخها من استقبال ممثلي الدول والشركات الاجنبية ، او التنازل لهم عن اي بقعة ، الا باذن بريطانيا او ذلك التعهد الذي حصلت عليه بريطانيا من الشيخ مبارك في اكتوبر / تشرين الاول عام ١٩١٣ بشأن عدم منح اي امتياز للتنقيب عن البترول في اراضيه الا لمن تركيه الحكومة البريطانية وكان الشيخ احمد الجابر يستعمل الحجة في مواجهة الضغوط البريطانية لمنعه من التفاوض مع هولمز والتعاقد مع شركته فيرد عليهم بانه بريطاني وشركته شركة بريطانية فليس في تفاوضه او تعاقدده ما يتعارض مع تعهدات جده الشيخ مبارك السابقة للحكومة البريطانية .

كما أن عروض شركة النقابة الشرقية والعامية مجدية ومربحة وأكثر فائدة للكويت وشعبها من تلك التي تقدمت بها شركة النفط الانجليزية الفارسية ، والى جانب ذلك ولمزيد من الاحتياط فانه (الشيخ) طلب من الشركة بأن تتعهد بعدم بيع الامتياز الى اية شركة الا الشركات البريطانية ، وقد فعلت الشركة ذلك وفضلا عن

---

Political Agent, Kuwait to the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire dated (٥٨)  
28th June 1923.

كل هذا - يذكر الشيخ للمسئولين البريطانيين - بأنه وضع عن عمد بندا مفاده ان هذا الامتياز يصبح نافذ المفعول اذا ما وافقت عليه حكومة صاحب الجلالة ويتساءل الشيخ ازاء ذلك ما هي حجة الحكومة البريطانية لارغامه على عدم التعاقد مع الشركة المذكورة فلتبين له الحكومة مأخذها واعتراضاتها ضد هذه الشركة وعند ذلك فلا شك أنه سيطيع الحكومة البريطانية ولن يوقع العقد مع الشركة . ثم يستعمل الشيخ احمد الجابر المراوغة والسلاسة - فيبين أنه بمشيئة الله صديق مخلص للحكومة البريطانية وأنه يسير على خطى جده بهذا الشأن، وأنه بطبيعة الحال يقربان الحكومة البريطانية هي اساس روائه ورخاء بلده ولها عليه الطاعة وأنه حقا يسعى جاهدا كذلك حتى ينال رضاها دائما<sup>(٩)</sup>، هذا بينما يرفض الشيخ احمد الجابر في الوقت نفسه حتى مجرد اطلاع الحكومة البريطانية على الاتفاقية المقدمة من الشركة الشرقية والعامه ويحرص على بقائها سرية حتى لا تقوم الحكومة البريطانية بعرقلتها والوقوف ضدها كما هدف من ذلك الى دفع (APOC) الى التقدم بشروط أحسن حتى تفوز بالامتياز وهذا ما يؤكد براعة الشيخ في ادارة دفة المنافسة واشعالها بين الطرفين .

#### بنود اتفاقية الشركة الشرقية والعامه :

هذا وقد حصل المعتمد السياسي البريطاني من مصادر موثوق بها على معلومات عن الاتفاقية التي تقدمت بها الشركة الشرقية والعامه للحصول على امتياز التنقيب في الكويت فارسل خلاصته الى حكومته مبينا لها ان بنود الاتفاقية تبلغ ٢٦ بندا، ومدة الامتياز سبعون عاما على ان يدفع للشيخ مبلغ ٣٠٠٠ جنيه استرليني سنويا نظير الحماية و٢٠٠٠ جنيه سنويا عندما يبدأ العمل، واذا تم التخلي عن العمل بعد ٣٥ عاما من تاريخ التوقيع على الاتفاقية تؤول للشيخ كافة الالات والارصفة واذا تم ذلك قبل ٣٥ عاما فانها تؤول للشركة . وفي حالة نشوب خلاف

---

Translation of a letter dated the 13th Dhul Qa'dah 1341 28th June 1923 From (٥٩)  
H.E. sheikh Ahmad al Jabir as - Subah, G.I.E, Ruler of Kuwait, to the Political  
Agent, Kuwait.

ملحق رقم (٤)

## حوليات كلية الاداب

بين الشيخ والشركة يسوى عن طريق التحكيم في لندن . ويستحق الشيخ رسماً قدره ١٪ على كل شيء يستخرج من الارض . كما تدفع الشركة عوائد استيراد على جميع المواد والادوات الاخرى، فيما عدا الاليات التي يتطلبها العمل فهي معفية بموجب القانون الكويتي ويدخل في الامتياز كل شيء مستخرج من الارض مثل النفط والكبريت والبيتومين والحديد والمعادن الاخرى، فيما عدا الذهب والفضة، وهذان المعدنان من حق الشيخ فقط . يتلقى الشيخ ٢٠٪ من كافة المنتجات المعدنية ويكون له الخيار في اخذ انصبه من الشركة . تدفع الشركة رواتب كافة المسؤولين الذين يقدمهم الشيخ ويدفع لكل رجل حسب تعيينه دون تمييز بين العرب والانجليز . يوظف كافة العمال، فيما عدا الرؤساء من بين السكان المحليين ولكن اذا عجز الشيخ عن توفير العمالة فان للشركة حرية وضع الترتيبات الخاصة من عندها . لا يكون الشيخ مسؤولاً عن الاغارات وقطع الطرق والهجمات من أي نوع الا ان من واجبه مساعدة الشركة قدر استطاعته . يسري اعلاه وقت الحرب ولكن ايام السلم سيكون الشيخ مسئولاً، ومن المحتمل ان تعفى الشركة الشيخ من مسئوليته. (١٠).

ومن خلال هذا الاهتمام البريطاني والمتابعة والاتصالات الواسعة والكثيرة التي تمت بين المسؤولين البريطانيين في المنطقة (المعتمد السياسي البريطاني في الكويت والمقيم السياسي البريطاني في الخليج) وبين الاخيرين وحكومتيهما وبينها وبين الشيخ تظهر محاولات بريطانيا الجادة والاكيدة لتأمين مصالحها في المنطقة والتحكم بكافة المصالح الحيوية في مناطق نفوذها لا سيما النفط الذي قدرت بريطانيا اهميته جيداً فسعت الى احتكاره ومنع دخول منافسين للشركات البريطانية، وبصورة خاصة لتلك التي تساهم الحكومة البريطانية بنصيب كبير في رأس مالها كشركة النفط الانجليزية الفارسية . وما لا شك فيه ان الحكومة البريطانية في اطار مساعيها بهذا الشأن لا تلتفت او تتفقد بمصالح الدول المنتجة والتي تربطها بها اتفاقيات حماية وانما ينحصر اهتمامها بمصالحها وحدها وحسب.

---

CO 727, 5 XP 5481 Confidential No. 101 - S Memorandum, From Political Agency, (٦٠)  
Kuwait, 29th June 1923 to the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire.

وبهذا تتضح الضغوط البريطانية المبكرة ومنذ البداية لمنع الشيخ من استقبال ممثلي الشركات والتفاوض معهم لمنح امتياز التنقيب في بلاده . والمساعي البريطانية الجادة لالزام الشيخ بوجود ان تكون جميع اتصالاته بهذا الشأن عن طريقها وبواسطة ممثليها في المنطقة . الا ان الشيخ في سبيل تحقيق مصالح بلاده لا يذعن للضغوط البريطانية ولا يرضخ لها بل يرحب بكافة المتقدمين للحصول على الامتياز ويستغل جميع الفرص لادخال منافسين جدد وذلك من اجل تأجيج المنافسة بين هؤلاء المنافسين، والذي لا شك، سينتج عنه تقديم افضل العروض وأجداها .

وفي اطار مساعي الشيخ في هذا المجال فقد دعا مجلسه الى الاجتماع بعد مقابلته لهولمز ويلسون في مايو ويونيو (مايس وحزيران) وقدم لهم العرضين المقدمين من الاخيرين موضحا لهم ان الحكومة البريطانية لم توافق بعد على التفاوض مع هولمز، فتقرر في ذلك الاجتماع ان يتجنب الشيخ قبول عرض (APOC) ما لم تجربه الحكومة البريطانية على ذلك . لذلك ابلغ الشيخ المقيم السياسي البريطاني في الخليج بواسطة المعتمد السياسي البريطاني في الكويت في ١٣ يوليو تموز ١٩٢٣م رفضه الكامل هو وشعبه لشروط (APOC) التي قدمت اليه في يونيو / حزيران وانه من المستحيل ابرام اتفاقية ضمن هذه الخطوط وانه كتب للمسترويلسون يخبره ان مسودة اتفاقته غير مقبولة واطهر الشيخ في الوقت نفسه بانه على الرغم من رفضه لتلك الاتفاقية فلن يخالف اوامر الحكومة البريطانية ويمنح الامتياز للشركة الشرقية والعامة<sup>(٦١)</sup> .

وفي ٢١ سبتمبر / ايلول في العام ذاته بعثت وزارة المستعمرات البريطانية نصا واحدا لمذكرتين الى كل من (APOC) (والمجموعة الشرقية والعامة) في لندن اوضحت فيه ان الحكومة البريطانية حصلت على تعهد شيخ الكويت وبقيّة الحكام العرب في الخليج منذ فترة طويلة بان لا يمنحوا امتياز النفط في بلادهم الى اي جهة لا توافق عليها تلك الحكومة . وكان الهدف من تلك التقييدات مزدوجاً :

---

CO 727 5 XP 5481 Telegram R From Political , Kuwait to Resident Bushire No. (٦١)  
106 - S 13/7/1923.

اولا : لحماية الحكام من استغلال صيادي الامتيازات غير المعروفين.  
ثانيا : لحصر الامتيازات في مؤسسات بريطانية يعتد بها، وذلك لتجنب استغلال عدم خبرة الحكام في أمور كهذه. لذا تقرر ان لا يسمح لطالبي الامتيازات بالتفاوض رأسا مع الشيوخ. وانما ينبغي اولا ان يحصلوا على تصاريح من الحكومة البريطانية ليتقدموا بطلبات واضحة الحدود. وبعد الحصول على التصريح وقبول الشروط التي يمكن للحكومة البريطانية ان تنصح الشيوخ بإمكانية قبولها، يمكن ان يبدأ التفاوض عن طريق المقيم السياسي والمعتمد السياسي البريطاني المعني<sup>(١٢)</sup>.

ومما لا شك فيه ان هدف بريطانيا من هذا التقيد ليس كما تدعى في «أولا» اي حماية الحكام من استغلال الشركات وانما بالتأكيد كما جاء في «ثانيا» اي حصر الامتيازات في المؤسسات البريطانية.

سمح الحكومة البريطانية للنقابة الشرقية العامة بالتفاوض مع الشيخ : هذا وقد اظهر هولمز انه لم يكن يعلم بهذه الشروط والمتطلبات عندما تقدم بطلب منح الامتياز مباشرة الى الشيخ في مايو / ميس وبشروط تحتاج الى تعديلات كثيرة قبل ان تعرض على الحكومة البريطانية.

ولهذا ابلغت الحكومة البريطانية الشيخ في يونيو / حزيران بان النقابة الشرقية والعامة لم تراجعها، وعليه فان طلب هولمز غير مقبول، ولم يعن الحكومة البريطانية ان تعترض على النقابة الشرقية والعامة كمبدأ، وانما على طريقته غير السليمة في تقديم طلبها.

وفي حقيقة الامر ان النقابة الشرقية والعامة رغم انها لم تكن تملك خبرة واسعة في انتاج النفط ولم تكن لها قدرة (APOC) التنظيمية والمالية الا انها كانت مؤسسة بريطانية يعتد بها وقد تقدمت بختارة بتعديلات على اقتراحاتها للحصول على الامتياز بحيث أصبحت متفقة مع رغبات الحكومة البريطانية.

ولكن بما أن (APOC) كانت هي البادئة في تقديم طلبها وبطريقة سليمة فان الحكومة البريطانية لن تنظر في طلب النقابة الشرقية والعامة واذا ما تقدمت (APOC)

بشروط تكون على الاقل مساوية لشروط منافستها. اما اذا رفض الشيخ عرض (APOC) لاسباب مقنعة، او طلب ادخال التعديلات التي يراها ضرورية ولم توافق (APOC) على طلبه، عندئذ فقط توافق الحكومة البريطانية على منح الامتياز الى النقابة الشرقية والعامه، شريطة ان تكون شروطها متمشية مع الخطوط الموضوعه ومع مصالح الشيخ بنفس مستوى الشروط التي ترفضها (APOC)<sup>(٦٣)</sup>.

وبذلك سمحت الحكومة البريطانية للمجموعة الشرقية والعامه بالتفاوض حالما يبدى الشيخ رأيه بالنسبة لمسودة شروط (APOC)<sup>(٦٤)</sup>. الا أنه حتى في حالة موافقة بريطانيا على السماح للنقابة الشرقية والعامه بالدخول الى هذا الميدان، فإن ميلها الواضح كان الى جانب (APOC).

ومهما يكن الامر فقد اثارت خطوة الحكومة البريطانية بهذا الخصوص ارتياح كل من الشيخ والنقابة الشرقية والعامه معا في الوقت ذاته الذي خيب فيه آمال (APOC) رغم ثقتها في قوتها بسبب دعم الحكومة البريطانية لها، الى جانب علاقاتها الطويلة مع الكويت واعتمادها على صداقة السير ويلسون مع الشيخ الذي ذكر له في ٢ يونيو / حزيران بانه سيتخذ قراره الى جانبه في وقت قريب. ولم تقدر (APOC) قوة مركز هولمز في المساومة لدى الشيخ، ولا مدى دعم ابن سعود له، او مدى امتعاض الشيخ من تصرف الحكومة البريطانية المسمى لمصالحه قبل عشرة اشهر - فيما يتعلق بحدود بلاده في مؤتمر العقير - ولكنها اوعزت الى اصدقائها ووكلائها في الكويت وعلى رأسهم وكيلها لمبيعات الزيت عميد عائلة ال غانم والحاج عبدالله ويليامسون<sup>(٦٥)</sup>، لكي ينشطوا في مقاومة الدعاية المؤيدة لهولمز، والتي كان يقوم بها محمد يتيم (احد تجار البحرين) في البحرين، بينما يروجها صديقه سكرتير الشيخ (ملا صالح)، والجماعة المؤيدة لابن سعود، وكان الرأي العام في الكويت قد قسم بالتساوي تقريبا بالنسبة للشركتين. لهذا اجاب الشيخ، المعتمد السياسي في الكويت عندما كتب له في ٢ يناير / كانون الثاني مستفسرا عن الموعد المنتظر لتسليم آرائه بالنسبة لمشروع امتياز (APOC) بان ذلك غير ممكن قبل ستة اشهر وذلك ليتمكن من دراسة المشروع

A.H.T.Chisholm : OP Cit., PP. 9 - 10

(٦٣)

F.O.371/17810, Eastern an General Sydicate Ltd. to Colonia office.

(٦٤)

(٦٥) عبدالله ويليامسون كان قد ارسل الى الكويت من قبل (APOC) في اوائل عام ١٩٢٥ كي يساعد عائلة الغانم في الدعاية للشركة.

بدقة وعناية ويستأنس بآراء اشخاص عديدين . وبالإضافة الى ذلك كان هناك عامل آخر وراء رغبة الشيخ في عدم التسرع ، هو ما عرف عنه من مهارة فائقة في المساومة اظهرتها ظروف تنافس الشركتين مما قوى مركزه وجعلهما بالتالي تتقدمان بعروض افضل<sup>(٦٦)</sup>.

وفي ٣١ مارس / آذار ١٩٢٤م قام هولمز بزيارته الثانية للكويت خلال ذلك الشهر - والح على الشيخ في اظهار مزايا منحه امتياز المنطقة المحايدة ، فسأل الشيخ المقيم السياسي عما اذا كانت الحكومة البريطانية تمنع في أن يمنح بالاشتراك مع ابن سعود حقوق نفط المنطقة المحايدة الى النقابة الشرقية والعامه . وقد اجابه المقيم بان حكومته لا تمنع في ذلك ما دام الملك ابن سعود قد منح الامتياز في الجزء الخاص به من المنطقة المحايدة لذات الشركة<sup>(٦٧)</sup> . وكان لهذه الخطوة اثر ايجابي كبير على مكانة الشركة مما شجعها على المبادرة بارسال جيولوجي سويسري مع ثلاثة مساعدين الى الكويت وبموافقة الشيخ ، حيث كانوا في طريقهم الى المنطقة المحايدة . وبعد اجراء الدراسات قدم هذا الجيولوجي (الدكتور هايم Dr. Heim's) تقريره في ٥ سبتمبر ايلول ١٩٢٤م - والذي ذكر فيه انهم وجدوا مناطق ترابية محملة بالنفط في تسربات بحره . وانهم لم يعثروا على اي تسربات في برقان . وان في الكويت بعض الامكانات النفطية ولكنها لا تبعث على امل كبير ، اما بالنسبة للمنطقة المحايدة فلا توجد فيها اي تسربات كذلك ، فهو لا يزيكها ، بل يرى ان عمليات حفر على الجانب العربي في الخليج هي مغامرة بحتة . وعلى اية حال فلم يشن هذا التقرير النقابة الشرقية والعامه عن مواصلة جهودها في الكويت ولكن اصبح من الصعب اثاره اهتمام جهات اخرى بالامكانيات النفطية فيها .

ومهما يكن الامر فقد ابلغت وزارة المستعمرات (ابوك) انه من غير المستحسن ان تطول مفاوضاتها من اجل امتياز الكويت اكثر مما تقتضي الضرورة لا سيما وان جهة اخرى قد تقدمت بطلب مماثل . وازافت بانها ستحتفظ (APOC) بالأولوية حتى ٣١ مارس / آذار ١٩٢٥م ، واذا لم يتم الاتفاق حتى ذلك التاريخ فان الحكومة البريطانية ستسمح لاصحاب الطلبات الاخرين ببدء التفاوض . وعندما علم

F.O.371/8945 Resident to I.O. 20th June, 1923.

(٦٦)

F.O. 371/ 14455 Not on Petroleum Development in the Arabian Peninsula, (٦٧)

Prepared in Petroleum Dept., May. 1938.

الشيخ بهذا التطور زاد من سياسة الماطلة مع (APOC)، ليتمكن من ادخال منافسيها الى الميدان بينما كثفت (APOC) جهودها لتجعله يسرع في اتخاذ قراره ولكن دون جدوى. لذلك طلبت من وزارة المستعمرات تمديد حق الاولوية الا ان الوزارة رفضت طلبها في ٢٨ يونيو / حزيران مما اضطرها الى تقديم شروط تفوق شروط هولمز المبدئية كما الحت على الشيخ في دعوتها له لزيارة حقول نفطها في فارس ومصفاة عبدان. وبالفعل لى الشيخ الدعوة في ٢٥ - ٢٩ يوليو / تموز وابدى اعجابه بما شاهده، واطهر اقتناعه بقوة مركز (APOC) ولكنه رفض اقتراح مدير الشركة العام القاضي بان يقدم الشيخ مقترحاته لتعديل عرض الامتياز الذي تقدمت به الشركة، وذكر انه يفضل ترك ذلك لحين عودته الى الكويت، حيث يقوم مجلسه بدراسة مقترحات الشركتين وذلك لأنه يعطي للرأي العام في بلاده اهمية كبيرة. والحقيقة ان الشيخ لم يقيم بأي اجراء عند عودته الى الكويت. وذلك لرغبته في الانتظار الى ما بعد مارس / اذار ١٩٢٥م حيث تنتهي اولوية (ابوك) ويسمح للمنافسين بالحصول على الامتياز اذا كانت شروطهم احسن بالاضافة الى معارضة التجار لمنح اي امتياز حتى لا تتأثر سيطرتهم على قوة العمل في البلاد. والتي كانوا يستخدمونها في صناعة بناء السفن والغوص على اللؤلؤ، حيث كانت هاتان الصناعتان تشكلان عماد الاقتصاد الكويتي. وفي فبراير / شباط ١٩٢٥م كررت (APOC) طلبها من وزارة المستعمرات لتمديد حقها في الاولوية، وطلبت كذلك ان تمدد الحكومة فترة اعفاء مستورداتها الجمركية الى اكثر من عشر سنوات ولكن وزارة المستعمرات رفضت كلا الطلبين<sup>(٦٨)</sup>.

ورغم انتهاء حقوق الاولوية لـ (APOC) فلم تقم هي ولا النقابة الشرقية باجراء في تلك السنة، كما ان الشيخ كان مشغولا بامتياز المنطقة المحايدة وبمتابعة اعمال هولمز في البحرين حيث قام الاخير بحفر ابار مياه<sup>(٦٩)</sup>، ومنها آبار للشيخ احمد ابن عيسى. وبعد نجاحه في حفر تلك الابار حصل على امتياز نفط البحرين في

A.H.T. Chisholm; op Cit., P.P.10-13.

(٦٨)

(٦٩) الحاج عبدالله وليمس: رحلة في الخليج العربي ص ٢٢ - ٢٣.



## حوليات كلية الاداب

ديسمبر/ كانون الاول ١٩٢٥م بعد صعوبات كبيرة نتيجة تردد شيخ البحرين وتحريض المعتمد البريطاني له الا ان الاخير اضطر ان يوقع الاتفاق بنفسه بعد ذلك<sup>(٧٠)</sup>.

وفي تلك الفترة واجهت شركة النقابة الشرقية والعامة بعض المشاكل المالية والصعوبات العملية في المنطقة فلم توفق في العثور على النفط ولم تكن تقارير الجيولوجيين مشجعة لذلك اتجهت الى عرض حقوقها في امتيازات المنطقة (APOC) وشل بقية الشركات الانجليزية ولكنهم جميعا رفضوا عروضها<sup>(٧١)</sup>. ولم تنجح في محاولاتها لاغراء اي الشركات لتحل محلها، بعد ان خسرت اربعة الاف جنيه قيمة ايجار سنتين متعاقبتين في الاحساء الى جانب تكاليف التنقيب التي قدرت باكثر من ثلاثين الف جنيه وبعد ان جددت الشركة الامتياز مرتين اضطرت الى الغائه نهائيا عام ١٩٢٨م<sup>(٧٢)</sup>.

والجدير بالذكر ان (APOC) عندما علمت في نهاية عام ١٩٢٥م ان النقابة الشرقية والعامة قد حصلت على موافقة وزارة المستعمرات على التفاوض مع الشيخ حالما يقرر فتح باب التفاوض<sup>(٧٣)</sup> رأت ان تحافظ على العلاقات الطيبة التي نشأت مع الشيخ في اعقاب زيارته الى فارس. وطلبت من وزارة المستعمرات السماح لها باجراء مسح جيولوجي للكويت، فوافقت الوزارة بشرط موافقة الشيخ. ولكن الشيخ لم يوافق على الطلب عند مراجعة المعتمد السياسي له في يناير / كانون الثاني ١٩٢٦م الا بعد تأكيدات بان المسح ليس له علاقة بمفاوضات امتياز النفط. وكانت نتيجة المسح غير مشجعة ايضا بالنسبة لامكانات الكويت النفطية.

---

P.O. 371/ 17919 Perian Gulf Concessions in Bahrain & Koweit Correspondence (٧٠)  
1926 - 1931.

Marlowe, Persian gulf in the 20th Century, P. 93. (٧١)

Longrigg, Oil in the Middle East. P.100 (٧٢)

P.O. 371/17810, No. 87 Eastern and General Syndicate Ltd. to Colonial Syndicate (٧٣)  
Ltd. to Colonial, 17th Oct. 1930.

وفي عام ١٩٢٦م كشفت نتائج الحفر التي تقوم بها النقابة الشرقية والعامية في البحرين عن امكانات نفطية مشجعة مما زاد الامل في التوصل الى النتائج نفسها على اليابسة في الاحساء والكويت، لهذا ارسلت النقابة هولمز الى اميركا في محاولة لاثارة اهتمام الشركات هناك بعمليات النقابة في منطقة الخليج العربي والبحر الاحمر<sup>(٧٤)</sup>. ولكن جهود هولمز لم تكلل بالنجاح بسبب تقديرات الخبراء الجيولوجيين غير المشجعة فضلا عن بعد المنطقة وصغر مساحتها. كما ان شركة نيوجرسي Standard of New jersey التي بدأت بدراسة العرض تقاعست عن قبوله تحسبا من احتمال التدخل البريطاني<sup>(٧٥)</sup> وخوفا من المخاطرة في مجابهة القيود المانعة التي تفرضها السياسة البريطانية على المنطقة<sup>(٧٦)</sup>.

ولكن فشل هولمز لم يكن نهائيا بالنسبة للشركات الاميركية فبعد ان انجز حفر اربعة ابار للمياه في الكويت عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ اظهرت واحدة من الابار آثارا قليلة من النفط، فكان عاملا مشجعا لشركة الخليج Eastern Gulf Co الأمريكية للتعامل مع هولمز وشراء حقوقه في المنطقة.

**دخول الولايات المتحدة الاميركية الى حلبة المنافسة على بترول الكويت :**

لم تكد تنتهي الحرب العالمية الاولى، حتى وضع اعتزام الولايات المتحدة الاميركية على الدخول في منافسات مع حليفاتها في الحرب من اجل البترول، لاسيما

---

P.O.371/31917 Concessions in Koweit & Bahrein 1926 - 1931. (٧٤)

Philby , Arabian Oil Vwntures P. 62. First Published 1952 Printed in G.B. (٧٥)

(٧٦) كذلك لم تنجح شركة بترول الخليج في بنسلفانيا في الحصول على امتياز البحرين لان البحرين داخلية ضمن البلاد العربية التي رسم حولها خط احمر في اتفاقية الخط الاحمر التي وقعت عام ١٩٢٨ وتقيدت خلالها شتى الشركات المساهمة في شركة البترول التركية منها شركة الخليج بعدم الحصول على اي امتيازات منفردة في المناطق التي كانت داخلية ضمن حدود الدولة العثمانية باستثناء مصر والكويت، وهي المناطق التي كانت داخله ضمن حدود الدولة العثمانية باستثناء مصر الكويت «وهي المناطق التي حدها خط احمر على الخريطة الملحقة بالاتفاقية والتي عرفت باسم «اتفاقية الخط الاحمر. وهذه المعلومات اخذت عن A.H.T Chisholm, Op Cit PP. 27 - 39

## حوليات كلية الاداب

بعد افصح الانجليز عن نواياهم لمنع الامريكيين من مشاركتهم في التنقيب عن النفط في العراق الذي يزعمون فرض انتدابهم عليه، وذلك بمنعهم اثنين من الجيولوجيين التابعين لشركة (استاندر د اويل اوف نيويورك) من استطلاع امكانيات وجود النفط في العراق في الوقت الذي سمحوا فيه لاحد الجيولوجيين الانجليز باستطلاعات مشابهة لمدة اربعة اشهر كما سمحوا للجيولوجيين التابعين لشركتي شل والنفط الانجليزية الفارسية بالبحث عن النفط في العراق، مما ادى الى احتجاج وزارة الخارجية الامريكية لعدم تطبيق الانجليز لمبدأ سياسة «الباب المفتوح»<sup>(٧٧)</sup>. ثم توالى الاحتجاجات الامريكية على الانجليز عندما وقعوا مع الفرنسيين الاتفاقية البترولية في ٢٤ ابريل / نيسان من عام ١٩٢٠ في سان ريمو بايطاليا تلك الاتفاقية التي تنازلت فيها فرنسا عن مطالبتها السياسية في ولاية الموصل في مقابل حصولها على ٢٥٪ من الانتاج النفطي المحتمل في العراق وسماعها بحد خط الانابيب البريطانية عبر الاراضي السورية - الواقعة تحت الانتداب الفرنسي - نحو البحر المتوسط<sup>(٧٨)</sup>.

وقد تزايدت شكوك الولايات المتحدة وتأكدت قناعتها بان الانجليز يعملون على حرمانها من المشاركة الحرة في نفط الاراضي الداخلة في نطاق الدولة العثمانية، فما كان من وزارة الخارجية الامريكية ازاء ذلك الا ان اصدرت مذكرة شديدة اللهجة في ١٢ مايو / مايس ١٩٢٠م نددت فيها بسياسة عدم تكافؤ الفرص في الانتدابات بما يخالف المبدأ الرئيسي الذي اقر في باريس عام ١٩١٩.

غير ان الانجليز انكروا في ردهم على المذكرة الامريكية ان سياستهم النفطية في العراق تنزع الى التفرقة بعكس الولايات المتحدة التي لا يخلو سجلها من مآخذ

---

(٧٧) د. بدر الدين عباس الخصوصي اهتمام الولايات المتحدة ببتروال الخليج العربي المقال نفسه المنشور في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣١ في ص ١٨٥ - ٢١٢.

\* عن سياسة الباب المفتوح طالع الصفحات التالية في نفس الدراسة ستجد شرحا مفصلا من خلال المذكرات الامريكية الرسمية.

Hurewitz. J.c. diplomacy in the Near and Middle East, A documentary record (٧٨) 1914 - 1956, Vol, 11, D. Van Nostrand Co. pp. 75-77. New York - 1956.

بشأن تطبيق سياسة «الباب المفتوح»<sup>(٧٩)</sup>.

هذا وقد ازدادت أهمية النفط في النزاعات الدولية نتيجة المنافسة من أجل الحصول على امتيازات التنقيب وهذا ما تؤكد لنا ملاحظات جون لوفتس John Luftes (الخبير في وزارة الخارجية الأمريكية) فالبرغم من أن هذه الملاحظات قيلت في وقت لاحق وبالتحديد عام ١٩٤٥م إلا أنها تتناول الفترة موضع الدرس والتي بدأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث يذكر: «لو استعرضنا التاريخ الدبلوماسي خلال الخمسة والثلاثين عاما الماضية لوجدنا أن النفط قام بدور تاريخي في علاقات الولايات المتحدة الخارجية، وهذا الدور يفوق دور أية سلطة أخرى، وليس ثمة سبب للاعتقاد بأن أهمية النفط في المشاكل العالمية الناشئة عن قضايا تتعلق بإنتاج وبيع النفط ستقلص تدريجيا في المستقبل، عما هي عليه الآن، وإنما العكس هو الصحيح، فسوف تكون السنوات اللاحقة على الحرب (العالمية الثانية) أشد صعوبة من السنوات السابقة عليها في مجال المحافظة على الإمدادات النفطية»<sup>(٨٠)</sup> ومن هذه التصريحات للمسئول الأمريكي يتضح لنا كيف قام النفط بصورة عامة بدور رئيسي في علاقات الولايات المتحدة الخارجية وهذا ما يؤكد لنا بدوره اهتمام الأخيرة بنفط منطقة الشرق الأوسط وهو ما اتضح أيضا بنجاح الدبلوماسية الأمريكية بالتأثير على الدبلوماسية الإنجليزية فمهدت الطريق أمام مجموعة الشركات الأمريكية لأجراء الاتصالات والمباحثات مع المساهمين في شركة البترول التركية (T.P.C.)، فأسفرت تلك الجهود عن توقيع اتفاق في نوفمبر / تشرين ١٩٢٤ الثاني، منح مجموعة الشركات الأمريكية نسبة ٢٣,٧٥٪ من أسهم شركة البترول التركية، كما منح نصيبا مساويا لكل من شركة دارسي الإنجليزية الفارسية، وشركة شل الملكية الهولندية وشركة البترول الفرنسية، وحصل الأرمني سركيس كالوست

(٧٩) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والشرق العربي، عالم المعرفة، الكويت ١٩٧٨ ص ١٢.

(٨٠) SVANTE KARLSSON : OIL THE WORLD (American Foreign Oil Policy) P. 67. نشر على حلقات مترجمة (مراجعة مصطفى الرز) في ملحق جريدة القبس الكويتية يوم الخميس خلال شهر يناير ١٩٨٧.

## حوليات كلية الاداب

جلبينكيان على نسبة ٥٪ المتبقية من اسهم الشركة<sup>(٨١)</sup>.

وقد دخلت الشركة بهيئتها الجديدة في مباحثات مع الحكومة العراقية انتهت في ١٤ مارس ١٩٢٥ بالحصول على امتياز النفط في العراق، وفي الوقت نفسه ذاته وقع المساهمون في شركة البترول التركية على ميثاق النزاهة في ٣١ يوليو ١٩٢٨<sup>(٨٢)</sup>.

ولا شك ان اخراج الكويت يرجع الى رغبة الحكومة البريطانية في ان تحتفظ الشركة (APOC) بحق الاستغلال فيها. وكان لا بد بعد ذلك ان تتجه الولايات المتحدة الى منطقة الخليج العربي وتتطلع الى مد نشاطها عبر المشيخات العربية الممتدة على طول الساحل العربي، وبالرغم من انها طلبت في اذار / ١٩٢٩ م رسميا من الحكومة البريطانية ان تصدر بيانا عن سياستها المتعلقة بالامتيازات في مشيخات الخليج العربي ولكن هذا لا يعني ان اهتمامها بنفط المنطقة لم يبدأ الا في ذلك التاريخ بل ان ذلك الاهتمام سبق ذلك الوقت بسنوات، حين تقدمت الشركات الامريكية للحصول على امتيازات التنقيب في كل من المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت.

### الولايات المتحدة تحسن استغلال الظروف :

لقد خدمت الظروف المختلفة الولايات المتحدة الامريكية بدرجة كبيرة في الوقت الذي احسنت فيه استغلال تلك الظروف لتحصل على عقود امتيازات لاستغلال النفط في منطقة الخليج العربي. فكان حصولها على تلك الامتيازات وليد ظروف خاصة اضطرت الحكومة البريطانية الى الرضوخ للضغوط الامريكية. وكان أول تلك الظروف هو ان حكام المشيخات العربية لم يكونوا راغبين وقتذاك في منح

---

(٨١) د. بدر الدين عباس الخصوصي اهتمام الولايات المتحدة ببترول الخليج العربي خلال فترة ما بين الحربين - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣١، بتاريخ رمضان ١٤٠٢ الموافق يوليو ١٩٨٢. ص. ص ١٨٥-٢١٢.

(٨٢) حكمت سامي سليمان، نفط العراق (دراسة اقتصادية) ص ١٣١٠١٢٨، بغداد - ١٩٧٩ م واتفاقية النزاهة هي التي تعرف باتفاقية الخط الاحمر والتي سبق توضيحها في هامش سابق وعند اول الاشارة اليها.

شركة النفط الانجليزية الفارسية اية امتيازات نفطية في اراضيهم رغم التعهدات التي حصلت عليها بريطانيا منهم وذلك في نطاق محاولاتهم لدرد ما قد يترتب على ذلك من تزايد النفوذ والتسلط السياسي البريطاني عن طريق تلك الشركة التي تحظى بتأييد الحكومة البريطانية لمساهمتها فيها. الى جانب كون نتائج عمليات المسح الاولى التي اجراها الجيولوجيون التابعون للشركة (APOC) في بعض المشيخات العربية وقتذاك لا تشجع على مواصلة عمليات المسح، وانفاق المزيد من الاموال، لا سيما بعد ان استنفذت الشركة اموالها في النشاطات التي قامت بها في فارس، ولانشغال شركة نفط العراق بالانفاق على اقامة خط انابيب النفط الممتد الى البحر المتوسط، والاهم من هذا وذاك فان بريطانيا لم تكن آنذاك تعاني نقصا في امداداتها النفطية بل كانت تجد كفايتها من الابار الغنية القائمة في العراق وفارس<sup>(٨٣)</sup>.

إن دخول الولايات المتحدة الى منطقة الخليج العربي بصفة عامة وحصوها على نصيب كبير من امتيازاتها واستخدامها كل ما لديها من نفوذ وحقوق ينتج عن اشتراكها فعليا في قهر معسكر الوسط خلال الحرب واجبارها الدول الاستعمارية التقليدية على قبول مبدأ الباب المفتوح حتى في المناطق التي تسيطر عليها الدول سياسيا. وبناء عليه كسرت حاجز الاحتكار الذي ارادت بريطانيا اقامته على منطقة الخليج العربي فنجحت الولايات المتحدة بذلك في الحصول على تلك الامتيازات في المنطقة<sup>(٨٤)</sup>.

وردا على ما طلبته الحكومة الامريكية من بيان رسمي عن سياسة الحكومة البريطانية المتعلقة بالامتيازات في منطقة الخليج : اجابت وزارة الخارجية البريطانية بانها قد تسمح للشركات الامريكية بالمساهمة في مثل تلك الامتيازات ما دامت مقتنعة بالشروط المتعلقة بكيفية استخدام رؤوس الاموال الامريكية بحيث لا يترتب على وجود المصالح الامريكية اي اخلال بالمركز السياسي الذي تتمتع به الحكومة البريطانية في هذه المناطق<sup>(٨٥)</sup>. وكانت الولايات المتحدة تسلم في الفترة التي سبقت

(٨٣) د. بدر الدين عباس الخصوصي المصدر السابق ص ١٨٨.

(٨٤) د. نجاه عبدالقادر الجاسم المرجع السابق ص ٢٦١.

(٨٥) زهرة فريث، الكويت كانت منزلي، سابق ص ٣٩ - ٤٠ مترجم - بيروت.

## حوليات كلية الآداب

الحرب العالمية الأولى لبريطانيا بالأولوية في الشؤون السياسية في الشرق الأوسط. ولم يظهر النزاع بينهما على النفوذ السياسي والاقتصادي إلا في أعقاب الحرب<sup>(٨٦)</sup>. حيث ارتبط النشاط الأمريكي بسياسة الباب المفتوح (Open Door Policy) الذي تمسكت به السياسة الأمريكية على أساس مساندتها للحلفاء في الحرب العالمية الأولى واعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ الأساسية المقررة في السياسة الأمريكية طوال فترة ما بين الحربين العالميتين<sup>(٨٧)</sup>. ويمكن تلخيص هذه السياسة كما عبرت عنها مذكرات الحكومة الأمريكية بوجوب خضوع مواطني مختلف الدول للمعاملة نفسها وإن يقفوا على قدم المساواة في البلاد الخاضعة للانتداب، وأنه لا ينبغي منح امتياز من شأنه الإضرار بمصالح الدول الأخرى، أو أن تحتكر دولة امتيازاً بعينه<sup>(٨٨)</sup>. وهذا يعني أن للشركات حق التنافس على امتيازات التنقيب بغض النظر عن جنسيتها ولا شك أن دافع الولايات المتحدة إلى التمسك بسياسة الباب المفتوح هو وجود فائض في رأس المال الأمريكي حيث كانت في أمس الحاجة للبحث عن وسائل للاستثمار بالإضافة إلى حرصها على توفير مخزونها من النفط المحلي<sup>(٨٩)</sup> وعدم استهلاكه في وقت قصير حتى لا ينضب خلال فترة قصيرة والتي قدرها الخبراء وقتذاك بثمانية عشر عاماً على الأكثر<sup>(٩٠)</sup>.

وكانت سياسة الباب المفتوح هي الأساس الذي اعتمدت عليه الولايات المتحدة في مطالبتها المشاركة في شركة نفط العراق وفي احتجاجها على شرط الجنسية الذي فرضته وزارة المستعمرات البريطانية على استغلال نفط البحرين. وبعد ضغوط شديدة من جانب حكومة الولايات المتحدة عن طريق سفارتها في لندن

---

(٨٦) د. جمال زكريا قاسم الخليج العربي (دراسة لتاريخه المعاصر) (١٩٤٥ - ١٩٧١) طبعة عام ١٩٧٤ ص ٤١٠.

Huerwiltz, Op. cit Vol.1

(٨٧)

(٨٨) محمد جواد العبوسي : البترول في البلاد العربية ص ١٣ - ١٤ . القاهرة سنة ١٩٥٤ .

(٨٩) د. صلاح العقاد البترول واثره في السياسة والمجتمع العربي ص ١٥ . القاهرة ١٩٧٣ .

F.O. 371/17331 From Colonial Office to Eastern & General Sydiccte, dated 16th (٩٠) Sept. 1929.

وافقت الحكومة البريطانية على منح امتياز البحرين الى شركة تسيطر عليها المصالح الامريكية. فمنح بذلك نفط البحرين الى شركة استاندرد اويل اوف كاليفورنيا وذلك بعد ان اضطرت شركة نفط الخليج الى بيعه لها في اعقاب توقيع اتفاقية الخط الاحمر عام ١٩٢٨ ، وكانت شركة نفط الخليج قد اشترت الامتياز كما سبقت الاشارة من المجموعة الشرقية والعامة<sup>(٩١)</sup>.

أما اذا عدنا الى موضوع بحثنا وهو الكويت والتنافس الانجليزي الاميريكي على امتيازات التنقيب عن البترول في اراضيها في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، فنجد ان ذلك التنافس لم يتضح في البداية خلال فترة العشرينات من هذا القرن حين كان التنافس محصورا بين شركتين بريطانيتين وهما شركة «النفط الانجليزية الفارسية» والتي كانت اول من اهتم بالبحث والتنقيب عن النفط في الكويت - كما اسلفنا - والتي تكونت من رؤوس اموال خاصة. ونظرا لارتباط صناعة النفط بالاوضاع السياسية والاستراتيجية العالمية، وكونها تجرى باتفاق مع دول اجنبية لذلك حرصت الحكومة البريطانية على أن يكون لها نصيب في مثل هذه الشركة الخاصة. وبناء عليه فقد اشترت نسبة كبيرة من اسهمها قبيل الحرب العالمية الاولى<sup>(٩٢)</sup>. ونتيجة لذلك فقد اصبح لها حقوق فيها مثل حق تعيين عضوين في مجلس الادارة، ولها حق النقض على القرارات التي تتخذ في هذه الحالة بالاغلبية، والتي يجب أن ترفع الى وزارتي الخزانة والبحرية البريطانيتين لتقررا فيها الرأي الاخير والنهائي<sup>(٩٣)</sup>.

أما الشركة الثانية فقد كانت شركة النقابة الشرقية والعامة التي أسسها فرانك هولز عام ١٩٠٠م وقد تألفت من أربع عشرة شركة في لندن اشغلت باستغلال

---

(٩١) مقالة الدكتور بدر الدين الخصوصي، اهتمام الولايات المتحدة ببتترول الخليج العربي خلال فترة ما بين الحربين - منشور في مجلة دراسة الخليج والجزيرة العربية - العدد ٣١ بتاريخ رمضان عام ١٤٠٢هـ الموافق يوليو ١٩٨٢ ج ص . ص ١٩٢ - ٢٠٠ .

(٩٢) د. صلاح العقاد التيارات السياسية في الخليج العربي ص ٤٨٩ . القاهرة، ١٩٧٤م.

(٩٣) د. راشد البراوي حرب البترول في الشرق الاوسط ص ٣٢ الطبعة الثانية، القاهرة سنة ١٩٥٠م.



الزيت الى جانب القيام بمشروعات التنمية<sup>(٩٤)</sup>.

فعندما كان التنافس محصورا بين هاتين الشركتين كانت بريطانيا مطمئنة الى عدم وجود من ينافس في الميدان ولذلك لم تكن مضطرة الى خلق المشاكل والعقبات امام الشركتين فلم يظهر شرط وجود الجنسية البريطانية للحصول على الترخيص كما سيظهر فيما بعد. وعلى الرغم من ميل الحكومة البريطانية الواضح الى جانب شركة (APOC) على حساب هولمز فقد تخوفت من ان يبيع حقوق الامتياز في حالة حصوله عليه الى شركات اجنبية فيدخل منافسين لها في مجال التنقيب عن البترول في الكويت وذلك لصداقته مع الاميركيين ولافتقار الشركة للمال والخبرة اللازمين للتنقيب عن البترول وهذا ما حصل بالضبط عندما تعرضت شركة النقابة العامة لمشاكل مالية فعرض هولمز حقوقه على شركة «شل» و (APOC) فرفضته مما اضطر الى عرضه على الشركات الامريكية المتمثلة في شركتي استاندرد الامريكية (Standard Oil Company of California) والخليج الشرقية (The Eastern Gulf Oil Company) فوافقت الثانية على شراء حقوقه في اكتوبر / تشرين اول ١٩٢٧م ثم حاولت عن طريقه أن تثبت لنفسها حقا في الحصول على امتياز الكويت فكانت هذه بداية دخول الولايات المتحدة الى حلبة التنافس.

واذا كان الامريكيون قد نجحوا في الحصول على امتياز الاحساء والبحرين حين استغلوا فرصة تعرض شركة النقابة الشرقية والعامة لبعض المشاكل المالية والصعوبات العملية، واضطرارها الى عرض حقوقها في امتيازات المنطقة للبيع فان الولايات المتحدة استغلت الظروف ذاتها الى جانب استغلالها للظروف المختلفة التي احاطت بالكويت للمشاركة في ملكية امتياز البحث والتنقيب عن النفط في اراضيها، فساندوا هولمز ومجموعته الشرقية والعامة المحدودة للحصول على امتياز التنقيب عن النفط في الكويت، واحبطوا محاولات شركة البترول الانجليزية

(٩٤) د. جمال زكريا قاسم، بترول الخليج دراسة في تأثيراته السياسية والاقتصادية.

مستخرج من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - المجلد ١٧ - سنة ١٩٧٠م ص. ١١٥

- ١٧٦.

الفارسية في هذا السبيل ، وذلك بتقديم عروض مالية افضل<sup>(٩٥)</sup>.

وهكذا قامت شركة الخليج الامريكية بشراء مصالح وحقوق النقابة الشرقية والعامه في البحرين والاحساء والمنطقة المحايدة والكويت<sup>(٩٦)</sup>، بموجب اتفاقيتين منفصلتين في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٧ تشرين الثاني<sup>(٩٧)</sup>. حصلت بموجب الاتفاقية الاولى على حق شراء امتياز البحرين، وبموجب الثانية على حق شراء حق امتيازات الاحساء والمنطقة المحايدة والكويت<sup>(٩٨)</sup> وذلك على الرغم من ان النقابة الشرقية والعامه لم تكن قد حصلت على الامتياز في الكويت الا انها اعتبرت ذات حظ كبير في الحصول عليه ووعدت ببذل قصارى جهودها من اجل تلك الغاية.

وبعد عام واحد من هاتين الاتفاقيتين باعت شركة الخليج امتياز البحرين الى شركة استاندر د اويل اوف كاليفورنيا Standard Oil of California (٢١ ديسمبر كانون الاول ١٩٢٨ م)<sup>(٩٩)</sup> لاعتزامها المشاركة في شركة النفط التركية - العراقية<sup>(١٠٠)</sup>، واحتفظت بمصالحها في الكويت والاحساء والمنطقة المحايدة ثم عادت وباعت الامتيازين الاخيرين في ابريل نيسان ١٩٣٢ م.

الشيخ احمد الجابر يرحب بالشركات الأمريكية وبريطانيا تضع شرط الجنسية في المقابل :-

وكان هولمز قد زار الكويت في ابريل ١٩٢٨ وأخبر الشيخ بان شركته ترغب في بدء التفاوض من أجل امتياز النفط وذلك بعد أن حصلت على موافقة الحكومة

---

(٩٥) د. بدر الدين عباس الخصوصي، المصدر السابق ص ١٩٢ - ١٩٣.

(٩٦) للمزيد من التفاصيل ولمعرفة شروط الاتفاق بين النقابة الشرقية والعامه المحدودة وشركة نفط الخليج الشرقية يمكن الرجوع الى F.O.371/16870 (516) E2147/ 487/25 From Mr. James (Colonial Oce) to Mr. Warner, immediate, about Hasa and Koweit Neutral Zon Oil Concessions dated 30th Nov. 1927.

(٩٧) F.O. 371/17810 Easterb and General Sydltd to Colonial Office, 17th Oct. 1930.

(٩٨) وذلك بموجب اتفاق خاص بين الشركتين ليس للكويت او مناطق الامتياز الاخرى اي دخل فيه.

(٩٩) التكريتي : صراع البترول في الخليج العربي ص ١٠١ - ١٠٣ . بغداد ١٩٦٦ .

(١٠٠) البحرين كانت داخلة في اتفاقية الخط الاحمر.

## حوليات كلية الاداب

البريطانية، وانها ستقدم شروطا جديدة في مشروع امتياز جديد. فلقى طلبه ترحيبا وقبولا من الشيخ الذي رفض ان يبحث الموضوع مع ممثل (APOC) الذي زاره قبل يوم واحد. وعزا هولمز موقف الشيخ الى ثلاثة اسباب اولها انه (هولمز) اصبح صديقا للعرب اذ انه يعمل على اسس تجارية محضة وثانيهما دخول الشركات الاميركية الى الميدان فالشيخ وبقية الحكام العرب يرغبون بدخول الاموال الاميركية الى الميدان ويشكون في تحركات بريطانيا التي تهدف الى السيطرة الاقتصادية الى جانب السيطرة السياسية. وثالث هذه الاسباب الاتصال المستمر بين الشيخ وابن سعود ونصيحة الاخير له بان يتعامل مع المصالح الاميركية مثلما يفعل هولمز ليحصل على الكثير لبلاده<sup>(١٠١)</sup>. وعلى هذا الاساس عاد هولمز في يونيو ١٩٢٨ وقدم مشروع امتياز الى الشيخ بعد ان اكد المعتمد السياسي ان الحكومة البريطانية لا تمنع في الموافقة على الشروط الواردة فيه. ولكن الشيخ ومستشاريه لم يقبلوه رغم الزيادات المالية الواردة فيه مما خيب آمال هولمز وشركة الخليج الذين لم يتوقعوا هذا الموقف من الشيخ. وقد كتب هولمز الى شركة الخليج في يونيو / حزيران ان المعارضة ما زالت شديدة وان المنافسين نشطون جدا، وان اهتمامهم يتركز على منع توقيع مشروعنا اكثر من محاولة تأمين الامتياز لصالحهم في هذه الفترة. وفي اغسطس / آب ١٩٢٨ م رفض الشيخ مشروع هولمز نهائيا، وطالب بعائدات أكبر وبإضافة شرط أن يكون منح الامتياز اليه شخصا ويمكن الغاؤه اذا ما حول الى شركة أخرى.

ونتيجة لما كان لهذين الطرفين من أثر كبير وبعيد على المفاوضات فقد تقرر وقف المباحثات ليتمكن هولمز من مراجعة رؤسائه. أما موقف الشيخ فقد جاء نتيجة للاستراتيجية التي اتبعها بنجاح كبير والتي تمثلت في أن يحصل على أكبر فائدة اقتصادية نتيجة تنافس الشركتين ومحاولة كل منهما تقديم عرض أفضل من الأخرى وأن يقوى مركزه سياسيا باجبارهما في النهاية على الاتحاد. مضيفا بذلك عنصرا

---

F.O.371/16838 Note by Sir Andrew Ryan : Bin Saud's Attitude to wards Kuwait, (١٠١)  
Finai Record of a meeting held at the F.O. on Oct. 5 to discuss Relations  
between His Majesty's govt, & The Sheikh of Kuwait Oct. 11,1933.

امريكا ليحد من اعتماده المطلق في السابق على بريطانيا وهو بذلك خلق وضعاً تنافسياً وأبقى المجال مفتوحاً للمساومة. أما عن اضافة شرط «عدم التحويل» فقد يكون الشيخ يتوقع التطور الذي حدث في ٢٩ نوفمبر حينما ابلغ المعتمد السياسي في الكويت هولمز ان حكومته تشترط اضافة بند ينص على وجوب تمتع الشركات التي تحصل على اي امتياز نفطي في الكويت بالجنسية البريطانية، وهذا يعني ضمناً استبعاد المشاركة الاميركية. وقد ادخلت الحكومة البريطانية هذا الشرط في الوقت الذي كان هولمز عائداً الى الكويت من امريكا حاملاً موافقة شركة الخليج على شرط الشيخ في اغسطس / آب اي ان الطرفين كانا على وشك الوصول الى اتفاق<sup>(١٠٢)</sup>.

ولم يكن الشيخ راضياً عن ادخال شرط الجنسية لمنعه من التفاوض مع هولمز - ممثل (GULF) الأمريكية - كمنافس لـ (APOC) من اجل امتياز النفط الذي اصبحت عائداته مطلوبة اكثر من ذي قبل حيث تعرضت البلاد لضائقة اقتصادية نجمت عن منع ابن سعود رعاياه من مسابرة الكويت، كما منيت عدة مواسم متتالية للغوص عن اللؤلؤ بالفشل بعد عام ١٩٢٩ واثّر اللؤلؤ المولد الياباني على تجارة الكويت، هذا فضلاً عن الازمة الاقتصادية العالمية التي استمرت طول الثلاثينات<sup>(١٠٣)</sup>.

وكان نص البند الوحيد في مشروع الامتياز المقدم من شركة النقابة الشرقية والعامه الى الشيوخ بموافقة وزارة المستعمرات البريطانية، الذي له علاقة بموضوع الجنسية كالتالي :-

«لا يجوز تحويل الحقوق التي يعطيها هذا العقد الى طرف ثالث، دون موافقة الشيخ التي يجب ان ترتبط بمشورة المقيم السياسي في الخليج الفارسي، على ان لا تمنع هذه الموافقة دون سبب معقول.

وبالرغم من ابلاغ المعتمد السياسي لهولمز باصرار الحكومة البريطانية على تقيد

---

A.H.T. Chisholm : op cit, P.P. 14 - 15.

(١٠٢).

(١٠٣) امين عز الدين : عمال الكويت من اللؤلؤ الى البترول ص ٥ - ٦. الكويت ١٩٥٨م.

## حوليات كلية الاداب

الشيخ بشرط الجنسية البريطانية عند منح اي امتياز للنفط في اراضيه، الا ان هولمز اعرب عن امله في ان تتم تسوية هذه المشكلة في وقت مبكر على غرار اتفاق البحرين لذلك قدمت المجموعة الشرقية والعامّة الى وزارة المستعمرات مشروع امتياز الكويت في ٣٠ اغسطس / آب عام ١٩٣٠م، وأشارت الى ان المشروع يحوي جميع البنود التي قبلتها وزارة المستعمرات في يناير/كانون الثاني ١٩٣٠م في امتياز البحرين كبديل لشرط الجنسية الاصيل، وانها تقبل بالبنود نفسها في اتفاق الكويت، وبعد مشاورات اجرتها الوزارة مع دوائر الحكومة البريطانية المعنية في لندن ومع المقيم السياسي في الخليج اجابت في ٣١ يناير / كانون الثاني ١٩٣١م بما يلي «امرني اللورد باسيلد (Aord Passfield) وزير المستعمرات ان اعلن بانه قد ثبت ان شيخ الكويت قد رفض بصورة قاطعة ان يمنح الامتياز الى اي مؤسسة ليست بريطانية بالكامل، وانه يصر على ادراج بند «السيطرة البريطانية» في اي امتياز قد يمنحه في اراضيه وعلى ضوء هذه المعلومات تمت دراسة طلب مجموعتكم بدقة متناهية وبالتشاور مع الدوائر المعنية الاخرى ومع حكومة الهند، وأود ان احيطكم علما بان حكومة صاحب الجلالة ليست على استعداد لنصح الشيخ باعادة النظر في موقفه تجاه هذا الموضوع.

ادهشت هذه الرسالة النقابة الشرقية والعامّة. واعرب هولمز عن اعتقاده بان موقف الشيخ لم ينقل بصدق<sup>(١٠٤)</sup> والحقيقة ان الحكومة البريطانية هي التي ضغطت على الشيخ لكي يقف هذا الموقف. وذلك لأنها اذا كانت قد سمحت للشركات الأمريكية بالتغلغل في البحرين الا انها رغبت في حصر المصالح الأمريكية هناك وعدم السماح لها بالامتداد الى الكويت وغيرها من مشيخات الخليج<sup>(١٠٥)</sup>. ولهذا ارادت وزارة الخارجية البريطانية الحصول على وثيقة من الشيخ توضح تمسكه بشرط الجنسية<sup>(١٠٦)</sup>. لمواجهة اي اعتراض امريكي. ولكن وزارة المستعمرات لم توافق على هذا الاقتراح على أساس ان الولايات المتحدة ترفض هذه الاراء لتمسكها بسياسة

A.H.T. Chisholm : op cit, P.P. 15 - 17

(١٠٤)

F.O. 371/17810 From Pol Res to the sec of state conf. (No. 42) 6 Oct. 1930.

(١٠٥)

F.O.371/1/17810 From F.O. to Col off., No. 95 Dated 3rd, Dec. 1930.

(١٠٦)

الباب المفتوح . ومن ناحية اخرى فقد يغير الشيخ موقفه مستقبلا ويجذب الاتفاق مع شركات أخرى (أمريكية) . لهذا اكتفت وزارة المستعمرات باعلان موقف الشيخ المتمسك بشرط الجنسية البريطانية في اي امتياز يمنحه للتنقيب عن النفط في بلاده . وبمحاولة للضغط على الشيخ ليستجيب لعروض (ابوك) التي قدمت عدة مشروعات خاصة بامتياز الكويت<sup>(١٠٧)</sup> . ثم أوقفت مساعيها للحصول على امتياز تنقيب النفط في الكويت منذ عام ١٩٢٨م ، بعد ان اطمئنت الى ابعاد منافستها (النقابة الشرقية والعامه) على أساس شرط الجنسية ومساندة الحكومة البريطانية لها لتمتعها بالشرط الاخير ولأنها تمثل مصالح هذه الحكومة لمساهمتها فيها . كما انها كانت مصرة على رفض تقييد اعفائها الجمركي بمدة معينة مع عدم قبولها بانهاء اولويتها في احقية الحصول على امتياز الكويت . هذا في حين ان النقابة الشرقية والعامه قد اعلنت استعدادها لقبول جميع ما رفضته (APOC)<sup>(١٠٨)</sup> وعللت الحكومة البريطانية تمسكها بشرط الجنسية على أساس ان منح الترخيص لاي شركة غير بريطانية يعني وضع الشيخ في ايدي شركة اجنبية قد تلحق الضرر بمصالحها (بريطانيا) ومصالح الشيخ معا ، كما ان مثل هذا الترخيص الذي يشمل كل اراضي الكويت سيخلق متاعب دولية اذا ما تعرض احد المنقبين لسوء من جانب احد رجال القبائل .

وفي الواقع كانت بريطانيا تعمل على الاستئثار بنفط الكويت لذلك اصرت على ادراج «بند الجنسية البريطانية» والتي اوجبت بمقتضاه على من يتقدم للحصول على امتياز التنقيب عن البترول في الكويت ان يحصل على الجنسية البريطانية<sup>(١٠٩)</sup> .

**موقف الشيخ من شرط الجنسية :-**

ضغطت بريطانيا على الشيخ لكي يتمسك بهذا ، وبالفعل ابلغ الشيخ المعتمد السياسي البريطاني في الكويت قبوله لهذا الشرط ورفضه لقبول العروض

---

(١٠٧) انظر فيه نصوص مشاريع الاتفاقيات التي قدمتها (ابوك) الى الشيخ احمد الجابر في الملف :  
F.O.371/16082

(١٠٨) F.O. 371/37810 Petroleum Dep - No. 80 - to Col office, 28 Oct. 1930.

(١٠٩) F.O.371/16003 Oil Concess in Kuwait.

## حوليات كلية الاداب

الأمريكية<sup>(١١٠)</sup>. وعزا الشيخ ذلك بأنه لا يريد الحصول على ثروة مقابل تعرضه لمشاكل تؤثر على كيانه وتخلق له المتاعب. كما أنه لن يسمح لأي جانب باستغلال اراضيه لانه لا يملك لا هو ولا المعتمد السياسي البريطاني في الكويت حق السلطة القضائية عليهم مما قد يتسبب في ايجاد المشاكل، وذلك الى جانب كونه لا يطمئن الى اقامة شركة اجنبية كبيرة في بلاده، بعد ان علم ببيع هولمز حقوقه للشركة الامريكية بينما كانت شركته قد اشارت في مشروع الامتياز المقدم منها على تفيدها بعدم تحويل حقوقها الى طرف ثالث الا بموافقة الشيخ.

والحقيقة ان موقف الشيخ هذا جاء اولاً واخيراً نتيجة للضغط البريطاني عليه بهذا الصدد. لذلك فقد ارتاحت الأخيرة لتأكيدات الشيخ احمد الجابر بهذا الشأن واطمأنت الى ان الشيخ لن يتعاقد مع شركة النقابة الشرقية والعامه او اي شركة اجنبية بدون موافقتها<sup>(١١١)</sup>، هذا بينما يأمل ممثل النقابة الشرقية والعامه وممثلو شركة بترول الخليج أن تستخدم الشروط التي تم الاتفاق عليها في امتياز البحرين بالنسبة لشرط الجنسية البريطانية في امتيازات نفط الكويت. الا ان الحكومة البريطانية اصرت على شرط الجنسية بالنسبة للامتياز الاخير. فقد ابلغ المعتمد السياسي البريطاني في الكويت الميجر هولمز والذي زار الكويت في اغسطس عام ١٩٣٠ واجرى مباحثات ناجحة مع الشيخ في ٦ اغسطس، بان المقيم السياسي البريطاني في الخليج طلب اليه ابلاغ الشيخ بوجوب ادراج شرط الجنسية البريطانية في اي امتياز نفطي قد يمنحه للتنقيب في بلاده.

وبالرغم من أن الشيخ احمد الجابر كان متأكداً من أن ادخال الحكومة البريطانية لشرط الجنسية ليس في صالحه لأنه سيمنع الشركات الامريكية من الدخول الى ميدان المنافسة وبالتالي سيقصر الميدان على شركة البترول الانجليزية

---

F.O. 371/14484, From British Residency to his Majesty's Secretary of State. (١١٠)

G.O. 6th Oct. 1932.

F.O. 371/17810 Political Resident in the Persian Gulf to Secretary of State (١١١)

(Conf) 9th Nov. 1930

الفارسية التي ستتحكم حينذاك بالشروط والمردود بحيث يضطر الشيخ في النهاية الى قبولها، وهذا عكس ما كان الشيخ يسعى اليه من محاولاته الجادة لادخال اكبر عدد من المتنافسين لدفع كل جانب الى التقدم بافضل الشروط وأجداها لبلاده في تلك الفترة الحرجة، الا انه مع ذلك كان مضطرا للرضوخ لرغبة بريطانيا بشأن ادخال شرط الجنسية لالتزامه بارتباطات سابقة معها مثل اتفاق عام ١٩١٣<sup>(١١٢)</sup>. الذي عقدته الحكومة البريطانية مع الشيخ مبارك والزمته هو وحلفاءه من بعده بالا يمنح امتيازا للبحث عن البترول في بلاده الا بعد موافقة الحكومة البريطانية.

لذلك لم يكن امام الشيخ الا المراوغة في اظهار التزامه بشرط الجنسية بينما يسعى في الخفاء لتشجيع الشركات الامريكية على الاستمرار في التقدم بعروضها ودفعها لاستخدام حقها في رفض المحاولات البريطانية لاجراجها من الكويت والمنطقة.

وبالفعل تأججت المنافسة واشتعلت بين بريطانيا والولايات المتحدة فكانت الثانية تساند النقابة الشرقية والعامية والمحدودة والتي تحسن وضعها بشكل كبير بعد نجاحها في اجتذاب شركة بترول الخليج الى جانبها واتفاقها معها على شراء الاخيرة مصالح الاولى النفطية في المنطقة، مما دفع الانجليز الى وضع العراقيل لمنع الاميركيين من الاستئثار بنفط الكويت وأول تلك العراقيل ان فرضوا - كما سبقت الاشارة - على الشركات الراغبة في امتياز الكويت الحصول على الجنسية البريطانية<sup>(١١٣)</sup>. وقد تحججت الحكومة البريطانية لوضع هذا الشرط المتعلق بجنسية الشركات المتقدمة للحصول على امتياز النفط في الكويت برغبة شيخ الكويت الظاهرة في استيفاء «بند الجنسية» والتي اعتبرتها الحكومة البريطانية سنداً كبيراً لها في

---

(١١٢) حصلت الحكومة البريطانية في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩١٣ على تعهد كتابي من الشيخ مبارك الصباح بان لا يمنح امتياز النفط في اراضيه لاي شخص دون الرجوع الى الحكومة البريطانية. فكان هذا التعهد بمثابة اتفاقية احتكرت بموجبها بريطانيا امتيازات التنقيب عن النفط في الكويت.

(١١٣) F.O. 371/16001 (1890) E 1478 American wish to Participate proposed Koweit Oil Conession, dated 23rd March 1932.



## حوليات كلية الاداب

مساعدتها الرامية الى تعطيل الشركة الشرقية والعامه المحدودة في انهاء المفاوضات مع الشيخ والتي سمحت بها وزارة المستعمرات في ١٩٢٥<sup>(١١٤)</sup>.

### اصرار بريطانيا على بند الجنسية :-

في واقع الامر نجد ان الحكومة البريطانية سعت باصرار لادخال شرط الحصول على الجنسية البريطانية لاي شركة تسعى للحصول على امتياز النفط في الكويت لأنها اعتبرت ان حصول الشركات الاجنبية غير البريطانية على امتياز نفط الكويت يمثل تحديا للنفوذ البريطاني القائم هناك<sup>(١١٥)</sup>، وسيؤدي بلا شك الى مناوأة مركزها في الكويت، التي يمثلها فيها المعتمد السياسي البريطاني رسميا، ومن ناحية أخرى فإنها رأت ان سيطرتها على نفط الكويت يمكنها في حالة احتلال روسيا لابر البترول الفارسية من استخدام ابار الكويت، كما انها رأت ان وجود شركات امريكية في الخليج سيقفل مكانتها عند العرب، هذا الى جانب ما سينتج عن وجود حاملات امريكية في الخليج ومطالبة حكومة الولايات المتحدة الامريكية بمقعد في مجلس حماية الملاحة في الخليج، وهذا سيدخلها في حالة نشوب حرب في مشاكل مع حكومة الولايات المتحدة حول حقوق كلتا الدولتين العسكرية في المنطقة.<sup>(١١٦)</sup>

ولذلك فقد رأى المسؤولون البريطانيون في المنطقة أنه ما لم تقابل الحكومة البريطانية هذا التحدي من جانب الولايات المتحدة في حالة الكويت بحزم، فان مركز بريطانيا في الخليج سيكون معرضا للخطر بدرجة كبيرة بسبب تدخل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وتأييدها لشركات النفط الأمريكية من ناحية وبسبب

---

(١١٤) F.O. 371/16001 E 1549/121 From United States Charg d'Affaires No. 1626 dated March 29, 1932, E : Arabia.

F.O.371/16001. E 1348, Admiralty, 14th March 1932. (١١٥)

F.O. 371/16001 (1890). E 1347, Record of a meeting at foreign on 11th March to (١١٦) consider the reply to be made to the American representations, regarding the proposed Oil concession in Koweit, 16 March 1932.

الوثيقتان اعلاه مأخوذتان عن مقالة د. بدر الدين عباس الخصوصي السابقة.

الأعباء التي قد تتحملها بريطانيا لتقديم الحماية اللازمة لأبار النفط الأمريكية من ناحية أخرى.

وقد برر المسؤولون البريطانيون اصرارهم على بند الجنسية في مكاتبتهم الرسمية بأن غرضهم الرئيسي من المطالبة بادخال شرط الجنسية هو الحصول على أفضل النصوص الممكنة لشيخ الكويت وحكام الخليج الآخرين باعتبارهم خاضعين للحماية البريطانية، الى جانب أن معارضتهم للسماح للمصالح الأجنبية بالوصول الى المنطقة يعود الى رغبتهم في منع تسرب النفوذ الأجنبي في الخليج، وتخوفهم من أن يصبح حكام الخليج اقل قبولاً للنصائح البريطانية في حالة وجود نفوذ أجنبي آخر في المنطقة<sup>(١١٧)</sup>.

### احتجاج الولايات المتحدة على المعوقات البريطانية :-

ولكي يتحقق للحكومة البريطانية تعطيل تلك المفاوضات حصلت النقابة الشرقية والعامية على عبارة خطية من شيخ الكويت تنص على الاصرار من جانبه على احتواء اي امتياز نفطي قد يمنحه في اراضيه وهي عبارة الاشراف البريطاني British Contro Clause<sup>(١١٨)</sup> الا أن حكومة الولايات المتحدة احتجت على ذلك بوساطة سفارتها في لندن التي ارسلت مذكرة احتجاج بتاريخ ٢٩ مارس / آذار ١٩٣٢ الى وزارة الخارجية البريطانية أشارت فيها الى الاستفسار الذي سبق ان تقدمت به حكومة الولايات المتحدة عام ١٩٢٩م - بوساطتها - والمتعلق بسياسة حكومة جلالته البريطانية في موضوع امتلاك الرعايا الاميركيين لعمليات وامتيازات التنقيب عن البترول في الاراضي العربية الواقعة تحت الحماية البريطانية مثل البحرين . نظرا لما تم التوصل اليه مؤخرا في قضية الشركة الشرقية والعامية المحدودة - والتي كانت تبحث نيابة عن شركة نفط الخليج - عن تعديل ما يسمى بـ «بند الجنسية» والذي كانت وزارة المستعمرات البريطانية تصر على ان يشتمل عليه امتياز للنفط يمنحه

(١١٧) د. بدر الدين الخصوصي المقالة السابقة المنشورة في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ص ص ١٩٥ - ١٩٦.

(١١٨) F.O. 371/15277 E510/325/91, from colonial Office dated 2nd Feb, 1931, No 39/74/30.

شيخ البحرين . وتظهر المذكرة ان الترتيب الذي تم التوصل اليه حينئذ بدا لحكومة الولايات المتحدة منصفاً وذلك لا سيما بعد المعاملة الكريمة جدا التي حظيت بها الشركات البريطانية في الولايات المتحدة وفي امتلاكها للعمليات المتصلة بامتيازات النفط التي قامت بها . لذلك افترضت حكومة الولايات المتحدة ان سياسة حكومة جلالتة (البريطانية) لن تكون اقل كرماً في موضوع اعطاء الرعايا الامريكيين حقوق سياسة الباب المفتوح في الكويت، كما قامت به في الحالة نفسها بالبحرين . وتؤكد المذكورة ان الحكومة الاميركية تثق بانها كانت على صواب في افتراضها هذا وان الخطوات البريطانية في هذا الشأن ستتم في اقرب وقت<sup>(١١٩)</sup>.

وفي ذات الوقت احتجت الولايات المتحدة على اعطاء الاذن للشركة الانجليزية الفارسية لمواصلة عمليات المسح في الكويت واعربت عن املها في ان لا يؤثر ذلك على مركز شركة النقابة الشرقية والعامه المحدودة .

وكان الجواب على استفسار حكومة الولايات المتحدة اعلاه هو : «يجب ان تبحث كل حالة على حده وفقاً لوقائعها الموضوعية» .<sup>(١٢٠)</sup>

وتبنت الحكومة البريطانية خطاً جديداً في الدفاع عن سياستها في مواجهة الاحتجاجات الأمريكية وذلك في مذكرة اعدتها لهذا الشأن يشبه ذلك المتخذ في حالة امتياز نفط البحرين في ان الاصرار ليس على «بند الجنسية البريطانية» وانما على بعض الأحكام المقصود بها ضمان مصالح الحكومة البريطانية، وقد اقترح المسؤولون البريطانيون ضمانين اضافيين لتلك البيانات الموجودة في امتياز البحرين ولم تتوقع الحكومة البريطانية ان يثير هذان الضمانان اعتراض المصالح الأمريكية<sup>(١٢١)</sup>.

---

F.O.371/16001 from Fay Atherton (Charge d'Affaires adinterim) united states (١١٩)  
Embassy, London, March 29, 1932, No. 1696, to Sir John Simon, G.C.S.I.

P.O.371-16001 From United States Charge D' Affair, dated March 30, 1932 E (١٢٠).  
254/281/91

F.O.371/16001 From United States Charge d'Affaires No. 1696 E 1478 dated (١٢١)  
March 30, 1932.

وواضح ان الحكومة البريطانية استخدمت في تعبيرها بعض الاحكام لضمان المصالح البريطانية واضفت على تلك الاحكام شيئا من الغموض لتتخلص من الاعتراضات الامريكية على «بند الجنسية البريطانية» ووجوب اشراك الولايات المتحدة في الحصول على امتيازات التنقيب عملا بمبدأ سياسة الباب المفتوح.

وامام هذا الاصرار من الحكومة البريطانية على شرط الجنسية رفعت شركة الخليج الامريكية شكواها الى وزارة خارجية الولايات المتحدة التي اخذت على عاتقها امر الدفاع عن المصالح الامريكية واجرت سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية مع لندن اصرت فيها على وجوب الاعتراف بالحقوق المكتسبة لشركة الخليج.<sup>(١٢٣)</sup> وابتقت الى سفيرها في لندن تطلب منه ان يجري اتصالات مع الحكومة البريطانية للدفاع عن المصالح الأمريكية<sup>(١٢٤)</sup>.

**بريطانيا لم تكن مستعدة للتساهل بالنسبة لامتياز الكويت :-**

وبينما اعلنت شركة نفط الخليج موافقتها على قبول الاجراءات الخاصة بتسجيل الشركة في كندا على غرار ما حدث في البحرين ، الا أن الحكومة البريطانية لم تكن على استعداد للتساهل فيما يتعلق بامتياز الكويت مثلما فعلت في البحرين وانما اصرت على التمسك بموقفها.<sup>(١٢٥)</sup>

لذلك اوضح القائم باعمال سفارة الولايات المتحدة في لندن موقف حكومته من رفض هذا الاصرار البريطاني باتجاه تعقيد اجراءات حصول الشركات الامريكية على امتياز التنقيب في الكويت برغم تقييد الشركات الأمريكية بكافة الشروط والالتزامات المطلوبة بهذا الصدد، مخالفة ذلك لمبدأ سياسة، الباب المفتوح. فبين في مذكرة ارسلها الى وزارة الخارجية البريطانية ان حكومته تفهم طلب الحكومة

---

Lenczowski, George, oil and state in the Middle East p. 20. New York York First (١٢٢) Pub. 1960.

Stocking W. Middle East Oil P. 113 Vanderbilt University Press, 1970 (١٢٣)

(١٢٤) د. جمال زكريا الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ ، ص ٤٩٢ - ٤٩٣ .  
القاهرة - ١٩٦٦ .

## حوليات كلية الاداب

البريطانية من الشركات الباحثة عن امتيازات النفط في الدول العربية مثل الكويت، لكي تحصل على الموافقة المسبقة لحكام هذه الدول على دخول هذه الشركات موضع البحث اراضيهم وقيامها بالعمليات.

ويضيف القائم بالاعمال بانه قد تبين للحكومة الامريكية انه على الرغم من واقع اعطاء وزارة المستعمرات موافقتها الكاملة وغير المقيدة لشركة النقابة الشرقية والعامية لاجراء مفاوضات مع شيخ الكويت من اجل الحصول على الامتياز، الا ان الوزارة عادت فقيدت موافقتها باصرارها على تضمين بند الجنسية في اي اتفاق تصل اليه مع الشيخ، وذلك لغرض واضح محدد هو منع دخول شركة الخليج الشرقية لتلك المنطقة، هذا في الوقت الذي وصلت فيه شركة الخليج الامريكية للتفاهم مع شركة النقابة الشرقية والعامية حول موضوع تحويل اية امتيازات تحصل عليها من الشيخ. وكان اصرار وزارة المستعمرات البريطانية المستمر على هذه النقطة ورغبتها الواضحة في عدم منح الشركة الشرقية والعامية المعاملة نفسها التي تحصلت عليها في حالة البحرين، وقد عرقل بصورة خطيرة اختتام مفاوضات شركة النقابة الشرقية والعامية مع شيخ الكويت والتي حصلت على تفويض باجرائها من وزارة المستعمرات. ومما زاد الموقف تعقيدا، انه في الوقت الذي كانت فيه حكومة صاحب الجلالة (البريطانية) تدرس التماس شركة النقابة الشرقية بالغاء او تعديل «بند الجنسية» تم منح الشركة الانجليزية الفارسية، وهي شركة منافسة، ترخيص ارسال مجموعة صغيرة من الجيولوجيين الى الكويت بغرض دراسة جيولوجية الارض. وقد اعاد القائم بالاعمال الاميركي الى اذهان المسؤولين البريطانيين ان سفارته قد طلبت في مناسبات عديدة من وزارة الخارجية البريطانية وجوب عدم السماح للشركة المذكورة بالاستمرار في عملياتها الى حين صدور قرار من الحكومة البريطانية حول الموضوع المعروض عليها والمتعلق بحصول الرعايا الامريكيين على حقوق سياسة الباب المفتوح في الكويت<sup>(١٢٥)</sup>.

---

F.O. 371/1600/No. 1696. From Ray Atherton (Charge - d'Affaire Adinterim) to (١٢٥) Sor John Simon, G.C.S.I. dated March 29, 1932 London.

واوضح القائم بالاعمال الامريكي بان الحكومة البريطانية قد ابلغت حكومته حينذاك بان هذه الدراسة الخاصة بجيولوجية سطح الارض قد تبعتها بعثة ثانية مجهزة بمعدات حفر واجهزة، وتأسف حكومة الولايات المتحدة اشد الاسف لعدم اعطاء اي اعتبار لطلب هذه السفارة بخصوص هذا الموضوع.

الا ان القائم بالاعمال عاد فظهر في نهاية مذكرته بان حكومته مع كل ما تقدم تقدر ما ابدته الحكومة البريطانية من تأكيدات بان هذه الواقعة لن تؤثر على مركز شركة النقابة الشرقية والعامة المحدودة وفروعها «شركة الخليج الشرقية» فيما يتعلق بالقرار النهائي لمنح امتياز النفط في الكويت<sup>(١٢٦)</sup>.

وعندما احتجت شركة النقابة الشرقية والعامة على تغير موقف وزارة المستعمرات تجاهها. ردت وزارة المستعمرات بان موافقتها السابقة للشركة عام ١٩٢٥ دون اشتراط بند الجنسية ناتجة عن عدم الحاجة لهذا الشرط في ذلك الحين. ولكن هذه الموافقة لا تبطل حق الحكومة البريطانية في استخدام هذا الشرط متى قررت وجوبه. وبينت وزارة المستعمرات بان الشيخ لا يعتبر نفسه ملزما تجاه شركة النقابة الشرقية والعامة. بل يفضل هو ووزارتا المستعمرات والطيران حصول شركة النفط الانجليزية الفارسية على الامتياز، اذا ما قدمت عرضا مناسباً.

وقد اوصت الحكومة البريطانية بتبني خط لدراسة اي عرض يكون معقولا. ورأت انه من الانصاف ان تعطي شركة النفط الانجليزية - الفارسية فرصة كاملة لتقرر ما اذا كانت ترغب في تقديم عرض آخر. وعن الاحتجاجات الامريكية على السماح للجيولوجيين التابعين للشركة الانجليزية - الفارسية بالقيام بعملياتهم الاستكشافية في الوقت الذي تدور فيه المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والامريكية حول اصرار الاولى على التمسك بشرط الجنسية، اجابت وزارة الخارجية البريطانية بان شركة النفط الانجليزية - الفارسية اكدت لادارة النفط، بانها تقوم بعملية استكشاف جيولوجي عادية تشتمل على حفر ابار ضئيلة العمق نسبيا، وان

(١٢٦) المعلومات الواردة في الفقرات الثلاث الاولى مأخوذة من رسالة القائم بالاعمال الامريكي مشارها اعلاه والمأخوذة في الملف F.O. 371/1600

## حوليات كليفا الاداب

ادارة النفط اوضحت ان مثل هذه العمليات تعتبر بالتاكيد كجزء عادي من عمليات الاستكشاف الجيولوجي المجرد. وتشير الى ان شركة النقابة الشرقية والعامه قد حفرت الى اعماق بعيدة عند بحثها المزعوم (حسب تعبير المسئول البريطاني) عن المياه<sup>(١٣)</sup>.

ويشير المسئولون البريطانيون الى انه قد تم شرح الموقف للمستتر ائرتون القائم باعمال سفارة الولايات المتحدة في لندن.

وكانت ردود الحكومة البريطانية على الاحتجاجات الامريكية هي الخط الذي اقترحته وزارة الخارجية البريطانية وتبنته الحكومة البريطانية لانها رأت فيه تعزيزا لموقفها في مواجهة اعتراضات الولايات المتحدة التي ساندت شركة النقابة الشرقية والعامه لان حقوقها تمتلكها شركة الخليج الامريكية.

وفي مواجهة حرص الحكومة الامريكية الشديد على الزام الحكومة البريطانية باحترام مبدأ (سياسية الباب المفتوح) وضغوطها على الحكومة البريطانية لكي تغير موقفها من شركة الخليج، ابلغت وزارة المستعمرات البريطانية النقابة الشرقية والعامه في مارس / آذار ١٩٣١م انه بالرغم من ان الشيخ ما زال يصر على شرط الجنسية، الا انه من الممكن اقناعه بتغيير موقفه في النهاية بعد التفاوض معه. وانها لا تمنع في عودة هولز الى الكويت من اجل هذه المفاوضات. وبناء على هذا غادر هولز لندن الى الكويت في ٢٦ مارس / آذار. وبدا مفاوضاته مع الشيخ في ١٥ ابريل نيسان ١٩٣١م.

وفي الوقت ذاته كتبت شركة الخليج الى هولز تنبيهه الى اهمية المهمة الموكلة اليه، وتحثه على تأمين موافقة الشيخ احمد الجابر على عدم اضافة شرط الجنسية البريطانية.

وقد كانت شركة الخليج الامريكية قد تحسست امكانات الكويت النفطية

---

F.O.371/16001, References (Arabia) E1558 Copies sent to Adiaty Pit Dept. (١٢٧)  
l.t.to A.M. on E 1433

وذلك بظهور اثار النفط في احد ابار المياه التي حفرها هولمز للشيخ . واعتقدت ان الشركة الانجليزية الفارسية قد علمت بهذا الامر بدليل انها حاولت فحص البئر في مارس من العام نفسه ، دون ان تتمكن من ذلك واستنتجت شركة الخليج ان الشركة الانجليزية الفارسية ربما كانت تدرس امكانية استئناف مفاوضاتها التي بقيت مجمدة منذ سنة ١٩٢٨ .

وفي الحقيقة ان APOC كانت قد أعادت في يناير / كانون الثاني ١٩٣١ تأكيد عدم اهتمامها بالكويت . وهو الرأي الذي سبق واعلنته للحكومة البريطانية في اكتوبر / تشرين الثاني عام ١٩٣٠م عندما استفسرت منها الاخيرة عن مدى اهتمامها بمستقبل النفط في الكويت مظهرة ان محاولاتها السابقة للتفاوض من اجل امتياز الكويت قد انهارت بسبب اصرار وزارة المستعمرات على شروط غير مقبولة<sup>(١٢٨)</sup> . ولكن السلطات البريطانية ابدت تخوفها من نشاط هولمز ومدى تأثيره على الشيخ ، لا سيما وانه كان قد اتفق معه في ابريل / نيسان ١٩٣١ على البحث عن المياه الا ان الالة التي استخدمت في التنقيب كانت من الالات التي تستخدم للتنقيب عن النفط مما اثار شكوك المعتمد السياسي في الكويت من الهدف الكامن من وراء هذا الاتفاق . كما ان هولمز اعطى الشيخ مبلغ (١٠,٠٠٠) روبية كتعويض عن التوقف عن عمليات الحفر لاستخراج المياه . فاعتقد المعتمد السياسي ان هولمز قد تأكد من وجود النفط لذلك انهى الاتفاق<sup>(١٢٩)</sup> . ولا شك ان هذا الاعتقاد كان صحيحا لان هولمز وجد بالفعل اثرا للنفط في البئر الذي حفره مما دفعه لمواصلة سعيه الحثيث للتأثير على الشيخ ليمنح شركته امتياز التنقيب عن النفط . وكان الشيخ احمد في حيرة من امره فهو يريد الوصول الى تسوية عاجلة للبدء في عمليات البحث عن النفط في اراضيه انتظارا لما سينتج عن ذلك من تحسن في الاوضاع الاقتصادية في بلاده كما ان اعضاء مجلسه واعيان البلد يضغطون عليه ليتفق مع هولمز نظرا لسوء الاحوال الاقتصادية في ذلك الوقت<sup>(١٣٠)</sup> . ولكنه من ناحية اخرى لا يستطيع الخروج

A.H.T. Chisholm, Opcit, P.P. 17 - 18

(١٢٨)

F.O. 371/17810 Fnc. in No. 105 Conf Political Agency Kuwait, May 21, 1931. (١٢٩)

F.O. 371/17810 From Res to Sec. of State No. 118. 29 Oct 1931.

(١٣٠)



## حوليات كلية الاداب

عن التزامه للحكومة البريطانية بضرورة التقيد بشرط الجنسية البريطانية في اي امتياز يمنحه للتنقيب عن النفط في الكويت. لذلك وجد الشيخ نفسه مضطرا للتمسك بموقفه هذا وارتباطه مع الحكومة البريطانية. فارسل مسودات الامتياز التي تسلمها من هولمز في مايو/ عام ١٩٣١م الى المعتمد السياسي البريطاني في الكويت، مبديا حرصه على عدم الدخول في اي اتفاق بهذا الشأن قبل موافقة الحكومة البريطانية. (١٣١)

اما هولمز فقد اكد لرؤسائه الامريكيين في اوائل يوليو ١٩٣١ - وبعد محادثاته مع الشيخ احمد - ضرورة عدم استعجال الشيخ بسبب الوضع الصعب الذي هو فيه. والذي ازداد صعوبة بعد زيارة المقيم السياسي في الخليج في ٢٨ ابريل. حيث نصح المقيم الشيخ بان لا يمنح امتياز النفط الى شركة هولمز، وان الشيخ اجاب «بانه قد وعد الميجور هولمز بمنحه الامتياز وانه يرغب في الوفاء بوعده».

الشيخ يبدى استعداده للتنازل عن شرط الجنسية :-

علمت الحكومة الامريكية ان شيخ الكويت خلافا للانطباع السائد لدى وزارة المستعمرات البريطانية يوافق على الدخول المحدد لشركة النقابة الشرقية والعامه ممثلة لشركة الخليج الامريكية وعلى منح تلك الشركة الفرصة للحصول على الامتياز دون تضمينه «بند الجنسية» ونظرا لرغبة الشيخ الواضحة في هذا الامر، فان الحكومة الامريكية تثق بان موقف الحكومة البريطانية في حالة الكويت سيكون مماثلا لموقفها في حالة البحرين.

وبعد مباحثات مطولة اجراها هولمز مع الشيخ طالب منه خلالها (في اواخر يونيو) اعطاء رأيه النهائي بشأن الامتياز. اجابه الشيخ بالرسالة التالية في ٢ يوليو ١٩٣١ :

«تلقيت رسالتكم المؤرخة ٢٨ يونيو ١٩٣١ واطلعت على محتوياتها، ودرست

---

F.O. 371/17810 Translation of ademi Official letter 5th May 1931, Shaikh of (١٣١)  
Kuwait to Pol - Age - Kuwait.

الشروط التي قدمتها من اجل امتياز نفطي في اراضي الكويت، وقد نوهنا لكم خلال محادثتنا بالبند التي اشارت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بوجود تضمينها اي امتياز نفطي . وبما اني اعتبر حكومة صاحب الجلالة البريطانية هي حكومتي المخلصة وتكرس اهتمامها لمصلحة بلادي وحماية حقوقي ، لذا يجب ان لا نهمل ما تراه لنا وبلادنا، ولذلك اذا اتفقتم انتم وشركتكم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية على البنود المذكورة، واذا ما وافقت على حذفها، فستكون لنا فرصة اخرى لبحث الامور معكم. (١٣٢)

وقد اصبحت هذه الرسالة، فيما بعد عاملا مهما في حل مشكلة شرط الجنسية . فقد كشف الشيخ فيها خطأ ما تدعيه الحكومة البريطانية من ان الشيخ هو المصر على شرط الجنسية وليست هي ، واعتبرت النقابة الشرقية هذه الرسالة دليلا واضحا على ان الشيخ مستعد للاستمرار في التفاوض معها اذا ما وافقت الحكومة البريطانية على حذف شرط الجنسية كما حدث في البحرين . ورأت النقابة انه لم يعد هناك اعتراض كبير على ان تمنح الامتياز (١٣٣) ومن ناحية اخرى فقد احييت هذه الرسالة اهتمام (ابوك) APOC بالكويت بعد ان كانت تعتبر موقفها منيعا هناك بوجود شرط الجنسية، وتعتمد عليه في دحض مساعي النقابة الشرقية والعامه في لندن، وافشال مفاوضات هولمز في الكويت الى درجة انها لم تجد داعيا ملحا لاي اتصال من جانبها بالشيخ . ولكن نتيجة لتغير الظروف وامكانية توصل النقابة الشرقية الى اقناع الحكومة البريطانية بحذف شرط الجنسية بعد ان اظهر الشيخ استعدادا لحذفه اذا وافقت الحكومة البريطانية، وبما لا شك فيه أن رسالة الشيخ هي التي دفعت (APOC) الى الاسراع بالتحرك فابلغت الحكومة البريطانية باعترافها ارسال جيولوجيين الى الكويت للقيام بدراسة دقيقة لسطح اراضيها، اذا وافق الشيخ احمد على ذلك، وكان ذلك في ٢٥ اغسطس / آب ١٩٣١م فرحبت الحكومة

---

F.O. 371/17810 See Translation afa draft letter from Ruler of Kuwait to Holmes, (١٣٢)  
July, 1931.

F.O. 371/17810 Eastern & Gernal Synd. Ltd. to. Col. off. 4 May 1931. (١٣٣)

البريطانية بالاقترح لانه كان متمشيا مع سياستها لحت (ابوك) APOC على الاهتمام بالكويت.

هذا في الوقت الذي وصل فيه هولمز الى لندن (في ١٤ يوليو / تموز ١٩٣١م) ومعه رسالة الشيخ احمد، فبعثت النقابة الشرقية والعامّة بنسخة منها الى وزارة المستعمرات وارفعتها بطلب ابلاغ المقيم السياسي بان الحكومة البريطانية لا تمنع في ان يمنحها الشيخ الامتياز، بعد حذف شرط الجنسية، ولم يفت النقابة الشرقية والعامّة ابلاغ وزارة المستعمرات ان الشيخ احمد يعلم تماما بان الامتياز ستستغله مصالح امريكية وبأن النقابة ستدخل في اتفاقية امتياز الكويت شروطا مشابهة لتلك التي سبق ان وافقت عليها الوزارة في اتفاقية امتياز البحرين، ورغم الحاح النقابة الشرقية والعامّة في طلب رد وزارة المستعمرات فان الرد الوحيد الذي تلقتة في نوفمبر تشرين الثاني ١٩٣١م من الوزارة هو انها مضطرة لاستشارة «السلطات البريطانية في الخليج الفارسي» وان المقيم السياسي لم يبعث رده بعد.

وبهذا نرى الاثر الكبير الذي تركته رسالة الشيخ الى هولمز على سير مباحثات التنقيب عن النفط وكيف انها حركت الطرفين المتنافسين للسعي بجهود كبيرة لنيل الامتياز. وحركت معها الحكومة البريطانية لدعم شركة (ابوك). ولعل هذا ما كان يرمي اليه الشيخ من هذه الرسالة.

وبالرغم من ان الشيخ احمد لم يقصد ان تشكل تلك الرسالة موقفا رسميا له، بدليل انه اظهر امتعاضه من هولمز فيما بعد (مايو / مايس ١٩٣٢م) لأنه خدعه واستعمل الرسالة للوصول الى قرارات ارادها من ورائه، الا ان الشيخ اجاب المسؤولين البريطانيين عندما سألوه عن اسباب اعطائه هذه الرسالة بقوة قائلا :- «اين هو النص الوارد في المعاهدة بين حكومة الكويت والحكومة البريطانية الذي يمنع الشيخ من كتابة رسائل الى امثال هولمز حول موضوع الامتياز؟»، هذا فضلا عن انه عرض الرسالة على القائم باعمال المعتمد السياسي في الكويت دكتور جرين Dr. Alan Green Way قبل ان يسلمها الى هولمز. وكان رأي القائم بالاعمال انه طالما

ان الرسالة تركت موضوع شرط الجنسية لوزارة المستعمرات فلا ضير فيها<sup>(١٣٤)</sup>.

وتؤكد بعض الوثائق الانجليزية ان الشيخ احمد الجابر لم يشترط اصلاً إضافة «شرط الجنسية» الى امتياز البترول في بلاده عكس ما تدعيه وزارة المستعمرات البريطانية في كتابها المؤرخ ٤ اغسطس / آب ١٩٣١م والموجه الى المجموعة الشرقية والعامة، اذ تذكر احدى الوثائق ما نصه : «... انه بينما ابلغت وزارة المستعمرات «المجموعة الشرقية العامة» بان اشتراط إضافة مثل تلك العبارة جاء من قبل شيخ الكويت، يذكر الشيخ انه ابلغ المجموعة بان سوء فهم قد وقع لانه لم يسبق له اشتراط شيء من هذا القبيل»<sup>(١٣٥)</sup> وتؤكد وثيقة بريطانية اخرى ما يلي «... ان اصرار الحكومة البريطانية فقط على تلك العبارة (اي عبارة الجنسية) هو الذي يمنع الشيخ من الموافقة على حذفها، فالشيخ يعتبر اميراً مستقلاً خاضعاً للحماية البريطانية وقد سبق له ان تعهد في عام ١٩١٣ بعدم منح اي امتياز نفطي للجانِب في اراضيه الا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية»<sup>(١٣٦)</sup>.

وبذلك نجد ان رسالة الشيخ الاخيرة الى هولمز قد اثارت تساؤلات كثيرة لدى السلطات البريطانية والمسؤولين في الشركة الانجليزية الفارسية ومسئولي النقابة الشرقية والعامة المحدودة. فقد اختلف هؤلاء واولئك في تفسير فحواها فكل فريق يفسرها بالطريقة التي توافق مصالحه وتدعم موقفه في مواجهة الطرف الاخر.

ومن خلال مطالعة دقيقة للنص الاصيل لرسالة الشيخ احمد الجابر يتضح أنه كان صادقا في تفسيره لحقيقة نواياه من الرسالة المذكورة على نحو ما ابلغ به الكولونيل «بيسكو» خلال مقابلته معه، وان هولمز ومجموعته بالغوا كثيرا في المعنى المقصود منها. وذلك للامحاء للاطراف المنافسة بان الشيخ يعتزم منحهم امتياز النفط في الكويت وليس لشركة النفط الانجليزية الفارسية فالواضح من النص الحرفي للرسالة ان

A.H.T. Chisholm. Op cit P.P 18 - 19

(١٣٤)

F.O. 371/15277, E6011/325/91, Office, 12th Dec, 1931

(١٣٥)

F.O. 371/15277, E6412/325/91. From United States Ambassador, dated 28th Dec. 1931.

(١٣٦)

## حوليات كلية الاداب

الخلاف بين الطرفين المتنافسين انحصر في تفسير الفقرة الاخيرة منها والتي تنص على ما يلي : «بناء عليه اذا انتم وشركتكم اتفقتم مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية على تلك المواد التي يبتتها لكم وسمحت لكم في الغائها - فحينئذ يصير لنا معكم مراجعة اخرى».

فهذه العبارة لا تعني بان الشيخ قد اعتزم منح النقابة الشرقية والعامه بشكل نهائي امتياز البترول في الكويت او انه حتى تنازل عن شرط الجنسية، انما يعني بشكل واضح لالبس فيه ولاغموض يمكن للشيخ التباحث مع النقابة الشرقية والعامه، في حالة تنازل الحكومة البريطانية عن شرط الجنسية<sup>(١٣٧)</sup>.

### توالي الاحتجاجات الامريكية على تزمّت بريطانيا :-

وقد توالى الاحتجاجات الامريكية الرسمية على اصرار الحكومة البريطانية على شرط الجنسية بالرغم مما اظهره الشيخ هولمز في رسالته الاخيرة من عدم رغبته في التمسك بهذا الشرط، اذا ما وافقت الحكومة البريطانية على التنازل عنه فكان رد الحكومة البريطانية على هذه الاحتجاجات ان تدرعت بان رسالة الشيخ رقم ٦٤٣٩ / ٣٢٥ / ٩١ / ١٩٣١<sup>(١٣٨)</sup>، والتي استندت اليها المعلومات الامريكية بالنسبة لموقفه من بند الجنسية ما هي الاغوذج للتنازل الشرقي الملفوف بالغموض. فقد ابلغ الشيخ المقيم السياسي في الخليج الفارسي (العربي) بانه لا يزال يرغب في عدم منح الامتياز الا لشركة انجليزية (في المذكرة F6266/325/91/193) واقترح المسؤولون البريطانيون في المنطقة ان يكون الرد على احتجاجات سفارة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالموضوع باكملة باخبارهم، ان الشيخ لا يعتبر نفسه ملوما برسالته لاعطاء امتياز الى الشركة الشرقية والعامه المحدودة، وانما اراد اعلامها باستعداده لمناقشة الموضوع معها اذا ما تمكنت من الاتفاق مع الحكومة البريطانية وانه يجب تأكيد هذه النقطة بوضوح. وكان هدف الحكومة البريطانية من اطالة النقاش حول رسالة

(١٣٧) د. بدر الدين عباس الخصوصي، المصدر السابق ص ١٩٥ - ص ١٩٥.

(١٣٨) يمكن الرجوع للنص الحرفي الرسمي الاصلي لمرسلة الشيخ احمد الجابر في الوثيقة :-  
F.O.371/15277(1833)

---

الشيخ وتفسيرها هو ايجاد الحجج لاستيفاء شرط الجنسية اولا، ثم لابقاء الباب مفتوحا امام الشركة الانجليزية الفارسية للتقدم بعروض اخرى لتفوز في النهاية بامتياز التنقيب.

وكان القائم بالاعمال في سفارة الولايات المتحدة في لندن قد عبر عن قلق حكومته الشديد لتأخر الرد البريطاني على احتجاجات الولايات المتحدة الامريكية لا سيما وان شركة النفط الانجليزية الفارسية تقوم في ذلك الوقت بابحاث جيولوجية واخرى فنية في المنطقة، واعرب القائم بالاعمال عن امله في التوصل الى اتفاق مرضٍ كما في حالة البحرين<sup>(١٣٩)</sup>

وقد رد وزير الخارجية البريطانية بان غيابه في جنيف قد ادى الى تاخير الرد البريطاني لبعض الوقت، ولكنه اعرب عن الامل في عرض الموضوع على الوزارة في غضون اسبوع واحد، يتصل خلاله بالمستراثرتون. وهذا ما تم بالفعل حيث ارسل الرد البريطاني لسفارة الولايات المتحدة بين فيه ان الشيخ يرى نفسه غير ملزم تجاه شركة النقابة الشرقية والعامة وانه هو والحكومة البريطانية يفضلون منح الامتياز للشركة الانجليزية الفارسية<sup>(١٤٠)</sup>.

وفي هذا ما يؤكد صدق التفسير الذي اوضحه الشيخ للمقيم السياسي البريطاني في الخليج خلال مقابلته معه. وبالرغم من ذلك فان الحكومة البريطانية تشككت في موقف الشيخ احمد نتيجة لرده على هولمز في رسالته السابقة بانه على استعداد لمنحه الامتياز بعد موافقة الحكومة البريطانية على حذف شرط الجنسية بعد ان كانت تعلن ان الشيخ مصر على هذا الشرط، لذلك استفسرت من الشيخ عن موقفه الحقيقي من الموضوع فاطهر لها الشيخ ان رده على هولمز كان مجرد مراوغة للتخلص من محاولاته، ومن ثم فان هذا الرد لا يلزمه بشيء لا سيما وان هولمز قد

---

F.O.371/16001, E1558/919121. From united States Charge d'Affaires dated (١٣٩) March 30, 1932.

F.O. 371/15277, E6414/325/91 From Sir L Oliphant For conference M C.O. (١٤٠) Petroleum Department and L,O dated 5th Jan.

عمل لنفسه دعاية كبيرة في البلد أدت الى وقوف اعيان الكويت الى جانبه وسعيهم للضغط على الشيخ كي يمنحه الترخيص رغبة في المردود المادي الكبير الذي سينتج عن منحه الامتياز بما يؤدي الى حل ازمة البلاد الاقتصادية<sup>(١٤١)</sup>.

ومن ناحية أخرى فقد ذكر هولمز في برقية له من الكويت ان الشيخ ابلغه في ٢١ اكتوبر / تشرين الأول انه ثابت على موقفه الموضح في رسالته السابقة رغم مضايقة وضغط المعتمد السياسي له لتغيير موقفه. ثم ارسل هولمز تقريراً في نوفمبر جاء فيه ان المقيم السياسي قام بزيارة الكويت في الاسبوع الماضي وعقد محادثات مع الشيخ، حاول خلالها اقناعه بسحب رسالته وبانه لا داعي للاسراع في منح الامتياز الى هولمز أو أي جهة أخرى في الوقت الحاضر وطلب منه السماح لـ «أبوك» بارسال جيولوجيين الى الكويت.

وقد وافق الشيخ على زيارة الجيولوجيين التابعين لـ «أبوك» (APOC) الى الكويت. وبعد ذلك بأسبوع بعث هولمز بتقرير عن الموضوع ذكر فيه ان سمع من سكرتير الشيخ (ملا صالح) ان الشيخ احمد ومجلسه يعتقدون ان (ابوك) (APOC) تسعى الى السيطرة السياسية لصالح وزارة المستعمرات، وان الشيخ أبلغ المقيم السياسي والمعتمد السياسي بانه لن يسمح بان يصبح مركز صراع بين المجموعة العامة (عن شركة الخليج) ووزارة المستعمرات.

وذكر هولمز ان الشيخ ابلغه في ٣٠ اكتوبر / تشرين الأول انه يجب تسوية شرط الجنسية بين شركة هولمز والحكومة البريطانية فاذا تم ذلك وابلغت الحكومة موقفها الى ممثليها المحليين ليسحبوا اعتراضهم فانه (الشيخ) ما زال على استعداد لمنح الامتياز الى شركة هولمز ولن يسحب رسالته الى الاخير تحت اي ظرف، اذ انها تعبر عن حقيقة مشاعره وانه يعتبر الموضوع قضية بين شركة هولمز والحكومة البريطانية. وبين الشيخ بانه هو وشعبه تواقون الى تطوير مصادره النفطية باقرب وقت وانه تأثر بشدة حين رأى العمل في حقول نفط البحرين يسير قدماً، بينما لم يتم

شيء في بلاده، والحقيقة ان اي دخل سيرد الكويت من النفط يمثل الطريق الى الخلاص من اوضاعها المالية والاقتصادية السيئة للغاية. لذا فان الشيخ لم يطق ان يحرم لمدة تزيد عن السنة من هذا الدخل لمجرد اصرار الحكومة البريطانية على شرط كانت قد تنازلت عنه في البحرين. كما انه يشعر بالمرارة من موقف (ابوك) (APOC) التي لم يكن شرط الجنسية عائقا في طريقها فلم تقم باي بادرة لتجديد عرضها من اجل الحصول على الامتياز وكل ما اقدمت عليه هو ارسال بعثة جيولوجية اخرى. فزاد هذا الموقف من تصميم الشيخ للمضغط على الحكومة البريطانية حتى يجر بالتالي (ابوك) (APOC) الى الاقدام والتحرك بهذا الشأن<sup>(١٤٢)</sup>، لان اهتمام الاخيرة سيخلق بلا شك جوا من المنافسة بينها وبين النقابة الشرقية والعامية. وبالفعل ابلغت الحكومة البريطانية (ابوك) (APOC) فيما بعد أنه بإمكانها التقدم بطلب الكشف حينما تريد، لانها لن تدفع سوى اجور الحراس والحماية الضرورية<sup>(١٤٣)</sup> وكان ذلك ردا على استفسار الشركة الاخيرة من الحكومة البريطانية عن رأيها حول عزم الشركة ارسال جيولوجيين لاجراء مسح على سطح الكويت، وكانت الشركة ترى ان الشيخ مستعد لان يعطي التسهيلات اللازمة لهذا المسح دون مقابل<sup>(١٤٤)</sup> ولا شك ان الحالة الاقتصادية التي عانت منها الكويت في تلك الفترة قد اوحى بهذا الاعتقاد، وقد اجابت الحكومة البريطانية الشركة بانها لا تمنع في هذا المسح بل وترحب به بشرط حصول الشركة على موافقة الشيخ بطلب تتقدم به عن طريق المعتمد السياسي، وهذا ما تم كما سبقت الاشارة - اما بخصوص الدفع او المقابل فقد بينت الحكومة البريطانية انه امر متروك لاتفاق الشركة مع الشيخ<sup>(١٤٥)</sup> هذا وقد حرصت الحكومة البريطانية على الا تظهر للنقابة الشرقية والعامية بانها هي التي تدفع الشركة

A.H.T. Chisholm, Op. Cit. P.P. 19-20.

(١٤٢)

F.O. 371/17810 Anglo Persian Oil Company Ltd. to Petroleum Dep. 25th Aug 1931, No. 100

F.O. 371/17810 Anglo Persian Oil Company Ltd to Petroleum, No 108, 25th Aug 1931.

F.O. 371/17810 Col off, to Anglo Per. Oil Comp, No, 173 23th Sep 1931

(١٤٥)



الانجليزية الفارسية الى الاهتمام بالكويت والتقدم نحوها<sup>(١٤٦)</sup>.

ويبدو انه كان لتوتر العلاقات بين الشركة الانجليزية الفارسية والشاه في فارس اثر على تحرك الشركة واهتمامها بالكويت هذا الى جانب السبب الرئيسي وهو تخوف الشركة من موافقة الحكومة البريطانية على حذف شرط الجنسية الذي كان في صالحها. واخيرا توصل هولمز الى رأي نهائي حول الموضوع في نوفمبر / تشرين الثاني بناء على معاشته للاحداث والظروف التي مر بها هذا الموضوع. فكان من رأيه انه طالما ان المراجعات مع وزارة المستعمرات قد استمرت اكثر من خمسة عشر شهرا دون جدوى، وكان من غير الممكن التأثير على الوزارة لتغيير موقفها او حتى الحصول على سبب يبرر هذا الموقف سوى الادعاء بان الشيخ احمد يتباه، الامر الذي ثبت بطلان صحته برسالة الشيخ اليه في يوليو / تموز ومن خلال المحادثات اللاحقة مع المقيم السياسي، لذلك فقد اعتبر هولمز صبرهم خطأ، وأنه اصبح من حقهم استخدام اي سلاح يملكونه بما في ذلك سلاح الدبلوماسية او غيره، وقد اخذت شركة الخليج بنصيحة هولمز واعدت مذكرة تفصيلية عن الطريق المسدود الذي وصلت اليه مفاوضاتها في الكويت. وعن الخلفية التاريخية للموضوع برمته، ورفعتها الى وزارة الخارجية الامريكية في واشنطن، وقام مديرو شركة الخليج بمباحثات في شأنها في ٣٠ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٣١ م. وجاء في الفقرة الاخيرة من الرسالة المرفقة بالمذكرة بان الحكومة البريطانية قد منعتهم ولمدة ثلاث سنوات من الحصول على امتياز الكويت، وانهم صبروا وحاولوا بالطرق السلمية ان يؤمنوا موافقة وزارة المستعمرات، ولكن جهودهم استنفذت دون الحصول على نتيجة، وانه ما لم يحصلوا على مساندة فورية من حكومة الولايات المتحدة، فان ضغوط الحكومة البريطانية على الشيخ، ومناورات شركة النفط البريطانية - الفارسية في الكويت قد تؤديان الى تدمير اي فرصة لهم في الحصول على امتياز الكويت.

ولا بد ان الشركة قصدت (بمناورات شركة النفط البريطانية - الفارسية) ما

تناهى الى سماعها عن طريق هولمز عن ازدياد نشاط ممثلي (APOC) في الكويت للتأثير على الشيخ ضد النقابة الشرقية والعامية عبر بعض افراد عائلته ومجلسه والتجار النافذين، وبناء على ذلك اتخذت وزارة الخارجية الامريكية اجراء سريعا، فطلبت من سفارتها في لندن ان تثير مع وزارة الخارجية البريطانية موضوع المفاوضات في الكويت للوصول على امتياز النفط، مطالبة بالسماح للشركات الامريكية بالتفاوض اسوة بما تم في البحرين، واجرى السفير الامريكي المباحثات آنفة الذكر (٣ ديسمبر / كانون الاول ١٩٣١م) مع وزارة اخارجية البريطانية، وفي نهاية ديسمبر وصلت المفاوضات الى مستوى رفيع، اذ تباحث السفير الامريكي الجنرال دوز Dawes مرتين مع وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية، السير جون سايمون Sir John Simon الا ان الاخير ابدى شكوكا في صحة رسالة الشيخ الى هولمز (في ٢ يوليو) وفي مدى اهمية تلك الرسالة ولم يتم اتخاذ قرار حول الموضوع يناير / كانون الثاني ١٩٣٢م، حيث تواترت الاخبار عن نشاط بعثة (APOC) الجيولوجية في الكويت، مما حدا بوزير الخارجية الامريكية، وبطلب من شركة الخليج ان يصدر تعليماته الى السفارة الامريكية في لندن لتحث وزارة الخارجية البريطانية على اعطاء رأيا، ولكن الاخيرة تعللت بانتظار رأي وزارة الشئون الهندية، وفي اواخر فبراير تلقت شركة الخليج تقريراً من هولمز يفيد بان جيولوجي (APOC) اتبعوا عمليات الاستكشاف المبدئية ببرنامج حفر تجريبي، وان الشيخ يتعرض لضغوط شديدة من انصار (APOC)، فبادرت السفارة الى تجديد مطالبة وزارة الخارجية بقرارها، الا ان الاخيرة تعللت بان هناك آراء متضاربة ينبغي مراجعتها، فضلا عن ان (APOC) تدرس فكرة تجديد طلبها للحصول على امتياز الكويت. وازاء محاطلة الحكومة البريطانية في اعطاء ردها صدرت التعليمات من الحكومة الامريكية الى سفارتها في لندن للتقدم بطلب رسمي للحكومة البريطانية كي تنقيد سياسة الباب المفتوح،<sup>(١٤٧)</sup> والتي اقترتها مبادئ الانتداب في عصبة الامم<sup>(١٤٨)</sup>.

Note No. 46 & Note No. 56, From, A.H.J. Chisholm, op cit P.P. 133 - 141. (١٤٧)

George W. Stocking Middle East Oil, p. 113.

(١٤٨).

### موافقة بريطانيا على حذف شرط الجنسية :-

قدمت السفارة مذكرة حول الموضوع الى وزارة الخارجية البريطانية التي اجابت بان مجلس الوزراء البريطاني سيبحث الامر في ٦ ابريل / نيسان. وبالفعل تمت التسوية النهائية للموضوع برسالة من وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية، مؤرخة في ٩ ابريل / نيسان يعرب فيها عن موافقة حكومته على الطلب الامريكي، بحذف شرط الجنسية، ولكنها اشترطت ان تسجل الشركة في مقاطعة بريطانية وان يكون معظم موظفيها من الرعايا البريطانيين<sup>(١٤٩)</sup>.

ولا شك ان موافقة الحكومة البريطانية على حذف شرط الجنسية جاء بفعل الضغوط الامريكية فضلا عن ان (APOC) اوقفت عملياتها الجيولوجية لانها وجدت ان نتائج تلك العمليات غير مشجعة ولكنها عللت هذا التوقف بتخلي الحكومة البريطانية عن شرط الجنسية.

وعندما كتبت شركة النفط البريطانية - الفارسية الى الشيخ احمد في ١٣ ابريل نيسان عن قرارها بتوقف عملياتها الجيولوجية اثار القرار خيبة امل الشيخ واعرب عن ذلك الى ممثلها والى المعتمد السياسي، اذ انه كان يعتمد على اهتمام (APOC) المتجدد ليثير منافسة مشمرة من اجل امتياز بلاده. ولكن في ١١ مايو / مايس تلقى الشيخ خبرا سارا من المعتمد السياسي مفاده عودة (APOC) الى التفاوض من اجل الامتياز، الا ان الشيخ رفض عرضها الذي نقله اليه المعتمد السياسي والذي تدفع بموجبه (٢,٠٠٠) جنيه استرليني مقابل ترخيص تنقيب عام. اذ كان بحوزته عرض لامتياز كامل من هولمز الذي جاء الى الكويت في ٢٧ ابريل / نيسان. ولكنه طلب من المعتمد السياسي ان يبلغ (APOC) بانه، وكما كان دائما، على استعداد لان يدرس عرضا شاملا، ومن ثم يقارن بين العرضين ويمنح الامتياز لمن يقدم افضل الشروط بعد موافقة حكومة صاحب الجلالة.

وفي ٢٦ مايو / مايس تلقى الشيخ آخر عرض للامتياز من هولمز واحاله الى

مجلسه لدراسته . وكان المقيم السياسي قد اخبره في ٢٣ مايو / ماس ان شركة النفط الانجليزية - الفارسية تعد مشروع امتياز وستقدمه قريبا . وان الحكومة البريطانية توافق على تفاوضه مع ممثلي الشركتين . وقد زار الكويت ارتشيبا لدوهولم A.H.T. Chisholm في ٣١ مايو / ميس ممثلا عن (APOC) وذلك بعد ان ارسلت الاخيرة برقية الى فرعها في عبادان في ٣٠ مايو / ميس بضرورة استخدام الوسائل الممكنة لمنع الشيخ من منح الامتياز الى النقابة الشرقية والعامه وقد ابلغ مكتب شركة الخليج مكتبها في نيويورك بان هولمز قد ابرق من الكويت مبينا ان الشيخ اخبره بانه يتعرض لضغط سياسي بريطاني شديد ليحابي (APOC)<sup>(١٥٠)</sup> .

وبهذا نرى ان الحكومة البريطانية تحرص دائما على تقييد الشيخ والضغط عليه ليتخذ قراره لصالح شركة النفط الانجليزية - الفارسية مع محاولاتها لاطهار قرارات الشيخ وكأنها نابعة من رغبته الشخصية<sup>(١٥١)</sup> ولكن لولا تلك الضغوط التي تمارسها الحكومة البريطانية على الشيخ لكي يرفض العرض الامريكي ، لكان من المؤكد ان تحصل شركة نفط الخليج على الامتياز نظرا لكون عروضها افضل واكثر اغراء من العروض التي قدمتها شركة النفط الانجليزية - الفارسية الا ان الشيخ كان قد تعهد للمعتمد البريطاني في الكويت برفض العروض الامريكية استجابة لضغوط بريطانيا بذلك<sup>(١٥٢)</sup> .

وعلى اية حال فقد حصل الشيخ اخيرا على موقف مساومة قوى ، وهذا ما كان يأمله ويسعى للوصول اليه بتخطيط منظم ومهارة فائقة طيلة السنوات التسع التي تلت وصول هولمز الى الكويت (في مايو / ميس ١٩٢٣م) لينافس (APOC) التي قدمت عرضها الاول للشيخ قبل خمسة اشهر من ذلك التاريخ ، هذا في الوقت الذي نجح فيه الجانبان المتنافسان في ازاحة جميع العراقيل التجارية والسياسية التي

---

A.H.T. Chisholm. op cit, P.P. 21 - 22.

(١٥٠)

F.O. 371/5220 Kuwait Note by Petroleum Department,

(١٥١)

F.O.371/14484 British Residency to His Majest's Secretary of state. C.O. 6th. (١٥٢)- 1932.

## حوليات كلفة الاداب

كانت تقيدهما وتعترض سبيلهما. فشركة هولمز التي لم تكن شيئاً يذكر اذا ما قورنت بشركة النفط الانجليزية - الفارسية اصبحت تمثل شركة الخليج للنفط المساوية للشركة الاولى من حيث القوة ونجحت في ازالة معارضة الحكومة البريطانية على ارتباطها بشركة امريكية والتي تمثلت بشرط الجنسية البريطانية. اما شركة النفط الانجليزية الفارسية التي كانت ترغب في تجميد الموقف بسبب التزاماتها في فارس والتقارير الجيولوجية غير المشجعة، فضلاً عن اعتقادها بان سياسة الحكومة البريطانية ستتمكن من عرقلة المنافسة الامريكية في الكويت. ولكنها اضطرت اخيراً الى تغيير موقفها لتمنع منافستها القوية من بدء عملياتها في مكان قريب من مواقعها بعد نجاح امتياز البحرين الذي سيقوى الايمان بامكانيات الكويت النفطية، والتي اشارت اليها الدلائل المشجعة في احدى ابار المياه التي حفرها هولمز. وقد اظهر تقرير تشيز هولم في ٢ يونيو حزيران ١٩٣٢م ان الشيخ معجب بهولمز لا سيما بعد عرضه دفعة مالية جيدة من اجل اتفاقية امتياز تنص على ان يبدأ فوراً لاثبات امكانات الكويت كما فعل في البحرين. هذا في الوقت الذي كان الشيخ مستاء فيه من طريقة تعامل (APOC) التي لم تقدم اي عرض محدد خلال سنوات عديدة من المباحثات ثم انها اوقفت محاولتها الوحيدة الجدية لاثبات امكانيات بلاده في ابريل / نيسان دون ابداء الاسباب، واخيراً عرضت -، ٢٠٠٠ جنيه استرليني دون سبب واضح سوى خشيتها من منافسة هولمز، ويهدف تعطيل البحث عن النفط في الكويت لستين آخرين. وحث تشيز هولم شركته على ضرورة الاسراع بتقديم عرض امتياز يتضمن محاولة لاكتشاف مدى انتاجية الكويت من النفط في محاولة لمنع هولمز من الحصول على امتياز الكويت كما فعل في البحرين.

وكان عرض هولمز مماثلاً لامتياز البحرين باستثناء مضاعفة الدفعة النقدية، اذ عرض كبداية (٢٠,٠٠٠) روبية سنوياً مقابل (١٠,٠٠٠) روبية سنوياً للتي اتفق عليها في البحرين وقد الحقت باتفاقية البحرين ثلاثة ملاحق، نص الأول على رخصة تنقيب مقابل (١٠,٠٠٠) روبية سنوياً، واذا تمخض العمل عن نتائج مرضية يدخل الملحق الثاني حيز التنفيذ وهو حصة استكشاف مقابل (١٠,٠٠٠) روبية في السنة، واذا عثر على النفط بكميات تجارية (اي ما يزيد عن ١٠٠ طن)

تدفع العائدات على اساس ٣/٨ روبية للطن الواحد، على ان لا يقل المبلغ الاجمالي عن (٣٠,٠٠٠) روبية سنويا وعندما عرضت هذه الوثيقة على المقيم السياسي رفضها فاعاد هولمز صياغتها ثم ارسلت الى وزارة المستعمرات. ورغم ان الشيخ لم يخف اعجابه بعرض هولمز فانه ابلغ المقيم السياسي بانه يفضل منح الامتياز الى مؤسسة بريطانية اذا تساوت الشروط الاخرى، وذلك بسبب علاقاته مع بريطانيا. وقد شجع المقيم الشيخ على ذلك ولكنه لم يستطع ان يحثه اكثر لان (APOC) لم تقدم عرضا معاكسا لعرض هولمز. كما ان الشيخ بحاجة ماسة الى المال، الى جانب تعرضه الى ضغط من الرأي العام ليحصل على المال من النفط كي يفك ازمة البلاد الاقتصادية<sup>(١٥٣)</sup>، لذلك كانت شروط هولمز للامتياز التي تعني دفعة مالية عند البداية ثم اموالا اخرى تصرف خلال عملية البحث عن النفط ثم اكثر من ذلك بكثير اذا عثر عليه مما يشجع الشيخ على تفضيل عرض (هولمز).

وفي حقيقة الامر لم تكن بلاغات الشيخ للمعتمد والمقيم البريطاني بانه يفضل المنافس البريطاني الا مجاملة ومسايرة لدولة الحماية. فقد اثبتت الادلة من خلال موقف الشيخ المعلن لكلا المتنافسين انه سيمنح الامتياز الى من يتقدم بشروط افضل.

وكان نجاح هولمز في البحرين وایمانه بامكانات الكويت النفطية السبب الرئيسي لاحترام الشيخ له وتفضيله لعرضه. وفي الوقت ذاته كانت شركة النفط الانجليزية - الفارسية مترددة بسبب الدراسات الجيولوجية غير المشجعة، وما اصاب حركة التجارة العالمية من ركود اثر انهيار سوق الاسهم في نيويورك عام ١٩٢٩م. وكان السوق العالمي يعاني من فائض نفطي مما حدا بشركات النفط في عام ١٩٢٩م إلى الاتفاق على تخفيض الانتاج وهو أمر لم يشجع شركات صناعة النفط العالمية على الاقدام على مغامرات باهظة التكاليف، ما لم تكن النتائج مضمونة. وعلى أية حال فقد كان لتدفق النفط في ٣١ مايو ١٩٣٢م في البحرين بكميات تجارية اثار كبيرة للغاية على النظريات الجيولوجية المتعلقة بامكانات النفط في الخليج والجزيرة العربية

## حوليات كلية الاداب

اذ غيرت آراء المتشائمين، وادت الى حركة سريعة في مفاوضات الكويت، ورفعت من مكانة هولمز وسمعته، واقدمت كلتا الشركتين المتنافستين في محاولات حثيثة لتحصلا على الامتياز. فابرت (APOC) من عبادان الى لندن تطلب الاذن ببدء المفاوضات مع الشيخ على ان تعرض (٢٠,٠٠٠) روبية سنويا. وبعد ثلاثة ايام ابرقت مرة اخرى توضح ان الانباء الواردة من البحرين ستؤثر كثيرا على الشيخ فاجابت لندن بالموافقة على عرض مبلغ اقصاه (٢٥,٠٠٠) روبية سنويا. وكان الشيخ احمد مقدرا للآثر الايجابي الذي طرأ على موقفه نتيجة الاكتشاف في البحرين. فاستغله الى اخر مداه، وهذا ما بينه من خلال مقابلاته مع نائب مدير عام شركة النفط الإنجليزية الفارسية المستر غاس Mr. N. A. Cass في ١٠ و ١١ يونيو / حزيران والذي عرض ان تتفاوض شركته مع الشيخ من اجل ترخيص لمدة ثلاث سنوات يتم خلالها احراز تقدم في اعمال البحث على ان تدفع الشركة بالمقابل بسخاء اذا وافق على تلك الخطة، وهي تأمل في وضع مقترحات لمشروع امتياز خلال فترة التنقيب. فقابل الشيخ غاس ببرود، ثم رفض اقتراحه لاسباب تتعلق ببلاده وظروفها الاقتصادية التي لا تحتل الانتظار اكثر للحصول على مردود النفط. بينما لم يعطه عرض (APOC) اي ضمان وربما يفقد الشركة المنافسة ان هو قبله. لذلك طلب ان تتقدم الشركة الاخيرة بوثيقة متكاملة للامتياز - ان هي رغبت - كما فعلت النقابة الشرقية والعامه حتى يمكن اجراء مقارنة بين العرضين وتقرير ايها يقبل بعد استشارة المجلس وطالب (APOC) بضمان تقديم دفعات منتظمة خلال مدة الامتياز، وانه حابى (APOC) عندما سمح لها باجراء مسح جيولوجي دون مقابل، وانه فعل ذلك كتعبير عن رغبته الصادقة في الترحيب بالشركة في بلاده رغم معارضة اقربائه ومستشاريه الشديدة، الذين ابدوا شكوكا في اخلاص الشركة لان اعمالها السابقة لم تكن مشجعة. وازاء هذا الموقف من الشيخ وعد غاس ان تقدم شركته وثيقة امتياز شاملة في وقت قريب.

وقد اعرب عن وجهة نظره ازاء الظروف الجديدة للمعتمد السياسي بقوله «لدى الان متنافسان ومن وجهة نظري كبائع، فان هذا من مصلحتي».

استغرق اعداد وثيقة امتياز (APOC) مدة شهرين حيث أمنت موافقة وزارة

المستعمرات ودوائر الحكومة البريطانية ومن ثم وصل تشيز هولم<sup>(١٥٤)</sup> الذي كلفته الشركة بتقديم مشروع الامتياز الى الشيخ، في ١٤ اغسطس / آب ١٩٣٢م ووافق الشيخ على التباحث بشأن الامتياز بحضور غاس ولكنه عمد الى الماطلة، فرغم ابلاغه لغاس وتشيز هولم قبوله المبدئي لمشروع الامتياز رفض الدخول في التفاوض قبل تسلم موافقة المقيم السياسي على الأسس العامة للاتفاقية. وعندما تسلم الموافقة تعلل بانه سيبحث مقترحات الشركة مع مستشاريه لادخال التعديلات الضرورية. في حين أنه أبلغ المعتمد السياسي بتأثره بالدفعة الاولى الواردة في الاتفاقية وهي (٥٠,٠٠٠) روبية والتي كانت أكبر بكثير من عرض هولمز البالغ (٣٠,٠٠٠) روبية. ولعل الشيخ اراد بهذا التأخير ان يدفع هولمز وشركته الى تقديم عرض افضل. ولكن موقف الشيخ ادى الى تأخير المفاوضات مع الشركتين لمدة خمسة اشهر، اذ ان المقيم لم يوافق على بدء التفاوض مع (APOC) قبل تسلمه تفويضا من الحكومة البريطانية بذلك. وقد كتب الى وزارة المستعمرات مرفقا مشروع امتياز (APOC) والملاحظات التي حصل عليها هو والمعتمد السياسي خلال مباحثاتها مع الشيخ. وبذلك توقفت المباحثات حتى يناير / كانون الثاني ١٩٣٣ عندما اتمت دوائر الحكومة البريطانية المختصة دراسة مشروع الشركتين وبعثت برأيها حول مزايا كل منهما<sup>(١٥٥)</sup>.

وفي خلال هذه الفترة لعبت البحرية البريطانية دورا في الموقف، فقد رأت في نوفمبر ١٩٣٢ أنه نظرا للأهمية الاستراتيجية العظيمة لتوسع امدادات النفط في منطقة الخليج بواسطة الشركات الانجليزية، فانه من الواجب ان تتخذ الحكومة البريطانية الخطوات القانونية التي تحمل الشيخ على تفضيل الشركات الانجليزية على الامريكية. لذا اقترحت ان ترسل الحكومة تعليماتها الى المقيم السياسي في الخليج تبين فيها انه من الاهمية بمكان ان يعطي الشيخ قراره لصالح شركة النفط

---

(١٥٤) استأجرت APOC منزلا في الكويت ليسكنه ممثلها في المفاوضات الجارية السير تشيز هولم ليكون على مقربة من الاحداث ويلمس تطورها.

A.H.T. Chisholm : Op Cit. P.P. 25-27

(١٥٥)



الانجليزية - الخارجية، مع ضرورة اظهار القرار النهائي وكأنه صادر من الشيخ وبمحض ارادته، حتى لا تعترض المصالح الامريكية على الحكومة البريطانية، ومضت مقترحات البحرية البريطانية في التحيز للشركة الانجليزية - الفارسية فذكرت انه من الممكن ان يوضح للشيخ ضرورة تحديد الانتاج نتيجة لوجود زيادة عالمية كبيرة في انتاج النفط، وذلك الى جانب اقتراحها بان يبين المقيم السياسي للشيخ بوضوح ان خبرة شركة النفط الانجليزية - الفارسية العريضة وامكانياتها القوية تمكنها من تقديم ضرائب معقولة. (١٥٦)

هذا وقد كتبت وزارة الخارجية البريطانية الى وزارة الخارجية الامريكية في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٣٢م تين لها ان المشروعين الخاصين بالشركة الانجليزية - الفارسية وشركة نفط الخليج قد ارسلا الى شيخ الكويت ولكنه لم يقبل اي عرض منها الى الان (١٥٧). وكان ذلك الكتاب من الخارجية البريطانية في معرض ردها على وزارة الخارجية الامريكية التي تدخلت لديها مرة اخرى معترضة على التأخير في رد الشيخ على مشروع اتفاقية الامتياز التي قدمها له هولمز وذلك استجابة لاعتراض تلقته من شركة نفط الخليج التي لم يكن التأخير مقبولا لديها فحاولت الوصول الى قرار سريع في لندن.

### مؤشرات عن قرب اتحاد الشركتين المتنافستين :-

أما الشيخ فكان يعتبر عامل الزمن في صالحه، نتيجة لوجود شركتي نفط قويتين تتنافسان بعروضهما. ولا شك ان كون احدهما امريكية اتاح له ان يحصل على تأييد اقوى من الحكومة البريطانية بخصوص مشاكله مع العراق وذلك عندما تخوفت الحكومة البريطانية من انه في حالة عدم تمكنها من الوصول الى تسوية مرضية بهذا الشأن مع الحكومة العراقية فان ذلك سيؤدي الى اضرار بالغ بالنفوذ البريطاني في منطقة الخليج لا سيما وان شيخ الكويت اصبح يهدد الان باعطاء امتيازات النفط في

F.O. 371/5220 Conf - Admiralty Immediate 18th. Nov. 1932.

(١٥٦)

(١٥٧) د. جمال زكريا قاسم المصدر السابق ص ٤٩٤ .

بلاده للشركات الامريكية بدلا من الشركة الانجليزية - الفارسية. (١٥٨) وفي الوقت ذاته فقد يكون الشيخ قد ادخل في حسابه عندما ربح بالتأخير امكانية اتحاد المتنافسين البريطاني والامريكي. وسواء حدث هذا بفعل حظه الحسن او بصيرته النافذة، فان عدة تطورات قد حدثت خلال فترة الشهور الخمسة اشارت بوضوح نحو ذلك الاتجاه وقرب حدوثه. وقد كان اول هذه التطورات هو انه لم يكدهولمز يواجه بعقبة جديدة وهي معاودة شركة النفط الإنجليزية الفارسية الاهتمام بنفط الكويت مرة اخرى منذ ٣ نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٣١، بعد ان كانت (وحتى اغسطس عام ١٩٣٠م) عازقة عن ذلك<sup>(١٥٩)</sup>. حتى سارع الى احباط جهود الشركة المنافسة بتقديم عرض آخر جديد يتضمن شروطا ذات فائدة اكثر للشيخ بان يخصص القسم الشمالي من الكويت للبريطانيين، والجنوبي للاميركيين، كما عمل على الحصول على دعم ومساندة حكومة الولايات المتحدة الامريكية.

وهذا ما دفع الحكومة البريطانية الى العمل بنشاط من اجل نحو الاعتقاد الامريكي بانها تعمل ضد المصالح الامريكية<sup>(١٦٠)</sup> ومن ثم فانها ابلغت الاميركيين بحرصها على مصالح شيخ الكويت لكي يحصل على افضل الشروط الممكنة في اي امتياز قد يمنحه داخل اراضيه، لذا فان سياستها تقوم على اساس اتاحة الفرصة امام الشيخ للمفاضلة بين العروض المقدمة اليه، بغير مصلحة، غير ان المسؤولين في سفارة الولايات المتحدة لم تنطل عليهم اساليب الانجليز فواصلوا احتجاجاتهم لدى وزارة الخارجية البريطانية على الوضع غير المتكافئ الذي وضعت فيه النقابة الشرقية والعامّة المحدودة ومن سياسة التسويق والمماطلة والتأخير المتعمد من جانب الانجليز لكسب الوقت من اجل اتاحة الفرصة للشركة الانجليزية الفارسية للحصول على الامتياز.

فكان رد وزارة الخارجية البريطانية بانها لا تجد مبررا للشكاوى الامريكية

---

F.O. 371/16922 From Sir John Simon to Mr. Ogilivie Forbes Bagdad. F.O. July, (١٥٨) I, 1933.

F.O. 371/16001 (1890). E 1478. American Wish to Participate in Proposed (١٥٩) Kuwait Oil Concession, dated 23rd March. 1932.

F.O. 371/16002 (1890) E 4112/121/91. From C.W. Baxter to Mr. Flood 20th Aug (١٦٠) 1932.

## حوليات كلية الاداب

بشأن ازدواج موقف الانجليز تجاه الشركتين المتقدمتين للحصول على امتياز التنقيب عن نفط الكويت، وانما انحصر موقفها في عدم امكانية اعطاء الافضلية او الاسبقية للنقابة الشرقية والعامة التي تمثل المصالح الامريكية في الحصول على الامتياز ما دام من مصلحة الشيخ ان تقدم اليه عروض عديدة لكي يختار منها، كما ان المصالح الامريكية لا تعاني في حقيقة الامر من اضرار نتيجة التأخير طيلة اربع سنوات، لانه ينبغي على الامريكيين معرفة الاسباب الحقيقية للتأخير وانها كانت ناجمة عن تبني الحكومة البريطانية حتى ابريل / نيسان ١٩٣٢م سياسة استبعاد المصالح الاجنبية من الحصول على امتيازات نفطية في الكويت لوقوعها في اقليم بريطاني، وهي سياسة معروفة بشكل واضح للحكومة الامريكية مما لا يدع مجالاً للشك في نوايا الانجليز او اتهامهم بالميل للشركة الانجليزية الفارسية، وانتهاج سياسة ازدواجية، وبما ان التأخير ناتج عن رغبة الحكومة البريطانية في افساح المجال امام الشركات الاخرى لكي تتقدم بعروضها لشيخ الكويت للحصول على الامتياز، ومن ثم لا يجوز لحكومة الولايات المتحدة ان تشكو من مشروعية عمل الحكومة البريطانية وتشكك من تنفيذها لسياسة الباب المفتوح، غير انه يبدو ان كل ما يرغب فيه الأمريكيون هو ان تقوم الحكومة البريطانية باغلاق الباب في وجه شركة النفط الانجليزية الفارسية وذلك من اجل تهديد السبيل امام النقابة الشرقية والعامة المحدودة ومن ورائها المصالح الامريكية ولكن ينبغي لهم عدم توقع قيام الحكومة البريطانية بمثل هذا العمل<sup>(١٦١)</sup>. وبذلك نجد أن التطور الاول والذي نتج عن تأخر الشيخ في الموافقة على الامتياز الذي تقدمت به اخيراً شركة الزيت الانجليزية الفارسية للحصول على امتياز التنقيب في اراضيه هو اقتراح هولمز بان تكون المنطقة الشمالية من الكويت للبريطانيين، على ان تكون المنطقة الجنوبية للامريكيين ثم عمله المتواصل للحصول على تأييد حكومة الولايات المتحدة الامريكية ومساندتها، اما التطور الثاني بشأن الاتجاه الى المشاركة بين الشركتين المتنافستين من اجل الحصول على امتياز البترول في الكويت فهو انه بعد مراسلات عديدة جرت بين الشركتين في الفترة الواقعة بين يوليو تموز واكتوبر / تشرين الاول من عام ١٩٣٢م بشأن موضوع تنافسهما على نفط الكويت، قام رئيس شركة الخليج الكولونيل دريك Colonel Drake بزيارة لندن في

(١٦١) د. بدر الدين عباس الخصوصي :- المقالة السابقة المنشورة في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد ٣١ ص ص ١٩٦ - ١٩٧.

اكتوبر / تشرين الاول عام ١٩٣٢م واجرى مباحثات جادة مع رئيس الشركة الانجليزية الفارسية السير جون كادمان Sir John Cadman ثم استؤنفت المباحثات في مقر شركة الخليج في بتسبرغ في نوفمبر / تشرين الثاني، لمس خلالها رئيس شركة الخليج مدى اهتمام شركة النفط الانجليزية - الفارسية الكبير في الحصول على امتياز الكويت في الوقت الحالي. وبعد شهر جرت مباحثات مكثفة اخرى في بتسبرغ تناولت موضوع عملهما بصفة مشتركة في الكويت. ولكن لم يتوصل الطرفان الى نتيجة، وكان ثالث التطورات التي اشارت الى قرب اتحاد الشركتين هو، تقدم المعتمد السياسي بآراء الحكومة البريطانية في وثيقتي مشروع الامتياز المقدمتين من الشركتين المتنافستين، في ٨ يناير / كانون الثاني ١٩٣٣م الى الشيخ وابدائه ملاحظة له، وهي ان الامتياز اذا ما اعطى للنقابة الشرقية والعامه، فان ذلك يعني ان موارد الكويت النفطية ستستغلها مصالح امريكية. فكان لهذه الملاحظة بالاضافة الى ما سمعه الشيخ من هولمز عن مباحثات بين (APOC) و(الخليج) Gulf من اجل تعاونها المشترك اثر في زيادة تصميم الشيخ على المناورة لادخال الطرفين المتنافسين معا بطريقة تخدم مصالحه، وهذا ما كان الشيخ متأكدا منه. فقد اخبر يوسف احمد الغانم تشيز هولم ومثل ابوك ان الشيخ لم يعد مهتما بالمقارنة بين عرضي الشركتين لانهما ستتنافسان وتتنازعا ثم ترتبان الامور فيما بينهما.

واكد قرب اتحاد الشركتين ان شركة الخليج عندما تسلمت ملاحظات الحكومة البريطانية<sup>(١٦٢)</sup>، على مقترحات كل من ابوك والنقابة الشرقية والعامه في فبراير / شباط ودرستها بعناية توصلت الى ان الملاحظات منحازة بشكل غير منصف الى جانب (ابوك)، وبحث الامر مع وزارة الخارجية الامريكية التي طلبت من سفارتها في لندن التدخل لدى وزارة الخارجية البريطانية في اواخر فبراير / شباط، ولكن السفارة لم تقم باي اجراء بهذا الصدد لان المباحثات بين الشركتين من اجل توحيد مواقفهما في الكويت كانت في ذلك الوقت قد قطعت شوطا بعيدا، بينما كانت وزارة الخارجية الامريكية سابقا قد تدخلت في الامر فعلا في اغسطس / آب عندما احتجت على الضغوط التي يمارسها المقيم السياسي والمعتمد السياسي على الشيخ ليجعله يتخذ قراره لصالح (ابوك) وطالبت بالمساواة بين الطرفين.

(١٦٢) ابتداء من فبراير ١٩٣٣ تحولت شئون البترول في الخليج والمناطق العربية من وزارة المستعمرات الى وزارة الهند ووزارة الخارجية والبحرية ودوائر النفط في مجلس التجارة.

## حوليات كلية الاداب

وبالرغم من قرب توحيد الشركتين الا ان كل شركة استمرت في سعيها للحصول على الامتياز لنفسها حتى يتم اتفاق نهائي على توحيد جهودهما. فكان تشيز هولم قد اكد للشيخ في يناير / كانون الثاني ١٩٣٣م ان شركته وافقت على زيادة الدفعات المالية التي سبق ان اقترحها في اغسطس / آب وطلب لقاءً ثانياً لتقديم المقترحات المعدلة. وبالفعل استلم الشيخ المقترحات المعدلة ووعده بدراستها بعناية، هذا بينما قام هولمز بزيارة الشيخ في ٢٠ يناير / كانون الثاني وأكد لشركته بعد المقابلة ان مكانته المفضلة لدى الشيخ ما زالت راسخة كالسابق<sup>(١٦٣)</sup>. واستمر رؤساء ممثلو الشركتين يتسابقون على زيارة الشيخ واطهار ودهم نحوه واستعدادهم لتقديم ما يطلب في محاولة لكسب رضاه وبالتالي موافقته على منح الامتياز الذي عمل كل جانب من الشركتين على ان يكون من نصيبه.

هذا بينما كانت الادارة النفطية في الحكومة البريطانية ترى وجوب تمييز بلد مثل الكويت حيث التسهيلات فيها قليلة كما ان النفط لم يتأكد وجوده، وبين بلد آخر تأكد وجود النفط فيه. كما أن هناك سوقاً لامتناهات انتاجها، واعترضت الادارة على مسودة لترخيص المقدمة من النقابة على ان الضريبة غير كافية. وأوضح المقيم السياسي البريطاني في الخليج ان المبلغ الذي تدفعه الشركة هو (٧٠,٠٠٠) روبية قليل ويجب التمسك بمبلغ (١٠٠,٠٠٠) كحد ادنى وهو ما عرضته (أبوك). كما اعترضت الادارة على المدة التي تقررت للاعلان عن وجود النفط والتي يجب ان تكون في ١٩٣٧ بدلا من ١٩٤١. ويجب ان يشمل الترخيص حق بريطانيا في الشراء (والشفعة) وتكرير نسبة من النفط في الكويت أو في املاك بريطانية<sup>(١٦٤)</sup>. ولكن الشركة الانجليزية - الفارسية اضطرت امام وجود منافس قوي في الميدان الى عدم الالتفات لرأي الادارة النفطية في الحكومة البريطانية، بل اندفعت بفعل المنافسة الى تقديم افضل ما تستطيع من الشروط للحصول على امتياز الكويت. وتوالت زيارة كبار مسؤولي الشركتين الى الكويت فزارها الكنجتون Mr. E.H.O. Elkington مدير عام (أبوك) في فارس في ١١ فبراير / شباط ثم استقبل الشيخ كلا من هولمز وتشيز

A.H.T. Chisholm : op Cit p.p 27-30

(١٦٣)

F.O. 371/5220 1.0. Tel - 21st. Nov. 1932, Immediate.

(١٦٤)

هولم في لقاءين منفردين ، الا انه لم يحدث اي تقدم في سير المفاوضات ، وفي ١٤ مارس آذار وصل جانسون Mr. Janson احد مديري النقابة الشرقية والعامه بصحبة هولمز الى الكويت من البحرين وعلى اثر هذه الزيارة قابل الملا صالح تشيز هولم وأخبره بأن الشيخ تلقى من هولمز وجانسون عرضا جديدا نال رضاه لذلك ومن اجل اجراء مقارنة فهو يطلب اطلاعه على آخر عروض (ابوك) النقدية بالنسبة لنقطتين (أ) : الدفعة الاولى عند توقيع الاتفاقية. (ب) : الحد الأدنى للدفعات السنوية خلال الاعوام الثلاثة التالية للاعلان عن الانتاج بكميات تجارية. وبالرغم من ان تشيز هولم لم يستطع الحصول على جواب من ملا صالح عما اذا كان هذا الموضوع الرئيسي قبل اتخاذ القرار، وعما اذا كان الشيخ قد طلب من النقابة الشرقية والعامه ان تعطي رقما نهائيا هي الاخرى، فانه تمكن قبل لقائه بالشيخ من الاطلاع على الخطوط الرئيسية لعرض النقابة الشرقية والعامه الجديد وتبين له ان الشيخ طلب من النقابة ان تعيد صياغتها للمقترحات، فبدلا من كون مساحة الارض التي يشملها الامتياز ١٦٠٠ ميل مربع قابل للتحويل الى اي جهة اخرى، تقسم رقعة الارض قسمين : ١٢٠٠ ميل مربع و ٤٠٠ ميل مربع، ويمكن للمجموعة بعدها تحويل الرقعة الاولى الى المصالح البريطانية والرقعة الثانية الى مصالح امريكية اما اذا لم تتقدم مصالح بريطانية لهذا الغرض فيمكن عندها للنقابة تحويل مساحة الامتياز كلها الى مصالح امريكية. وطلب ان تدفع النقابة (٩٠٠٠٠) روبية كدفعة اولى عند توقيع الاتفاق بدلا من عرضها السابق بدفع (٥٠٠٠٠) روبية ومن عرض APOC بدفع (٦٥٠٠٠) روبية. وقد وافق جانسون وهولمز على دفع (٩٠٠٠٠) روبية وأعد الخطوط العريضة للمقترحات التي طلبها الشيخ ، على ان يكون ذلك مرهونا بموافقة رؤسائهما في لندن.

وبهذا الاقتراح الجديد ارضى الشيخ الحكومة البريطانية بجعله الاولى للاستثمارات البريطانية في القسم الاكبر من اراضيه. كما انه ادخل المصالح الامريكية الى جانب البريطانية، بما قد يحقق دخلا ماليا اكبر. هذا وقد استقبل الشيخ السير جون كادمان رئيس (ابوك) في ٢٥ مارس / آذار يصحبه الكنجتون وغاس وتشيز هولم فاستقبلهم الشيخ استقبالا وديا واقترح الشيخ الطريقة التي يراها

لسير المفاوضات فين انه نظرا لتسلمه من النقابة الشرقية والعامه مؤخرا عرضا افضل من عرض (ابوك) فاذا كانت الاخيرة مستعدة لزيادة عرضها بحيث يكون افضل مما عرضته النقابة فانه سيعطي النقابة فرصة اخرى لتتقدم بعرض جديد. فاذا ما عرضت اقل من (ابوك) يمكن عندئذ انهاء الامر، اما اذا كان عرضها افضل فانه سيعطي (ابوك) فرصة اخرى وهكذا. . . حتى يتمكن من اعلام احدهما ان عرضها النهائي هو الافضل وان الامتياز سيمنح لها. وعند بلوغ هذه المرحلة سيبحث في شروط اتفاقية الامتياز غير المالية، وبالنسبة لابوك فانه بالتاكيد سيطلب ادخال تعديلات على وثيقتها اذا ما فازت هي في المنافسة المالية، واكد الشيخ انه لم يطلع اي طرف على عرض الطرف الاخر.

وقد قبل كادمان طريقة العمل المقترحة وقدم الشروط المالية التالية، عند توقيع الاتفاق (٢٠٠٠٠٠) روبية بدلا من العرض السابق (٦٥٠٠٠) وبعد الاعلان عن الانتاج بكميات تجارية، سيكون الحد الادنى للسنة الاولى (١٠٠٠٠٠) روبية وكان سابقا ٧٥٠٠٠ وللجنة الثانية ١٥٠٠٠٠ روبية بينما كان سابقا ٩٠٠٠٠ روبية للسنة الثالثة ٢٠٠٠٠٠ روبية بدلا من ١٢٠٠٠٠ روبية وهكذا، وعرض كادمان ان يضاعف الدفعة الاولى ودفعة السنة الثالثة والسنتين التالية ويجعلها بعد الانتاج التجاري (كل واحدة) ٤٠٠٠٠٠ روبية اذا ما وافق الشيخ على توقيع الاتفاقية مع (ابوك) رأسا<sup>(١٦٥)</sup>.

وقد اعرب الشيخ عن استحسانه لعرض كادمان، ولكنه اخبر تشيز هولم فيما بعد انه تلقى عرضا افضل من هولمز الذي تمكن من معرفة عرض (ابوك) بجهوده الشخصية لذلك عرض في ٣٠ ابريل / نيسان مبلغ (٢٥٠٠٠٠) روبية تدفع على دفعتين (١٢٥٠٠٠) روبية لكل نصف من رقعة الامتياز على ان يشمل الامتياز جميع اراضي الكويت وان تقسم الرقعة مناصفة بين المصالح البريطانية والامريكية بدلا من ٧٥٪ بريطانية، ٢٥٪ امريكية وعرض هولمز ٣/٨ روبية للطن عن كل العائدات مقابل ٢/١٠ روبية التي قدمتها (ابوك). وكان الشيخ قد اعلن هولمز بعرض (ابوك)

نتيجة اقناع هولمز له بان الاتفاق على تقسيم الامتياز بين (ابوك) والخليج بات وشيكاً، وفي الوقت ذاته المح هولمز لتشيز هولم في لقاء بينهما ان الامتياز قد يتم تقسيمه بينهما. وكان هولمز على علم بمفاوضات الشركتين من اجل المشاركة في الكويت، والتي كانت جارية بنشاط في لندن وبتسريع.

وقد وصل الكنجتون الى الكويت في ١٠ مايو وحاول هو وتشيز هولم التأثير على الشيخ واقناعه بقوة (ابوك) في المنطقة ثم وصل المقيم السياسي في ١٣ مايو وحاول هو كذلك التدخل للتأثير على الشيخ مبيناً له ضرورة الاسراع في البت في هذا الموضوع البالغ الأهمية لدولته ولشعبه، مشيراً الى قوة مركز (ابوك) لا سيما وانها عرضت اشراك الامريكيين اذا رغب الشيخ، الا ان الاخير لم يتأثر بذلك واطهر للمقيم بانه ما دامت الحكومة البريطانية تعطيه حرية مطلقة لتقرير ما يراه الافضل فان ذلك امر يرجع له في النهاية، وأكد انه غير منحاز لأي من الطرفين ولن يقرر الا ما يراه هو ومستشاروه في صالح بلاده وشعبه وانه لم يتخذ قراراً بعد. وانه يرى ان ليس من مصلحة بلاده الاستمرار في التفاوض او التوصل الى نتيجة في هذه الفترة. لذلك فانه ابلى الطرفين بانه سيعلق المفاوضات في الوقت الراهن وحتى اشعار اخر.

وقد يكون تعليق الشيخ للمفاوضات ناتجاً عن توقعه اتحاد المتنافسين في وقت قريب مما يوفر عليه صعوبة وحرج الاختيار بينهما، ثم للضغط الشديد الذي تعرض له من كلا الجانبين ومؤيديهما في الكويت، واخيراً رغبته في معرفة ما تؤدي اليه المفاوضات الجارية في جدة في ذلك الحين من اجل امتياز النفط لدى ابن سعود بين المتنافسين البريطاني والامريكي، والشروط التي سيتم الاتفاق بموجبها. وهكذا نرى ان الشيخ لعب دوره بذكاء ودهاء فائقين امام المتنافسين لجرهما الى تقديم عروض افضل لمصلحة بلاده وحدث هذا فعلاً عندما تسابق المتنافسان لتقديم عروضهما وعدم التردد في مضاعفة العروض في محاولة من كليهما للحصول على الامتياز، كما تميز موقف الشيخ بالقوة والاصرار على تحقيق اكبر فوائد لوطنه دون الخضوع للضغوط البريطانية المستمرة لدفعه لاعطاء الامتياز لصالح شركة النفط الانجليزية الفارسية، ومجابهة الشيخ لهذه الضغوط بحزم وحكمة يشهد له بهما الجميع. ومن





الامتياز. ثم انهما خشيتا دون شك من ظهور منافس جديد في الميدان قد يتمثل في الشركة الامريكية صاحبة الترخيص في السعودية<sup>(١٦٧)</sup>. وهي شركة ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا Standard Oil of California (في ٢٩ مايو / مايس ١٩٤٤م). وقد يستطيع ابن سعود التأثير على الشيخ ليمنح الترخيص لشركة ستاندارد وذلك في مقابل انهاء مشكلة المسابلة التي عانت منها الكويت وشاركت الحكومة البريطانية الشركتين في تخوفهما من تأثير ابن سعود على الشيخ ليتحد معه في اتخاذ سياسة واحدة بالنسبة لاستغلال النفط في بلديهما، لا سيما وان ابن سعود قد اعلن انه لن يأخذ المسائل السياسية في الاعتبار - اي انه لن يلتفت الى تفوق الانجليز في الجزيرة العربية والخليج العربي - بل سيمنح الامتياز للشركة التي تقدم شروطا أفضل<sup>(١٦٨)</sup>. وقد اشار السير اندرو ريان (Andrew Ryan) الى امكانية تأثير ابن سعود على الشيخ لكي لا يمنح الامتياز للشركة الانجليزية الفارسية التي هي في الواقع ليست الا اسما اخر للحكومة البريطانية، وعليه ان يتعامل مع المصالح الامريكية مباشرة مثلما يفعل هو<sup>(١٦٩)</sup>. واتهم الكولونيل ديكسون ابن سعود بانه يريد من وراء ذلك تهيئة الفرصة لوضع الكويت في قبضة يده<sup>(١٧٠)</sup>. لذلك وقفت الحكومة البريطانية ضد مشروعات ابن سعود في الكويت لما سترتب عليها من ضياع موارد الكويت ووقوعها في ايدي المصالح الامريكية. هذا في الوقت الذي تقدر فيه بريطانيا اهمية الكويت بالنسبة لها على اساس الامكانيات النفطية الكبيرة المنتظرة فيها، ولوقوعها على الطريق الرئيسي لمورد النفط في ايران. فضلا عن ان خضوع الكويت لقوى معادية لبريطانيا سيؤدي الى امكانية هذه القوى من محاصرة شط العرب بسهولة، وذلك الى جانب تمتع

---

(١٦٧) نجاة عبدالقادر الجاسم التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحرين ص ٢٧٦.

(١٦٨) د. صلاح العقاد التيارات السياسية في الخليج العربي ص ٢٩٤.

(١٦٩) F.O. 371/16838 Note by sir Andrew Ryan : VBin Saud's attitude towards Koweit. Final Record of a meeting held at the F.O. on October 5 to discuss Relations between His Majesty's govt & The Sheikh of Koweit, 11th Oct, 1933.

(١٧٠) F.O. 371/16837 note on the Kuwait Oil Telegram No. 124 From Political Agents of Kuwait to the Political Resident in the Persian Gulf, 5th June 1933.

## حوليات كلية الاداب

الكويت بموقع مهم على طريق الخطوط الجوية البريطانية الى الهند، فضلا عن امكانية استخدام مينائها كقاعدة بحرية بدلا من البصرة خاصة في ذلك الوقت الذي اضطرت فيه بريطانيا الى الجلاء عن العراق بعد حصوله على الاستقلال عام ١٩٣٢م. (١٧١)

وهكذا كان لمنح ابن سعود شركة ستاندارد امتياز التنقيب عن البترول في اراضيه الاثر في ان تسير الامور بخطى سريعة في الكويت وان تواصل الشركتان المتنافستان العمل من اجل تنسيق مصالحهما وجهودهما في سبيل الدخول في مفاوضات مشتركة من اجل الحصول على امتياز الكويت لا سيما وانها اعتقدتا ان اطلاع الشيخ على حقيقة مفاوضاتهما ستضعف من موقفهما لديه. ومن احتمال تراجع الشيخ عن قراره بتعليق المفاوضات بهدف الاسراع في مجرى الاحداث ولجعل الشركتين تتقدمان بعروض افضل من السابقة.

وقد تم الاتفاق حول جميع الترتيبات بين الشركة الانجليزية - الفارسية وشركة الخليج للبترول من جهة وبين الاخيرة والنقابة الشرقية والعامية من جهة اخرى ثم بين الشركتين الانجليزية الفارسية وشركة الخليج والحكومة البريطانية. وقد عقدت اتفاقيتان لهذا الغرض في ١٤ ديسمبر / كانون الاول ١٩٣٣م، كانتا اساسا للمشاركة بين (ابوك) و(الخليج) على ان تتقدما كطرف واحد الى الشيخ من اجل امتياز الكويت. وكانت الاتفاقية الرئيسية بين (ابوك) وشركة (الخليج) للاستكشاف وهي شركة متفرعة عن شركة (الخليج) للنفط - وكانت تشرف على مصالح الشركة الام في الكويت - ونصت تلك الاتفاقية على انشاء شركة مشتركة يملكها الطرفان بالتساوي، وان الغرض من انشائها هو الحصول على امتياز نفط الكويت وادارته. واتفق على مبدأ المناصفة في التسويق والبيع والادارة على ان يتناوب الادارة مدير بريطاني واخر امريكي، وتسجل الشركة في بريطانيا باسم شركة

---

F.O.371/14455 British Residency & Consulate general Bushire th30 April, 1930. (١٧١)  
to Lird Passfeild, His Majesty Secretary of state G.O.,

بترول الكويت<sup>(١٧٢)</sup>. واتفق على ان لا يكون لاحد الطرفين حرية التصرف في الشركة الا برضى الطرف الاخر، وان يمتنع كل طرف عن القيام بعمل قد يؤدي الى الاضرار بالطرف الاخر في السوق، فيتم انتاج النفط الى الحد الذي يطلبه اي طرف، فاذا ارادت الشركة الانجليزية - الفارسية استبدال الزيت الفارسي بالكويتي طبقا لحاجتها فانها تستطيع ذلك<sup>(١٧٣)</sup>. ولما كانت الاتفاقية الاولى ملزمة (APOC) وجميع فروعها في الوقت الذي لم تلزم فيه الا شركة (الخليج) للاستشكاف. لذلك عقدت الاتفاقية الثانية للشركتين الام لتكون ملزمة لكليهما.

وبذلك انشئت شركة نفط الكويت المحدودة في ٢ فبراير / شباط ١٩٣٤م في لندن برأسمال معلن قدره (٥٠٠٠٠) جنيه استرليني، على ان تمتلك اسهمها كل من (ابوك) و(الخليج) بالتساوي. ويتكون مجلس الادارة من ستة اعضاء تعين الاولى ثلاثة منهم وتعين الثانية الثلاثة الاخرين، وتكون رئاسة مجلس الادارة دورية بين مندوبي الشركتين لمدة سنة واحدة. وتعهدت الشركتان في الاتفاقية على الاشتراك والتعاون بالجهد والمال من اجل الحصول على امتياز من شيخ الكويت بشروط مرضية للطرفين.

### موقف الحكومة البريطانية من الشركة الجديدة :-

كان لا بد لشركة النفط الانجليزية - الفارسية ان تنسق اعمالها مع الحكومة البريطانية قبل ابرام اتفاقيتها النهائية في ٢٥ فبراير مع شركة الخليج، لهذا دخلت في مباحثات مع المسؤولين البريطانيين في يناير / كانون الثاني ١٩٣٤م للاتفاق على الخطة التي يجب ان تسير عليها طبقا لمصالح بريطانيا، في اثناء مناقشتها القادمة مع شركة بترول الخليج، وكان ان ضمنت الحكومة البريطانية سيطرتها على الشركة من خلال تسجيلها داخل اراضيها وان يكون الموظفون بريطانيين<sup>(١٧٤)</sup>، وان تمر كل

F.O. 371/17806 Note of a Conversation between Mr. Fraser Deputy Chairman (١٧٢)  
Anglo - Persian Oil Company, and Walton and Mr. Laith Waite. India office on  
Wednesday 3rd January 1934.

Longrigg, Oil in the Middle East, P.P. 110 - 111.

(١٧٣)

F.O.371/16002 Oil Concessions in Koweit.

(١٧٤)

## حوليات كلية الاداب

الاتصالات المكتوبة عن طريق المعتمد السياسي البريطاني في الكويت، الذي يجب ان يحضر المناقشات بين ممثلي الشركة والشيخ. كما اهتمت الحكومة البريطانية بان يكون التكرير في الكويت لما له من اهمية خاصة للبحرية البريطانية، وكذلك رأت ان يكون لها الحق في شراء النفط المنتج بسعر معقول وقت الحرب فظهرت شركة النفط الانجليزية - الفارسية استعدادها الكامل لبذل قصارى جهدها لاقناع شركة الخليج بضرورة تحقيق رغبة بريطانيا فيما يتعلق بالموظفين المحليين<sup>(١٧٥)</sup> على أساس انه الطلب الذي قد يثير اعتراضها.

وبناء على اهتمام الحكومة البريطانية بتنظيم علاقتها بشركة نفط الكويت بشكل يكفل مصالحها بخصوص امتياز الكويت عقدت معها اتفاقية في ٥ مارس آذار ١٩٣٤م ضمنت فيها الاعتبارات السياسية الى جانب المصالح التجارية والاقتصادية. وعلى هذا الاساس طلبت من المقيم السياسي ابلاغ الشيخ احمد بان الحكومة البريطانية ليس لديها اعتراض على تفاوضه والشركة الجديدة بعد اتفاقها مع الحكومة البريطانية، وارسلت نسخة من الاتفاقية الى الشيخ للاطلاع. وقد تضمنت الاتفاقية (التي سميت بالاتفاقية السياسية للتفريق بينها وبين الاتفاقية التجارية التي سيتم التفاوض عليها بين الشركة والشيخ للحصول على الامتياز) البنود الرئيسية التالية :-

- أ - يجب ان تظل الشركة بريطانية .
- ب - لا يجوز تحويل ملكية الامتياز - اذا ما تم الحصول عليه - دون موافقة الحكومة البريطانية .
- ج - شروط جنسيات الموظفين وتعيين ممثل محلي في الكويت، وحقوق هبوط الطائرات، وتسهيلات المواصلات اللاسلكية .
- د - حق الحكومة البريطانية في السيطرة على نفط الكويت في حالة الحرب .

---

F.O. 371/17806 Note of conversation between Mr. Fraser Deputy, Chairman (١٧٥) Anglo - Persian Oil Company & Mr. Walton & Mr. Laith Waite India office, 3rd January, 1934.

هـ - اذا قام نزاع بين بنود هذه الاتفاقية وبين بنود اي امتياز يتم التوصل اليه بين الشركة والشيخ، فان الاتفاقية هي التي تسود.

وقد كان لضرورة التوفيق بين التزام الشركة نحو اتفاقية الامتياز مع الشيخ احمد والتزامها السياسي نحو الحكومة البريطانية ان واجهت هولمز وتشيز هولم صعوبات عديدة في مفاوضاتها. ولكن توقيع تلك الاتفاقية كان يعني ان الصعوبات السابقة التي كانت تتطلب مراجعة لندن بين الحين والآخر قد انتهت. ولم يبق سوى الاتفاق على الشروط المالية والعملية للامتياز مع الشيخ احمد وعلى أسس تجارية فحسب<sup>(١٧٦)</sup>. اما الحكومة البريطانية فقد ضمنت (كما ذكرنا) الاعتبارات السياسية الى جانب المصالح الاقتصادية والتجارية، ومن ذلك ما كان متفقاً عليه مع حكام الكويت بأنهم اذا منحوا امتيازاً لرعايا اجانب فللرعايا البريطانيين الاولوية في الحصول على هذا الامتياز وهو ما عرف بحق الدولة الاولى في الرعاية Most Favour nation، وذلك فضلاً عن تسجيل الشركة في بريطانيا او احدى دول الكومنولث، وان يوفر من النفط ما هو كاف لاستعمالات البحرية البريطانية. وان تحتفظ الحكومة البريطانية بحق الشراء بالشفعة<sup>(١٧٧)</sup>. وللحكومة البريطانية ان تطالب الشركة بزيادة الانتاج تبعاً لمتطلبات البحرية بشرط ان يكون نفط الكويت من نوع مناسب لهذا الغرض، وتعهدت الشركة ان تبذل جهدها لتسليم النفط الذي تشتريه الحكومة وفقاً لحقها في الاستيلاء على ما تحتاجه حينها تريد وبالطريقة التي تحددها والمكان الذي تعينه. واذا ما تأخر التسليم فعلى الشركة ان تدفع غرامة الا في الحالات الخارجة عن ارادتها<sup>(١٧٨)</sup>. وعلى اية حال فقد كان الوضع في حالته النهائية مرضياً لكل من الحكومة البريطانية والحكومة الامريكية والشيخ احمد الجابر الذي كان في موقف المساوم القوي، وقد توصل اليه بجدارة بواسطة ذكائه ودهائه الشخصي ومبادراته منذ ان فاتحته (ابوك) لأول مرة قبل احد عشر عاماً من اجل امتياز البترول.

A.H.T. Chisholm op cit p.p.38 - 42.

(١٧٦)

F.O. 371/5220, Conf. Admiralty Immediate 21st Nov 1932.

(١٧٧)

(١٧٨) د. نجاة الجاسم المصدر السابق ص ٢٧٧ - ٢٨٠.

وكمساوم ماهر عرف ان الكلمة الاخيرة لم تعرض بعد، وتوقع ان تعرض الشركة المشتركة مبالغ كبيرة لقاء استغلال امتياز بلاده تكون مساوية على الاقل لأفضل الشروط التي سبق لاي من الشركتين عرضها بل ستزيد، لذلك فقد كان في موقف سياسي وتجاري قوي عندما استقبل تشيز هولم وهولمز كمفاوضين مشتركين لشركة نفط الكويت. كانت الشركة الجديدة وممثلاها في المفاوضات متفائلين بقرب التوصل الى اتفاق بشأن امتياز الكويت مع الشيخ. وان الامر لن يستغرق اكثر من بضعة اسابيع لادخال زيادة طفيفة على الشروط المالية التي عرضت سابقا، واجراء بعض التعديلات على الشروط العملية على مقترحات مشروع الامتياز. ولكن تبين ان هذا التفاؤل لم يكن في محله.

فقد حددت الشركة لتشيز هولم وهولمز مبلغا كحد اقصى لعرضه على الشيخ هو :- الدفعة الاولى (٢٠٠/٠٠٠) روبية، ودفعات سنوية قبل الانتاج التجاري (٦٥/٠٠٠) او ٢/١٢،<sup>(١٧٩)</sup> روبية للطن الواحد ودفعات سنوية بعد الانتاج التجاري (٢٠٠/٠٠٠) او ٢/١٢ كعائدات للطن الواحد وبما ان تلك الارقام تشكل الحد الاقصى كما هو مفروض فبطبيعة الحال لم يكن ممكنا ان تعرض في البداية، لذلك قدما (هولمز وتشيز هولم) الارقام التالية في اول مشروع امتياز قدم الى الشيخ في ٢٢ فبراير / شباط ١٩٣٤ م :- دفعة اولى (٢٠٠,٠٠٠) روبية ودفعات سنوية قبل الانتاج التجاري (٥٠٠٠٠ روبية) او عائد ٢/١٢ روبية للطن، ودفعات سنوية بعد الانتاج التجاري (١٥٠٠٠٠ روبية) او عائد ٢/١٢ روبية للطن، وذلك على الرغم من ان تشيز وهولمز قد بينا للشركة بان هناك احتمالا كبيرا بان يطلب الشيخ زيادة كبيرة لا سيما بعد ان حصل ابن سعود على شروط مجزية قبل ذلك بستة اشهر. كما ان العرض الذي قدمه جون كادمان في مارس / اذار ١٩٣٣ م (٤٠٠,٠٠٠ روبية) ربما انه ما زال قائما في ذهن الشيخ. ولكن مجلس ادارة الشركة رفض وجهة نظرهما وطلب منها ان يفتحا المفاوضات في حدود الحد الاقصى المذكور

---

(١٧٩) اضيف مبلغ انتان والانة الواحدة تمثل ١٦/١ من الروبية مقابل الاعفاء من الضرائب علما بان الجنيه الاسترليني يساوي حوالي ثلاثة عشر روبية.

اعلاه . ولكن الشيخ رفض هذا العرض بشدة في مقابلته مع الممثلين في ٢٧ فبراير / شباط . وسأل هولمز بقوله : لماذا حذفت من المشروع المقدم حاليا الشروط المشجعة التي سبق وقدمتها نيابة عن النقابة الشرقية والعامة كالدفعة الاولى البالغة ٢٥٠٠٠٠ والعائد المقدّر ٣/٨ روبيه للطن؟ ثم سأل الشيخ تشيز هولم كيف يستطيع ان يوفق بين المائتي الف روبيه المعروضة وبين الاربعمئة الف روبيه التي عرضها كادمان في مارس / اذار ١٩٣٣م؟ وبلهجة حادة ذكر الشيخ ان عرضها اقل من توقعاته لدرجة انه يرفضه كلية كأساس للبحث . واذا كانت الشركة تعتقد بانها هي الوحيدة المهتمة بالحصول على امتياز بلاده فانه يود ان يؤكد لها ان شركة (ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا) وشركات اخرى تتوق الى التعامل معه . ولكن تشيز هولم وهولمز اجابا على اسئلة الشيخ مشيرين الى التبدل الذي طرأ على أسس المفاوضات والى ان المشروع الجديد يحوي بنودا مشجعة تعوض عن تلك التي حذفت من العروض السابقة . وبالنسبة لمبلغ الاربعمئة الف التي عرضها كادمان اوضح تشيز هولم ان ذلك العرض كان مرهونا بقوله انذاك وحالما رفضه الشيخ اصبح لاغيا ولا يمكن اعتباره عرضا من جانب شركة نفط الكويت . الا ان الشيخ اوضح بانه لا يرى سببا لان تكون شروطها المشتركة اقل من افضل شروط قدمها اي منها منفردا في الماضي . وانه سيقدم ما يراه صالحا كأساس للمفاوضات المقبلة . وانه بالرغم من ميله الى شركة نفط الكويت لانها شركة بريطانية الا انه اذا كانت شروطها مجحفة فانه سيضطر الى النظر في بديل لها من اجل مصلحة شعبه<sup>(١٨٠)</sup> . وانه تسلم رسالة من السلطان ابن سعود يمتدح فيها شركة (ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا) ويسأله عن نواياه بالنسبة للمنطقة المحايدة<sup>(١٨١)</sup>.

ولا شك ان الحكومة البريطانية كانت حريصة على الا يتساهل الشيخ مع شركة غير شركة نفط الكويت لأن ٥٠٪ من رأس مالها بريطاني ولأنها ضمنت

A.H.T. Cjisholm : op cit, p.p. 45-48.

(١٨٠)

F.O. 371/16837 Note on the Kuwait Oil Telegram No. 124 From Political Agent (١٨١) of Kuwait to the Politocal Resident in the Persian Culf, 5th June 1933.



## حوليات كلية الاداب

مصالحها معها وسيطرتها السياسية عليها باتفاقيتها معها. كما ان ذلك يعرضها للاعتراضات الأمريكية الى جانب ما ستعرض له من نقد في مجلس العموم لذلك خشيت الحكومة البريطانية ان يتأثر الشيخ بابن سعود بمنح الامتياز لشركة ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا لا سيما ان اتفاقها مع ابن سعود كان أكثر اغراء. وفي هذه الاثناء تلقى المفاوضان تعليمات (في ٦ مارس / آذار) لاضافة بندين الى مشروع الامتياز الذي قدماه الى الشيخ وكانا يتضمنان الاشارة الى الاتفاقية السياسية :- «اذا فشلت الشركة في التقيد بنصوص الاتفاقية المعقودة بين الشركة وحكومة صاحب الجلالة واذا احيل الامر الى التحكيم المنصوص عليه في البند (١٨) دون التوصل الى نتيجة خلال فترة معقولة تقررها هيئة التحكيم. . . . واذا ما حصل تعارض بين هذه الاتفاقية وبين نصوص الاتفاقية المعقودة بين الشركة وحكومة صاحب الجلالة الموقعة في ٥ مارس / آذار ١٩٣٤م فان هذه الاتفاقية تخضع لنصوص الاتفاقية بين الشركة وحكومة صاحب الجلالة».

### ملاحظات الشيخ على الامتياز المقدم من شركة نفط الكويت :-

هذا وقد قابل الشيخ المفاوضين وقدم لهما مذكرة في ١٢ مارس / آذار تتضمن اقتراحاته لتعديل الشروط المالية المقدمة في عرضها للامتياز على ان تكون :- دفعة اولى عند التوقيع ٥٥٠٠٠٠٠ روبية، ودفعة ثانية خلال فترة التنقيب والحفر ١٢٠٠٠٠٠ روبية وبعد الاعلان عن وجود النفط بكميات تجارية، تدفع عائدا قدره ٣/١٢ روبية للطن الواحد على ان لا يقل المبلغ المدفوع سنويا عن ٢٥٠٠٠٠٠ روبية. وان تدفع الشركة ضريبة عن النفط المصدر والمباع داخل البلاد والذي يخضع للعائد المذكور اعلاه، مبلغ ٥ آتات<sup>(١٨)</sup> للطن الواحد في نهاية كل سنة وان للشيخ الحق في تعيين شخص واحد في مكتب الشركة في لندن. وله الحق كذلك في تعيين ممثل محلي يكون مسؤولا عن كل ما يتعلق بهذه الاتفاقية بينه وبين الشركة. وبين الشيخ ان لديه ملاحظات قليلة على بعض نصوص الاتفاقية وسيذكرها اذا تم التوصل الى اتفاق. وبعد مباحثات طويلة ومساومات كثيرة بين المفاوضين والشيخ،

(١٨٢) الالة : هي جزء من الروبية الهندية وتساوي ١٦/١ منها.

خفّض الشيخ المبلغ الذي عرضه ثم عاد وخفضه مرة أخرى بعد أن اقنعه المفاوضان بأن لندن تعتبر تلك الطلبات مرهقة. لذلك وافق الشيخ على تخفيض الدفعة الأولى إلى ٤٧٥٠٠٠ والعائدات إلى ٣ روبيات، مشروطاً أن تزود الشركة سنوياً بخمسة آلاف غالون من النفط قبل الإعلان عن الإنتاج التجاري وب عشرة آلاف غالون بعد الإعلان عنه. وقد عزا المفاوضان تصلب الشيخ وتمسكه بشروط مالية عالية إلى تزايد نشاط شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا في البحرين والاحساء مما جعل الشيخ يضع قيمة أكبر لامكانيات بلاده النفطية، إلى جانب النصائح غير المسئولة التي يقدمها له محاميه العراقي السيد غبريل. هذا فضلاً عن رغبة متأصلة لدى الشيخ لأجراء المساومة.

ولقد استمرت المساومات بين الطرفين على هذه الشاكلة ولكننا نريد أن نتناول كافة العروض والعروض المعدلة حرصاً على عدم الإطالة في الموضوع أكثر مما يجب، ويكفي أن نذكر أن المساومة لم تتعلق بالنواحي المالية فحسب بل تعدتها إلى شروط اتفاقية الامتياز، واقتراحات بالتغييرات الواجب إجراؤها في نص مشروع الامتياز وقبول بعض هذه المقترحات ورفض بعضها الآخر.

ومن ناحية الاتفاقية السياسية بين الشيخ أنه لا يرى سبباً لأن تتضمن اتفاقية امتياز شركة نفط الكويت أي إشارة إلى الاتفاقية السياسية، لا سيما البند الثاني المطلوب إضافته لا يمكن قبوله، لأنه يعني أن من الممكن إلغاء أي نص في اتفاقية مع الشركة بموجب اتفاقية سياسية عقدت دون علمه. وأن بنوداً كهذه لا تتفق وكرامته ولن يوافق عليها أبداً. وبالنسبة لموضوع تعيينه كعضو في مجلس إدارة الشركة فإنه مصر عليه ولا يقبل اقتراح الشركة. كما أنه مصر على شروطه المالية وأنه يرى أن لا ضرورة للعودة إلى بحث هذه الأمور لأنه سمع من المفاوضين كل ما عندهما ليقولاه. وبالرغم من تقديره لإخلاصهما، فإن عليهما أن يقدرتا موقفه وأن يجبرا رؤسائهما تبعاً لذلك، وأكد كلامه هذا برسالة حملها للمفاوضين<sup>(١٨٣)</sup>.

### منافس جديد في الميدان :

وذكر الشيخ للمفاوضين بأنه على الرغم من تفضيله منح الامتياز الى شركتهما، فان هناك شركات اخرى تحثه على التعامل معها. وعلى سبيل المثال فانه تلقى في اليوم السابق فقط برقية من شركة بريطانية بحتة تعرض عليه التفاوض من أجل امتياز النفط وتقدم شروطا افضل من عرض شركة نفط الكويت من كافة الجوانب. وردا على تذكير المعتمد السياسي للشيخ في ٢٣ ابريل / نيسان بشأن تعهده بعدم التفاوض حول امتياز النفط دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية اجاب الشيخ بانه ابلغ الشركة الجديدة انه لن يستطيع التفكير في عرضها الا اذا اظهرت المفاوضات دلائل كاملة على الفشل النهائي<sup>(١٨٤)</sup>.

ولكن اشارة الشيخ لهذا المنافس الجديد لم تؤخذ بجدية من جانب الحكومة البريطانية وشركة نفط الكويت واعتقدوا ان الشيخ قد اختلق هذا العرض بهدف الحصول على شروط افضل من شركة نفط الكويت. الا ان كلام الشيخ كان حقيقيا وكانت الشركة التي اشار اليها هي تريد رز ليمتد Traders Ltd والتي كونها مجموعة من الاستعماريين اليمينيين الاعضاء في البرلمان البريطاني بزعامة اللورد لويد (Lord Lloyd) ومن رجال الاعمال البريطانيين ذوي نفس الاتجاه بعد ان ان اثارهم جهود شركتي (ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا) و(الخليج) ووزارة الخارجية الاميركية لتأمين موافقة الحكومة البريطانية على سياسة الباب المفتوح امام الشركات الأمريكية في البحرين واولا ثم في الكويت، وموافقة الحكومة البريطانية على هذه السياسة، بينما كان من رأى هؤلاء اليمينيين ان لا تشارك بريطانيا حتى اصداقها الامريكيين الاغنياء بالنفط، في المصادر النفطية التي قد تكتشف في الامارات العربية في الخليج والتي تبنتها بريطانيا وعملت على حمايتها لسنوات عديدة خلت. كما ان العمليات الناجحة لشركة النفط الانجليزية الفارسية في فارس وشركة نفط العراق في العراق اضافتا اهتماما جديدا لدى الدوائر التجارية البريطانية. فكان نتيجة لهذا الجو

---

F.O. 371/17810 Kuwait Oil a meeting held at the I.O. Representatives of Kuwait (١٨٤)  
Oil Company, 17th Dec.

السياسي والتجاري، ان قررت مجموعة من الشركات البريطانية ان تتقدم بعرض مشترك للحصول على امتياز الكويت اذا ما تبين ان الامتياز سيمنح لمصالح امريكية كليا او جزئيا، ولتنفيذ هذا الهدف تأسست تريدرز ليمتد التي سجلت في لندن في ٥ ابريل / نيسان ١٩٣٢م وهو اليوم الذي سبق موافقة الحكومة البريطانية على سياسة الباب المفتوح في الكويت، برأس مال معلن قدره (١٠٠٠) جنيه استرليني والمدفوع ٢١٠ جنيهات. وهي شركة مملوكة كليا للشركات التالية :- هنتنج آند سنز ليمتد Hunting & Sons Ltd (أصحاب نفط وسماسرة أوراق مالية) وشارل تينانت، سنز وشركاهم ليمتد Charkes Tennant, Sons & Co. Ltd (تجار) وبيري ويجنز وشركاه ليمتد Berry Wiggins & Co. Ltd (أصحاب مصافي نفط). وقد عينت الشركة السيد غبريل (المحامي من البصرة) ممثلا محليا لها ليقوم بالتفاوض نيابة عنها مع الشيخ احمد الجابر، فكان تعيينه خطوة بارعة لأنه عمل مستشارا قانونيا للشيخ لعدة سنوات وبصفته هذه كان مطلعاً تماماً على مفاوضات الشيخ مع شركتي النفط المتنافستين اللتين اتحدتا وكونتا شركة نفط الكويت، وعلى العروض والشروط المقدمة للحصول على امتياز نفط الكويت، فكان هذا العرض للامتياز من الشركة الجديدة بمثابة السلاح السري في ترسانة الشيخ، وهو الذي مكنه من مقاومة جهود ممثلي شركة نفط الكويت لاقتناعه بقبول حل وسط لطلباته، بحزم وجدية وقوة حتى حصل على جميع طلباته في ديسمبر / كانون الاول وقد اعرب المفاوضان عن اعجابهما بهذا الحزم والجدية من جانب الشيخ. واعربا عن رأييهما بأنه ما لم تقبل طلبات الشيخ المالية وما لم تحذف من اتفاقية الامتياز اي اشارة الى الاتفاقية السياسية، فانهما لا يتوقعان احراز اي تقدم في الكويت. وأعدا صيغة جديدة لمشروع الامتياز من ضمنه التعديلات المطلوبة من الشيخ وارسلها الى لندن في محاولة منها للملاقة رغبات الشيخ. كما دخل المعتمد السياسي في مفاوضات مع الشيخ حول موقفه المتصلب في رفض ادراج اي ذكر للاتفاقية السياسية في الامتياز لانه اعتبرها ماسة بكرامته لذلك فقد نتج عن مباحثاته المعقدة مع المعتمد السياسي امتعاضه الشديد منها كذلك رفض الشيخ عرضا جديدا للشركة في ٣ مايو لم يتضمن طلباته الرئيسية وطلب احتساب العائدات عن كل طن محرز ومستخرج وليس على المصدر، وابلغ

المفاوضين بأنه ما لم تقبل جميع طلباته فانه سيوقف المفاوضات حتى سبتمبر<sup>(١٨٥)</sup> ايلول.

وقد أظهر المفاوضان لرؤسائهما أن موقف الشيخ هذا ناتج عن عدم تقدير الشركة لوضعه حق التقدير. ولكن في الحقيقة كان الهم من ذلك وجود منافس آخر في الميدان قدم للشيخ مشروع امتياز افضل من عرض شركة نفط الكويت وعلى اية حال فقد غادر المفاوضان الكويت الى لندن بناء على رغبة الشيخ بوقف المفاوضات ووجوب مراجعتهم لرؤسائهما وتم ذلك بالفعل حيث عادا الى الكويت في ١٣ اكتوبر تشرين الاول حاملين مشروع امتياز جديد ولكن الشيخ وجد ان هذا العرض مخيبا للامال لانه ما يزال اقل مما عرضته كل من الشركتين منفردة في مفاوضاتها السابقة كما ان المشروع لم يتضمن حلا مرضيا حول مطلبى الشيخ الرئيسيين، وهما حقه في تعيين مدير ومعادلة النفط المحرز والمستخرج كأساس لاحتساب العائدات. لذلك رفض الشيخ المشروع الجديد وسلم المفاوضين شروطه البديلة في ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني.

وفي ١٩ نوفمبر اخبر اللورد لويد (المؤيد السياسي الرئيسي لشركة تريدرز ليمتد في سعيها للحصول على امتياز نفط الكويت) صديقا له في وزارة الخارجية البريطانية (ج. و. ريندل G.W. Rendel) ان تريدرز ليمتد قد نجحت في التوصل الى اتفاق مع الشيخ بمنحها امتياز النفط في بلاده، وان تنفيذ الاتفاق مرهون بموافقة الحكومة البريطانية. ونقلت وزارة الخارجية هذه المعلومات الى وزارة الهند التي ابرقت الى المقيم السياسي في بوشهر والمعتمد السياسي في الكويت مستفسرة عن الموضوع وطلبت منها الا يفتح الشيخ لان موقفا خطيرا سينشأ اذا تبين ان الشيخ قد تباحث مع طالب امتياز دون علم الحكومة البريطانية، ناقضا بذلك التزاماته بموجب المعاهدة مع حكومة صاحب الجلالة. فاجاب المقيم السياسي في ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني بأنه لا يعلم شيئا عن الموضوع ولكنه عاد وابرقت في ٢٢ نوفمبر تشرين الثاني بأنه تسلم رسالة من المعتمد السياسي في الكويت تفيد بان الشيخ قد

اخبره مؤخرا ان ممثلا لشركة نفط قد قدم اليه في اغسطس / آب مشروع امتياز افضل من تلك التي قدمتها شركة نفط الكويت، وانه اجاب الممثل بوجوب تأمين موافقة حكومة صاحب الجلالة على التفاوض. ورغم ان الشيخ لم يفصح عن اسم الشركة الا انه تبين انها شركة تريد رز ليمتد وذلك عندما تقدمت الشركة في ٢٨ نوفمبر / تشرين الثاني الى الحكومة البريطانية طالبة السماح لها بالتفاوض مع الشيخ<sup>(١٨٦)</sup>. أزعجت الاخبار الخاصة بظهور متقدم جديد للحصول على امتياز نفط الكويت جاء في آخر لحظة شركة نفط الكويت التي اعتقدت انها الوحيدة في الميدان وانها حاصلة على الامتياز لا محالة. ومن ناحية اخرى فقد تعقد الموقف امام الحكومة البريطانية التي وجدت ان عليها النظر في عرضين لمتقدمين بعد ان كان عرض واحد، ولكن كان الاتجاه هو الاسراع في الوصول الى قرار لأنه ليس من مصلحة شركة نفط الكويت التأخير اكثر كما اعلنت الاخيرة للحكومة<sup>(١٨٧)</sup>.

ولا شك انه لم يكن من السهل نجاح متقدم جديد في الحصول على امتياز الكويت لا سيما بعد ان وصلت شركة نفط الكويت الى هذه المرحلة المتقدمة في مفاوضاتها مع الشيخ. واستطاعت ان تؤمن رضا الحكومة البريطانية عنها الا ان شركة نفط الكويت خشيت من ان يكون للشركة الجديدة حظ من القبول لدى كل من الحكومة البريطانية وشيخ الكويت لكونها شركة بريطانية خالصة، كما تخوفت من تأثير الضغط البرلماني لصالح شركة كلها بريطانية ضد شركة نصفها امريكي على الحكومة البريطانية. وبالفعل واجهت الاخيرة نقدا برلمانيا شديدا لانها سمحت للمصالح الأمريكية بدخول منطقة الخليج لذلك خشيت شركة نفط الكويت ان تؤجل الحكومة البريطانية توقيع الشيخ على مشروع اتفاقيتها المقترحة انتظارا لبحث الطلب المقدم من المنافس الجديد. وقد تكون الحكومة البريطانية عملت حسابا للنقد الذي يوجه اليها في حالة تفضيلها شركة نصف انجليزية على شركة انجليزية

---

A.H.T. Chisholm : op cit, P.P. 53 - 71.

(١٨٦)

F.O. 371/17810 Kuwait Oil a meeting held at the I.O. With Representatives of (١٨٧)  
kuwait Oil Company, 17th Dec. 1934.

## حوليات كلية الآداب

خالصة لهذا لم تتسرع في الرد<sup>(١٨٨)</sup>. اما شركة نفط الكويت فقد كانت على اتصال بالحكومة البريطانية لمعرفة تطور الاحداث، فاستفسرت من الاخيرة عن الاثر الذي قد يحدث اذا ما تعجلت الامور لانهاء هذه المنافسة، واتفقت مع الشيخ باسرع ما يمكن. فكان رد الحكومة انه ليس من المفيد التعجل في الامور لان من الضروري للشيخ ولها دراسة مشروع المنافس الجديد مع مشروع شركة نفط الكويت<sup>(١٨٩)</sup>. وذلك بالرغم من ان المعتمد البريطاني كان قد لام الشيخ بشدة في وقت سابق على دخوله في مفاوضات مع شركة تريدرز دون اذن الحكومة البريطانية، وذكر ببرقية وزير الدولة لشئون الهند في ١٧ ابريل والتي تنص على ما يلي «اذكر سعادتك بانك لست حرا في منح اي امتياز مهما كان نوعه للحكومة البريطانية»<sup>(١٩٠)</sup> فرد الشيخ بانه متقيد بذلك ولكنه لم يخبر المعتمد لان الاخير كان مسافراً فاحتفظ بسريتها خوفاً من شيع خبرها»<sup>(١٩١)</sup>.

والحقيقة ان الشيخ لم يدخل مع الشركة الجديدة في مفاوضات واسعة وطويلة ولم يوقف مفاوضاته مع شركة نفط الكويت او يلغيها، وانما ادى ظهور هذا المنافس الجديد الى ان تسير مفاوضاته مع الاولى بخطى سريعة جدا، فبمجرد اعلام وزارة الهند لشركة نفط الكويت في ١٢ ديسمبر / كانون الاول بمنافسه تريدرز ليمتد اهتم مجلس ادارة الشركة بالامر اهتماما كبيرا، وقد رخطورة ظهور هذا المنافس القوي وما قد يؤدي اليه ذلك من تأثير على موقف الشيخ من شركتهم، فاوصى مجلس ادارة الشركة بمفاوضتها قبول شروط الشيخ احمد دون تعديل على اساس ان يوقع الاتفاق ويمنح الامتياز للشركة. وكانت هذه الشروط قد وردت في رسالة الشيخ احمد في ٩

---

F.O. 371/17810 Conf, Kuwait Oil - Note of discission at the 1-O- on 12th, Dec. (١٨٨)  
1934.

IBID

(١٨٩)

F.O. 371/17910 Translation of letter, from Pol. Agent in Kuwait to sheikh (١٩٠)  
Ahmnad Al Sabal G.L.E. Ruler of Kuwait, 14 Dec 1934.

F.O. 371/1780 Translation of letter No. R4th 1864 dated 9th Ranthan 1353 16th (١٩١)  
Dex. 1934, From. H.E Sheikh Ahmad Al Jaber to Politcal Agent Kuwait.

ديسمبر / كانون الاول التي سلمت الى المفاوضين مرفقا بها مشروع الامتياز الاخير الذي قدمه في ٢٢ نوفمبر / تشرين الثاني بعد ان اضيفت اليه جميع طلبات الشيخ النهائية ، وقد وافق الشيخ في رسالته على التنازل عن حقه في تعيين مدير وقبل بدلا من ذلك بوجود ممثل له في لندن كما عرضت الشركة على ان يكون مرتبه الشهري ٢٢٥٠ روبيه . وبالنسبة لمعادلة (المحرز والمستخرج) لم يوافق على طلب الشركة بالسماح بحصة للنفط المفقود خلال عمليات التصفية والكميات المعادة الى مستودعات التخزين .

وفي ١٤ ديسمبر / كانون الاول ابلغ المفاوضان الشيخ كتابيا بان جميع طلباته مقبولة وانها مفوضان بتوقيع اتفاقية الامتياز معه فوافق الشيخ على توقيع امتياز شركة نفط الكويت حالما يتسلم موافقة الحكومة البريطانية . واخبر غبريل بعدم امكانية التفاوض من جديد مع شركة تريدرز ليمتد لانه قد وصل الى اتفاق مع شركة نفط الكويت التي حصل منها على زيادة في الاموال التي ستدفعها له بحيث تفوق المبالغ التي عرضتها تريدرز ليمتد . ورغم ذلك فقد لاحقته الاخيرة بمراسلات وعروض خلال الشهور الثمانية التالية ولكنه رفضها جميعا .

### توقيع اتفاقية الامتياز :-

وفي ٢١ ديسمبر / كانون الاول وافقت الحكومة البريطانية على منح الشيخ احمد الامتياز الى شركة نفط الكويت وطلبت من المعتمد السياسي ابلاغه بالقرار . وفي الساعة الحادية عشرة من صباح الاحد الموافق ٢٣ ديسمبر / كانون الاول ١٩٣٤ تم التوقيع على اتفاقية امتياز شركة نفط الكويت في دار الوكالة السياسية البريطانية . وقد وقعها الشيخ احمد الجابر عن الكويت وكل من تشيز هولم وهولز عن الشركة كما وقعها المعتمد السياسي كشاهد<sup>(١٩٢)</sup> . وكان أهم ما نصت عليه الاتفاقية<sup>(١٩٣)</sup> ما يلي :-

A.H.T. Chisholm : op cit. p.p. 71 - 80

(١٩٢)

(١٩٣) النص الكامل للاتفاقية في اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية - محمد ليب شقير - ج ٢ -

ص ٩٣ .



أولا : اعطى الامتياز للشركة حق التنقيب عن النفط والمواد المتعلقة به في جميع أرجاء الكويت وشواطئها وجزرها الإقليمية، كما اعطى الامتياز للشركة حق التصرف في جميع ما تحصل عليه من هذه المواد وبيعها خارج البلاد او داخلها ويغطي هذا الامتياز مساحة قدرها ستة الاف ميل مربع.

ثانيا : مدة الامتياز خمسة وسبعون عاما تبدأ من تاريخ التوقيع على الاتفاقية.

ثالثا : تقدر العائدات بمقدار اربع شلنات ونصف عن كل طن يستخرج من النفط حتى يتم انتاجه بكميات تجارية.

رابعا : تعفى الشركة من رسوم الموانئ والمطارات وإيجار الاراضي التي تستغلها في مقابل دفع ٤ آتات هندية عن كل طن كرسوم اعفاء من الضرائب.

خامسا : لا يمكن تعديل اي نص في الاتفاقية الا بموافقة الطرفين، وان يلجأ الى الوساطة والتحكيم عند حدوث اي خلاف<sup>(١٩٤)</sup>.

سادسا : يخول هذا البند من الاتفاقية الشيخ تعيين ممثل له في لندن. وبناء عليه فقد عين الشيخ هولمز في هذا المنصب من ٥ يناير / كانون الثاني (وظل فيه حتى وفاته سنة ١٩٤٧م) كما عين عبدالله ابن ملا صالح ممثلا للشيخ في الكويت في فبراير / شباط ١٩٣٥م، وعين الكولونيل ديكسون ممثلا محليا رئيسيا للشركة في الكويت ( وظل في هذا المنصب حتى وفاته عام ١٩٥٩م).

### عمليات شركة نفط الكويت :-

بعد الاطلاع على عمليات المسح الجيولوجي الاولى في ١٩٣٥م، وبناء على الدليل الذي اكتشف من ابار المياه التي حفرها هولمز عام ١٩٢٨م قررت الشركة حفر بئرها الاولى في بحرة شمال الكويت في مايو ١٩٣٦م ولكن لم يتم العثور على النفط. وكان الامتياز الثاني للشركة في برقان في ٢٦ اكتوبر / تشرين الاول ١٩٣٧ حيث عثر على النفط بضغط عال وبكميات ضخمة جدا ليلة ٢٣ - ٢٤ فبراير / شباط ١٩٣٨م. فاعتبرت تلك الليلة تاريخا لمولد صناعة النفط الهائلة في

(١٩٤) د. جمال زكريا قاسم المصدر السابق ص ٤٩٥.

الكويت<sup>(١٩٥)</sup>. ثم حفر ثماني ابار منتجة اخرى في برقان، ثم وصل تعداد الابار بعد ذلك الى ما يقرب من ١٦,٨٠٠ بئر<sup>(١٩٦)</sup>. كما حفرت بئر استكشافية في حقل المقوع وآبار استكشافية اخرى في منطقة ميدانيات حتى ابريل / نيسان ١٩٤٢م. ولكن في يوليو/ تموز ١٩٤٢م اضطرت الشركة الى ايقاف عملياتها واغلاق رؤوس الابار المنتجة كاجراء عسكري وقائي خلال فترة الحرب العالمية الثانية<sup>(١٩٧)</sup>. وذلك بناء على تعليمات حكومات الحلفاء بسبب الموقف الحربي الحرج في منطقة الخليج حينذاك. وفي اوائل ١٩٤٥ تحسن وضع الحلفاء في الحرب مما مكن الشركة من استئناف عملياتها، فاعيد فتح الابار المغلقة وسار تطوير حقول النفط بخطى سريعة. فتم تصدير اول شحنة من النفط في يونيو ١٩٤٦ حيث اقيم احتفال وطني بهذه المناسبة<sup>(١٩٨)</sup>. وبلغت مجموع الكميات المصدرة حتى نهاية ذلك العام (٧٩٧٣٥٠) طنا. وبذلك شهدت الكويت في السنوات الاخيرة من عهد الشيخ احمد الجابر انتعاشا لم تألفه من قبل وكان ذلك بتحويلها من الاعتماد في مواردها الاقتصادية على صيد اللؤلؤ والاسفار والتجارة الى انتاج النفط. وفي عام ١٩٤٩م وقع الشيخ احمد اتفاقية ثانية بينة وبين شركة نفط الكويت بهدف استغلال جزر ومياه الكويت الاقليمية. وحددت هذه الاتفاقية العلاقة بين الشركة والحكومة الكويتية<sup>(١٩٩)</sup>.

وكان تحول اقتصاد الكويت الى الاعتماد على النفط ايدانا بدخولها مرحلة جديدة من حياتها تغير فيها وضعها بشكل كامل وتطورت كافة نواحي الحياة فيها حيث اصبحت من اغنى دول العالم ووصل دخل افرادها الى اعلى المستويات من دخول الافراد في الدول المتقدمة.

(١٩٥) A.H.T. Chishoim : op. cit. Note no. 159. P.P. 250 - 251

(١٩٦) نفط الكويت - اعداد لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، انظر دليل الكويت ص ٢٥٦.

(١٩٧) Longrigg : Op vit. P. 135

(١٩٨) Dickson, Kuwait & Her Neighbours P. 568. London - 1956

(١٩٩) د. جمال زكريا قاسم المصدر السابق ص ٦٧ - ٦٨.

## الخاتمة

ان اول ما نتوصل اليه من خلال هذه الدراسة، انه لا بد من الاعتراف بان الفضل فيما وصلت اليه الكويت من تقدم وازدهار نتيجة ما تحصلت عليه من مردود كبير من دخل النفط يعود الى مهارة الشيخ احمد الجابر الفائقة في دفع وإدارة عجلة المنافسة بين المصالح الانجليزية، ممثلة في شركة البترول الانجليزية الفارسية، والمصالح الامريكية ممثلة في النقابة الشرقية والعامية، ومن خلفها شركة نفط الخليج، وهذا امر أكدته واعترفت به الوثائق الرسمية البريطانية، حين اشارت الى انه في الوقت الذي حرص فيه الشيخ على عدم الاساءة الى علاقته مع الانجليز والالتزام بالاتفاقات التي سبق للكويت توقيعها معهم فانه عمل بكل جهد واقتدار للحصول على تأييد الامريكيين واثارة منافستهم واستخدامهم في مواجهة الانجليز<sup>(٢٠٠)</sup> لا سيما بعد ان تأكد له ان الحكومة البريطانية قد خذلت في كثير من المواقف<sup>(٢٠١)</sup> لذلك فانه لا يمكن له الاعتماد عليها في حل مشاكله مع جيرانه الاقوياء مثل نجد والعراق<sup>(٢٠٢)</sup> الى جانب كون بريطانيا لم تتمكن من مواجهة الامريكيين وصددهم عن التقدم الى البحرين مما يؤكد أنهم سيقفون الموقف ذاته بالنسبة للكويت<sup>(٢٠٣)</sup>، وهذا ما دعا الشيخ الى الترحيب بدخول المصالح الامريكية الى بلاده ممثلة في شركة ذات صفة امريكية مؤيدة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٢٠٤)</sup>، وذلك لاعتقاده، بان ذلك سوف يضمن استقلال

---

F.O. 371/16836. Secret No. S E. 2016 From 1th, Colonel h.R.P. Dickson (٢٠٠)  
Poititcal Agent, Kuwait to the Hon'ble Poititcal Resident in the persian 27th  
Apr. 1933.

F.O. 371/16835. From P. Cunliffe - Lister to Brown Confidwntial 22nd Feb. 1933. (٢٠١)  
P.O. 371/16835 (2508), E 1196/ 121/91 From Mr. Blazter (Colonel Office) to Mr. (٢٠٢)  
Warner about Kuwait Oil Cincessionm dated 2nd March 1933

F.O. 371/15836 Secret No. 8. E 2016, dated 27th Apr. 1933 (٢٠٣).

(٢٠٤) د. بدر الدين عباس الخصوصي المصدر السابق ص ص ١٩٨ - ١٩٩.

بلاده كما سيحميها من كافة الاخطار التي قد تتعرض لها في المستقبل<sup>(٢٠٥)</sup>، فضلا عما ينتج عن ذلك من مساندة اميركية للشيخ في مواجهة مشاكله مع جيرانه مثل مسألتي حدائق النخيل في البصرة وحصار نجد<sup>(٢٠٦)</sup>. وغيرها من المشاكل التي لم تكن مواقف الحكومة البريطانية حاسمة منها، وهناك ادلة تبرز لنا من خلال تتبعنا لذلك التنافس والصراع بين بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية على نفط الكويت في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين تؤكد بوضوح نجاح الشيخ احمد الجابر في استغلال ذلك التنافس لصالح بلاده وبراعته في مراوغة الجانبين ليصل الى تحقيق اهدافه من اثارة المنافسة بحدة والحصول لبلاده على افضل الشروط من امتياز التنقيب عن النفط في اراضيه. ومن ذلك ما نجده حين يبلغ الشيخ احمد الجابر المقيم السياسي البريطاني في الخليج انه يفضل منح الامتياز الى مؤسسة بريطانية اذا ما تساوت الشروط الاخرى بسبب علاقته مع بريطانيا<sup>(٢٠٧)</sup>، وذلك في الوقت الذي كان يبلغ فيه هولمز بعدم استعدادده لمنح شركة النفط الانجليزية الفارسية الامتياز تحت اي ظرف من الظروف<sup>(٢٠٨)</sup>، وفي ذات الوقت كان يعلن لكلا المتنافسين انه سيمنح الامتياز الى من يتقدم بشروط افضل، مؤكدا انه لن يسمح لصداقته الشخصية مع هولمز او مع اي شخص اخر ان تتدخل في شؤون امارته، وانه لن يقرر الا ما يراه هو ومستشاروه في صالح بلاده.

وقد رأى الشيخ احمد الجابر بحسن ادراكه وتقديره لسير الامور انه لا بد للخروج من هذا الوضع من قيام نوع من الاتفاق بين المصالح البريطانية

---

F.O. 371/16836 (2508) . E 3055/12/91. From Colonel Office No. 18119/33 (٢٠٥) about Oil in Kuwait dated 2th June 1933.

F.O.371/16836 (2508) E 1426/12/91, From Colonel Office No. 1811933 secret, (٢٠٦) 16th March 1933.

(٢٠٧) ارتشيالد هـ . ت، تشيز هولم (مترجم) الاتفاقية الاولى لامتيازات النفط الكويتي، سجل المفاوضات ١٩١١ - ١٩٣٤، مطبعة حكومة الكويت، ص ص ٤٤، ٢٠٤.

F.O. 371/16836 (2508), E i426/12/91. H.T. Adams, Eastern and General (٢٠٨) Syndicate Limited to the under secretary of state, Colonel Office London, 4th Aug. 1931.

## حوليات كلية الاداب

والمصالح الامريكية على شكل مجموعة انجليزية امريكية لكي تحصل على اي امتياز يمكن التوصل اليه والعمل بمقتضاه<sup>(٢٠٩)</sup>.

وقد تلاقي ذلك الاحساس مع الميل الذي اتضح عند شركة البترول الانجليزية الفارسية للتفاهم مع المسؤولين في مجموعة نفط الخليج الامريكية من اجل قيام نوع من التعاون تحصل بموجبه الشركة الانجليزية الفارسية على امتياز في الولايات المتحدة الأمريكية في مقابل قيام مجموعة (ميلون) الامريكية بالاتفاق مع الشركة الانجليزية الفارسية على تكوين شركة معاونة تدخل في مباحثات مشتركة مع شيخ الكويت للحصول على امتياز للبحث والتنقيب عن النفط في بلاده<sup>(٢١٠)</sup>، وفقا لقاعدة المقاسمة (Fifty, fifty)<sup>(٢١١)</sup> وهذا ما تم بالفعل حين اتحدت الشركات في شركة نفط الكويت وتقدمت للحصول على الامتياز.

وكانت الشركة الجديدة تعتقد بانها ستحصل على امتياز الكويت بوضعها المتحد بسهولة وبشروط اقل من تلك التي كانت تقدمها كل من الشركتين منفردة الا ان الشيخ احمد الجابر بمهارته لم يمكنها من ذلك، واستغل كافة الفرص المتاحة للحصول على افضل العروض واحسن الشروط لمصلحة بلاده لا سيما وانه مقدرا بان الميدان لن يخلو من منافسين اخرين وهذا ما كان بالفعل حين تقدمت الشركة الانجليزية تريدرز ليمتد (Traders Ltd) بشروط افضل فراح الشيخ احمد الجابر يهدد بمنحها الامتياز اذا لم تحسن شركة نفط الكويت من شروطها مما اضطر الاخيرة الى الرضوخ للامر الواقع والاستجابة لطلب الشيخ احمد الجابر فتقدمت بامتياز نهائي يشمل الشروط الافضل فتم منحها الامتياز.

ولا بد ان نقرر هنا ان هذه الاتفاقية بشروطها وبنودها المادية والعملية انما

---

F.O. 371/16836 (2508), a, Colonial H.R.P. Dickson, Political Agent, Kuwait to (٢٠٩) the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire. Secret, No. 58, 22nd March 1933. about oil activities of Major Holmes.

F.O. 371/16835 (2508). E 723, From Mr. Rendal Cat (enva) to Mr. Warner (٢١٠) Confidential, about oil concertssion.

(٢١١) د. بدر الدين عباس الخصوصي، المصدر السابق ص ٢٠.

جاءت نتيجة جهود كبيرة من الشيخ احمد الجابر ظهرت من خلالها مهارة الشيخ الفائقة وحنكته وحسن تخطيطه. فقد استطاع ان يحقق بها هدفين مهمين اولهما سياسي وثانيهما تجاري مادي. فهو قد اثبت شخصيته المستقلة ولم تكن سياسته مسيرة من قبل الحكومة البريطانية سواء خلال مرحلة التنافس او بعد ان اتحد المتنافسان. وانما كان الهدف الرئيسي لسياسة الشيخ هو اضافة الاهتمام الامريكي الى اهتمام بريطانيا القديم وحمايتها لبلادها. وربما كان موقفه هذا ناجما عن خيبة امله من طريقة معاملة بريطانيا لمصالح الكويت في مؤتمر العقير سنة ١٩٢٢<sup>(١١٢)</sup>، اما عن هدفه التجاري والمادي فقد ناله بتحقيقه شروطا ممتازة لامتياز بلاده النفطية عادت على الكويت بفوائد ضخمة جدا. وكان نجاح الشيخ في التوصل الى هذه الاتفاقية رغم الضغوط البريطانية المؤيدة للمصالح البريطانية والرافضة - في البداية - لمشاركة المصالح الأمريكية، ورغم محاولات كل من طرفي التنافس واغراءاتها للتأثير عليه لمنحه الامتياز ورغم انقسام الرأي العام الكويتي، بالنسبة لمزايا كل من المتنافسين لدليل اخر قوى على مهارته الفائقة في ادارة المفاوضات من جوانبها السياسية والتجارية. ففي حين نجد ان الشيخ قد التزم بتعهدات بلاده التي ابرمها الشيخ مبارك - مع بريطانيا فانه لم يخضع لضغوط الاخيرة لصالح شركائها اذا كانت هذه الضغوط تتعارض مع مصالح بلاده. او ليس لها ما يبررها او يلزمه بها من خلال تلك التعهدات، كما ان الشيخ لم ينقد لتأثيرات صديقه هولمز الذي لعب دورا بارزا في امتيازات نفط المنطقة بأسرها وفي مفاوضات الشيخ لمنح امتياز نفط بلاده. كذلك لم يضطر الشيخ مكرها الى منح

---

(٢١٢) مؤتمر العقير : هو اهم مؤتمر عقد في منطقة الخليج في اعقاب الحرب العالمية الاولى، وذلك لأنه قرر الشخصية الدولية لثلاث دول من اقطار المنطقة ووضع الحدود فيما بينها. وقد عقد في ٢٧ نوفمبر عام ١٩٢٢م، واخذ اسمه من اسم الميناء الذي عقد فيه (ميناء العقير)، وكان الهدف الاول من عقد المؤتمر هو تسوية مشاكل الحدود بين العراق ونجد والكويت لما كانت تسببه الخلافات عليها من غزوات وحروب قام بها الاخوان على كل من العراق والكويت. عجم تلك الغارات المضادة التي قامت بها قبائل البلدين ضد الاخوان للمزيد من التفصيل عن هذا المؤتمر راجع رسالتي للدكتوراه السابق الاشارة اليها ص ص ٤٣ - ٤٩.

## حوليات كلية الاداب

الامتياز مشتركا الى المتنافسين البريطاني والامريكي ، بل ظهر جليا ان الشيخ قد ناور ببراءة حتى وصل الى تلك النتيجة. هذا ومن الظلم الكبير للشيخ ولشركة نفط الكويت وللحكومة البريطانية ان نذهب الى ما ذهب اليه بعض المؤرخين من مقارنة اتفاقية امتياز الكويت عام ١٩٣٤م بامتيازات عصرنا فلكل زمان ظروفه ومؤثراته واحداثه التي لا يمكن الحكم بدونها. واخيرا لا بد ان نشير بالثناء لهولمز لايمانه الفريد في الامكانات النفطية للكويت. رغم النتائج غير المشجعة التي اظهرها جيولوجيو شركة النفط الانجليزية - الايرانية في مسحهم الاول بل والثاني للكويت، وكذلك تقرير جيولوجي الشركة الشرقية والعامية (د. هايم السويسري) الاول. ولولا ايمان هولمز القوي بامكانات الكويت النفطية واقناعه لشركته بوجوب الاهتمام به والسعي للحصول على امتياز البترول في الكويت، لتوقف الاهتمام بهذا البترول من قبل الشركتين نتيجة الحقائق والوثائق الناجمة عن المسح الذي تم للكويت في ذلك الوقت، ولتأخر اكتشاف النفط فيها الى مدة طويلة.

## ملحق رقم (١)

### محضر الاجتماع

المعقود بين السير اية . تي . ويلسون والشيخ أحمد  
الجابر الصباح حاكم الكويت في الثاني من يونية سنة ١٩٢٣

سأل السير ايه . تي . ارنولد ولسون الشيخ إن كان لديه وقت للاطلاع على  
مسودة الاتفاقية المقترحة بين الشيخ وشركة دارسي للتنقيب وتقديم ما يراه من  
ملاحظات عليها.

رد الشيخ بالاجاب قائلاً أنه سيدي الكثير من الملاحظات والاقتراحات  
للتعديل . وبين أنه نظراً لأن الاتفاقية تؤثر على مصالح بلاده الحيوية ومصالح  
شعبه فإنه من غير الإنصاف الاسراع بابرامها دون مزيد من النظر والمشاورات ،  
ومن جهة أخرى فإنه يظلم الشركة إذا رفض أيّاً من مقترحاتها ارتجالاً . وأضاف  
أنه قد يخطيء بحق الشركة إذا قطع لها وعداً بأي شيء لا يستطيع اداءه خارج  
صلاحياته واستطرد قائلاً «إن هذا الموضوع ذو طابع تجاري ويحتاج إلى مداولات  
كثيرة حتى تتحقق العدالة للطرفين».

وذكر السير ايه . تي . ويلسون أنه نظراً للصدقة التي تربطه بالشيخ لن  
يقوم بأية محاولة لمباشرة ادنى ضغط على الشيخ وأن الأخير يستطيع دراسة الاتفاقية  
بكل عناية ودقة.

لقد ابرق الكولونيل نوكس طالباً سفينته لرحلته ، وينوى مغادره الكويت  
الاثنين ليلاً بعد تناوله العشاء في قصر الشيخ في حين سيمدد السير ويلسون اقامته  
في الكويت ليوم الخميس وأنه يستعجل المغادرة إذا مال الشيخ إلى الاعتقاد بأنه  
بإمكانه مناقشة الشروط خلال تلك المدة . فإذا لم ير الشيخ ذلك فإنه سيغادر  
الكويت برفقة المقيم السياسي .

ورد الشيخ بأنه في الوقت الذي يرغب فيه بتسوية الموضوع بأقصى سرعة



ممكنة فإنه يرجو أن لا يلح عليه السير ارنولد للتعجيل بالقرار وقال بإمكانك أن تتق تماما بأنني لن اتعاقد مع أي شركة إلا الشركة التي تترأسها. «وأضاف أن لديه تعديلات كثيرة وأنه سيقراً الاتفاقية مادة مادة وأنه سيتقدم بالتغييرات التي يراها ضرورية لمصالح بلده ويقدم من المواد الجديدة ما يراه مناسباً.

وسأل السير ارنولد إن كان الشيخ يرى مناقشة أي من المواد في هذه الجلسة حتى يمكن معرفة المواد التي يوافق عليها الطرفان مع الاحتفاظ بالمواد المختلف عليها لمزيد من النقاش.

ورد الشيخ قائلاً إن ذلك يستلزم بعض الوقت وأنه سيطلب مهله كافية للتداول بشأن مختلف النقاط، ولكنه قال «إنني احيطك علماً بأنني لن أدخل في اتفاقية مع أي شركة أخرى دون علمك».

سأل السير ارنولد أن كان بإمكان الشيخ أن يعطي هذا التأكيد كتابة فرد الشيخ «أنني أعطيك كلمة شرف بأنني لن أبرم أي عقد مع أية شركة دون اعلامك الشروط المقترحة على . . وإنني أعطيك هذه الكلمة نظراً للصداقة والاحترام الذي أكنه لك شخصياً لأنني اعتبرت كوالدي أو حتى أكثر من ذلك».

وبعد أن شكره السير ارنولد ويلسون على التأكيد المذكور كرر ملاحظته بشأن رحيله وذكر له أن الغرض من دعوته له لمناقشة ما يستطيع مناقشته من شروط هو تجنب زيارته للكويت مرة ثانية إذ أن عليه أن يذهب إلى بغداد ثم طهران وأنه لا يفترض أن من المناسب له زيارة الكويت ثانية.

علق الشيخ بأنه على علم بأن السير ويلسون رجل مشغول جداً بأمور هامة، ولكن الشيخ نفسه سيزور البصرة خلال أيام قلائل لمدة أسبوعين وأنه سيتنزه الفرصة لمناقشة الامور مع السير ويلسون هناك وإذا لم يتم ذلك فإنه سيحيل الامر إلى ممثل الحكومة البريطانية في الكويت وأضاف «يجب أن لا يساورك ادنى شك بأنني لن أدخل في أي اتفاقية مع أية شركة عدا الشركة التي تترأسها، إلا باعلامك بالامر مقدماً.»

---

وشرح السير ويلسون للشيخ الاضافة التي ادخلها على المادة العاشرة من الاتفاقية المقترحة. ويبدو أن الشيخ كان مسرورا منها وأنها مفيدة بالنسبة له. وكرر للسير ويلسون نيته في زيارة البصرة ومقابلة السير ويلسون في المحمرة ولكنه أكد مجددا بأنه من غير المنصوح به مناقشة شروط الاتفاقية دون أو يوليها التفكير اللازم.

### ملحق رقم (٢)

ترجمة اتفاقية بين الشيخ أحمد الجابر الصباح سي. اي. اي، حاكم الكويت وتوابعها من جهة ويدعى فيما يلي «الشيخ» وشركة دارسي للتنقيب المحدودة من جهة أخرى وتدعى فيما يلي «الشركة».

#### مادة ١

يمنح الشيخ إلى الشركة بموجب هذه الوثيقة امتيازًا خاصًا خالصًا بموجب الشروط المبينة أدناه للبحث عن الغاز الطبيعي والبتروول والاسفلت والشمع المعدني (اوزوكرائت) في جميع امتدادات الاراضي الواقعة تحت سيطرته لمدة سنتين عاما ابتداء من تاريخ هذه الاتفاقية.

#### مادة ٢

يمنح الشيخ بالمكان الأول للشركة، ترخيصا بالاستكشاف لمدة سنتين يغطي جميع امتدادات اراضيه. يمدد الترخيص لسنتين اخريين اذا أبدت الشركة، مع قناعة الشيخ، بناء على مشورة المقيم السياسي في الخليج الفارسي أن مثل هذا التمديد يقوم على سبب محل.

#### مادة ٣

يمنح الشيخ بهذا بعد انقضاء مدة السنتين المنصوص عليها أعلاه أو أي تمديد أو تجديد لها، ترخيصا بالتنقيب لمدة سنتين اخريين تغطي المناطق التي تختارها الشركة بموافقة الشيخ وبمعرفة المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

#### مادة ٤

عند انقضاء مدة التنقيب، يمنح الشيخ بموجب هذا، الشركة عقد ايجار للتعدين في منطقة تبلغ مساحتها الاجمالية مئة ألف اكر تنقسم إلى مناطق لا تزيد عددها عن ثلاث.

## مادة ٥

للشركة بموجب عقد التعدين المذكور أعلاه حقا منحصر (حق منحصر) في التنقيب والحفر لاستخراج النفط والغاز الطبيعي والقار والاسفلت والشمع المعدني والمواد البتومينية الأخرى وتكريرها وتصنيعها ونقلها كيماويا مع التعامل مع المنتجات البترولية. ولها، بالنسبة للمياه، أن تقوم بكافة البحوث اللازمة لأعمالها في أي منطقة من المناطق المذكورة. ولها حق منحصر في بناء وتشغيل أنابيب النفط والسكك الحديدية والمصافي وصهاريج التخزين والارصفه وخطوط الترام والطرق والمباني والمكائن وأجهزة التلغراف من كل الأنواع مما تكون لازمه لأعمالها في أي بقعة من المناطق المذكورة.

وللشركة الحق، من أجل أداء أعمالها، في جمع واستخدام الحصى والجبس والملح والكبريت والصلصال والخشب والماء سواء من الأنهار أو الينابيع من أي منطقة من المناطق الخاضعة للشيخ. ولها كذلك أن تختار الطرق والمواقع اللازمة لمثل هذه الاعمال وتحديد مسارات أنابيب النفط.

## مادة ٦

يمنح الشيخ الشركة مجانا ودون تأخير أو إعاقه من قبل أي من اقاربه أو رعاياه أو رجال قبائله أو أي طرف ثالث، كافة الاراضي التي قد تطلبها الشركة لتنفيذ عمليات الاستكشاف الأولية للنفط بما في ذلك أية ينابيع نفطية طبيعية في المناطق المذكورة مع كميات كافية من المياه بالقدر الذي تكون فيه متوفره. وقد ووفق هنا أنه في مقابل المبالغ التي تدفع للشيخ المنصوص عليها في المادة ١٢، فإن الشيخ وورثته وخلفاءه يلتزمون بأداء أية مطلبات تعويضية أو مكافآت أو اعانات يتقدم بها طرف ثالث فيما يتعلق بهذه الاراضي أو فيما يتعلق بالخدمات المؤداة للشركة من قبل الشيخ. ولا يجوز تحت أي ظرف من الظروف جعل الشركة ملزمة بدفع تعويضات عن نفس هذه الالتزامات.

## مادة ٧

يمنح الشيخ مجانا الشركة كافة الاراضي غير المزروعة التي يمتلكها والتي قد

تحتاجها الشركة لاداء أعمالها.

وتتمتع الشركة بحقوق المالك الكامله في الاراضي التي يمنحها الشيخ على النحو السابق وذلك طيلة مدة اتفاقهما.

كما يقرر الشيخ حق الشركة في الحصول على كافة الاراضي والمباني الاخرى اللازمه لانجاز الغرض بعد موافقة ملاكها على أساس الشروط التي يمكن اعدادها بين الشركة والملاك المذكورين دون أن يسمح لهم بطلب اسعار تزيد عن السعر السوقي الجاري للاراضي والمباني الواقعة في المناطق المعنية.

في حالة انقضاء مدة الاتفاقية تعود الاراضي والممتلكات الثابته التي تتركها الشركة الى الشيخ.

### مادة ٨

تعفى من الضرائب والرسوم طيلة مدة هذا الامتياز كافة الاراضي الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية أو تلك التي تستحوذ عليها الشركة طبقا للمادتين الثالثه والرابعة من هذه الاتفاقية وكذلك المنتجات المصدره.

وتعفى من كافة الضرائب والرسوم الجمركية لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ عقد التعدين المذكور في المادة الرابعه كافة المواد والاجهزة، مهما كان نوعها، اللازمة للاستكشاف وتشغيل وتطوير الرسابات النفطية وإقامة وتطوير الانابيب، بما في ذلك كافة الاعمال المحددة في الفقرة الاولى من المادة الثانية هنا والمتطلبات الشخصية للمستخدمين ومستلزمات المكاتب التي تدخل المناطق المذكوره.

### مادة ٩

يتعهد الشيخ بتقديم ما في وسعه لحماية الشركة وموظفيها في أي بقعة من الاراضي التابعة له من السرقات وقطاع الطرق والاعتداءات . . الخ .  
ويتعهد الشيخ على نحو مماثل، بحماية كافة ممتلكات الشركة وممتلكات الموظفين التي قد تتعرض للتخريب المتعمد أو لاحتمال تعرضها للسرقة.

---

إذا تأخرت أعمال الشركة بسبب أي حادثة من هذه الحوادث المذكورة بهذه المادة، تضاف فترة التأخير إلى مدد تراخيص الاستكشاف والتنقيب أو إلى المدة التي تكون الاتاوة المنصوص عليها في المادة ١٢ صالحة حسب الاحوال. ولا تدفع الاجرة الثابتة البالغة ٣٠ ألف روبية عن فترة التأخير.

#### مادة ١٠

تنفيذ للاغراض السابقة ووفق على أن تقوم الشركة، بالاتصال مع الشيخ، بتعيين حراس موثوق بهم تحت رئاسة رجل يعتمد عليه من عائلة طيبة. وتقوم الشركة بدفع راتبه ورواتب الحراس. ويبقى متواجدا صيفا وشتاء.

وإذا ما حصلت سرقات، رغم جهود الحراس المذكورين يتعهد الشيخ باسترجاع الممتلكات المسروقة ويعوض الشركة عن أي اضرار تقع لها في اراضيه. وفي حالة عدم استعادة المسروقات تخصم الشركة قيمتها من أية مبالغ تكون مستحقة للشيخ منها.

تحدد الشركة عدد الحراس في أي مكان تعمل فيه.

تكون مهمة رئيس الحراس المذكور حفظ النظام في المناطق المكلف بحراستها وحسب الاوامر التي تصدرها الشركة ولا يحق له أن يتدخل في أي خلاف بين موظفي الشركة مالم تطلب الشركة منه ذلك.

#### مادة ١١

في حالة اساءة التصرف تقوم الشركة بالطرد أو فرض الغرامة على الحراس المذكورين. وفي حالة الحاجة إلى فرض عقوبة أشد يسلم المخالف إلى ممثل الشيخ. ويتعهد الشيخ بانزال العقوبة ويبدل قصارى جهده ومسايعه للحفاظ على سلطات موظفي الشركة بحيث يجري تجنب اثاره المتاعب غير الضرورية لطرفي هذا العقد.

#### مادة ١٢

إذا ما نجحت الشركة في العثور على النفط بكميات استثمارية تجارية، فإنها

## حوليات كلية الاداب

توافق على أن تدفع للشيخ كل نصف سنة اثاوة وقدرها ٣/٨ روية عن كل طن من النفط الخام المحصل والمنقى (أي بعد استخلاص الماء والمواد الغريبة والنفط اللازم للعمليات الاعتيادية لمنشآت الشركة في اراضي الشيخ).

تخضع هذه الحصة للمراجعة باتفاق متبادل بعد انتهاء الدفع عن عشر سنين، وفي حالة عدم وجود الاتفاق، يحق لاي طرف طلب احالة الموضوع إلى التحكيم كما هو منصوص على ذلك في المادة ١٧.

### مادة ١٣

تتعهد الشركة، مع مراعاة التأخير المستثنى المذكور في المادة التاسعة، بأن لا تكون المبالغ التي يتلقاها الشيخ من العائدات أقل من ٣٠ ألف روية خلال سنة ميلادية كامله تستمر فيها الشركة بالعمل، وتبدأ بالسنة التي تلى التاريخ الذي تعلن فيه الشركة العثور على النفط بكميات استثمارية تجارية. ففي حالة طعن الشيخ بقرار الشركة الخاص بالاستثمار التجاري، عملاً بمشورة المقيم السياسي في الخليج الفارسي، تتعهد الشركة باستعدادها لعرض الامر على التحكيم بموجب ما هو منصوص على ذلك في المادة ١٧.

### مادة ١٤

تدع الشركة للشيخ، خلال شهر من التوقيع على الاتفاقية، مبلغ عشرة آلاف روية مقابل المعاونة والحماية التي يقدمها ويوفرها لموظفيها. وعند منح ترخيص بالتنقيب بموجب المادة الثالثة تدفع الشركة إلى الشيخ مبلغاً مقطوعاً آخر بعشرة آلاف روية، وفيما عدا هذين المبلغين لن تدفع الشركة أية مبالغ أخرى للشيخ فيما عدا ما نص عليه أعلاه عند العثور على النفط.

### مادة ١٥

إذا عجزت الشركة عن العثور على النفط بكميات كافية حق لها أن توقف اعمالها إذا شاءت ولا يجوز للشيخ المطالبة بأية دفعات أو تعويض. وبصورة مماثلة، إذا عجزت الشركة عن مراعاة بنود هذه الاتفاقية، يحق للشيخ بمشورة المقيم السياسي أن ينهي الاتفاقية، شريطة أن يكون من حق كل

---

طرف، في حالة عدم التوصل إلى إتفاق بهذا الشأن، أن يطلب إحالة الموضوع قيد البحث إلى التحكيم مثلما هو منصوص على ذلك في المادة ١٧ أدناه.

#### مادة ١٦

يعلن الشيخ، حسب الاصول، بأنه سينفذ كافة شروط هذا العقد طواعية وبإخلاص وأنه سيكون هو وورثته وخلفاؤه ضمانة له ويقبل بالمسؤولية الكاملة تجاه أية مطالبات يتقدم بها أي شخص طاعنا في صحة أي نص من هذا العقد. لا يجوز الغاء هذا العقد إلا في الاحوال المنصوص عليها أعلاه ويبقى ساري المفعول طيلة مدة امتياز الشركة أو أي تمديد أو تجديد له.

#### مادة ١٧

في حالة نشوب أي نزاع أو خلاف بين أطراف الامتياز الحالي، يتعلق بتفسيره أو بالمسئوليات خاصة كل طرف من الاطراف فإن هذا النزاع أو الخلاف يحال إلى محكمين اثنين يسمى كل طرف واحدا منها ثم إلى حكم محكم يعينه المحكمون قبل أن يشرعوا في عملية التحكيم ويكون قرار المحكمين نهائيا وفي حالة اختلافهم يكون قرار حكم المحكمين هو النهائي.

#### مادة ١٨

تخضع هذه الاتفاقية وكل شرط من شروطها لمراجعة حكومة صاحب الجلالة. وتتعهد الشركة بموجب هذا بقبول أية مراجعة قد ترى حكومة صاحب الجلالة أن تقديمها مناسب لمصلحة الشيخ. ولكن الطرفين يعتبران أنها نافذة تمام النفاذ أثناء فترة انتظار موافقة حكومة صاحب الجلالة.



ملحق رقم (٣)

ترجمة الكتاب المؤرخ في ٨ ذي القعدة ١٣٤١ هـ  
(٢٣ يونية ١٩٢٣) من سعادة الشيخ أحمد الجابر  
الصباح - حاكم الكويت إلى المعتمد السياسي  
بالكويت

بعد التحية

أود أن أبلغكم أن الميجر فرانك هولز الوكيل المعتمد لا يستيرن اند جنرال  
سند يكيث المحدودة قد حضر إلى الكويت وقدم لي مسودة امتياز النفط في  
الاراضي الكويتية التي وجدتها بعد دراسة دقيقة مجدية مربحة. ان ما يجيني فيها  
هي أنها شركة بريطانية وأنها تتعهد بعدم بيع الامتياز إلى أية شركة إلا الشركات  
البريطانية. وفضلا عن هذا، فقد وضعت عن عمد بندا مفاده أن هذا الامتياز  
يصبح نافذ المفعول إذا وافقت عليه حكومة صاحب الجلالة ويعتبر باطلا لاغيا إذا  
لم توافق عليه الحكومة. وإنني أشعر بالثقة من أنني إذا منحت الامتياز للشركة  
المذكورة فلن تثير حكومة صاحب الجلالة أية اعتراضات حيث إن صديقي الشيخ  
عبد العزيز سلطان نجد قد منح امتيازاً مشابها وأن السير بيرسي كوكس الذي كان  
حاضرا في ذلك الوقت لم يثر أية اعتراضات وكذلك فإن صديقي حاكم البحرين  
قد أعطاهم امتيازاً مشابها دون اعتراض أيضا وعليه، فإنني آمل من عدالة  
الحكومة الموافقة على هذا أيضا.

الختام الاعتيادي

المعمدية البريطانية رقم ٩٩ أس

١٩٢٣/٦/٢٨

إلى : المحترم المقيم السياسي في الخليج الفارسي

بوشهر

## امتيازات النفط

### مذكرة

اكمالا لمذكرتي رقم ٩٧ أس بتاريخ ٢٥ يونيه ١٩٢٣، ارسل الشيخ أحمد كلمة بأنه يرغب في زيارتي هذه الظهيرة، وقبل الموعد المعين بساعة أرسل رسالة أخرى حول موضوع امتياز النفط الذي ينوي منحه للاستيرن اند جنرال سندكيت ليمتد، وأرفقة هنا بأصله مع ترجمة له.

وعندما وصل ظل بعض الوقت والارتياح غير باد على وجهه، ثم سألتني إن كنت قد قرأت رسالته فأجبتني لا أعرف شيئاً عنها إلا شيئاً واحداً وهي أنها ليست شركة معينة من قبل الحكومة البريطانية. وقال أنه لم يوقع على الاتفاقية حتى الآن وأنه لا ينوي التوقيع إذا أخبرته بأي شيء ضدها أو إعطاء أي سبب آخر لعدم التوقيع. وبينت له أنه قد يكون من الصعب عليك تقديم النصح له بشأن مسودة الامتياز التي لم ترها بعد. ولكن أجاب بأنها اتفاقية مثل غيرها وأفصح صراحة بأنه لا يريد تبianaها.

وقال، قبل أن يغادرني، بأن من المحتمل أن يكتب إلى ثانية خلال يوم أو يومين، عن موضوع الرسالة التي تلقاها لتوه من ابن سعود يقترح عليه فيها منح امتياز مشترك لهذه الشركة في الاراضي المشاعة بين الكويت ونجد.

توقع الميجر جي. سي. مور  
المعتمد السياسي - الكويت

ملحق رقم (٤)

ترجمة الرسالة المؤرخة في ١٣ ذي القعدة ١٣٤١ (٢٨ يونيو ١٩٢٣)  
من سعادة الشيخ أحمد الجابر الصباح حاكم الكويت  
إلى المعتمد السياسي - الكويت

بعد التحية

الاشارة إلى كتابكم رقم ٣٢٩ بتاريخ ٨ الجاري (٢٣ يونيو ١٩٢٣) بشأن  
اتفاقية امتياز النفط المقدمة من الميجر هولمز وكيل الايستيرن اند جنرال سندكيت  
المحدودة.

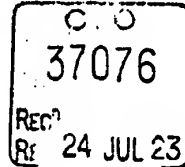
تذكرني بالوعد الذي قطعه المغفور له جدي الشيخ مبارك، بكتابه المؤرخ في  
٢٦ ذي القعدة ١٣٣١ (٢٧ أكتوبر ١٩١٣) بأنه «لن يعطي أبدا امتيازاً بهذا  
الشأن لاي كان الا لشخص معين من الحكومة البريطانية». أجل. أنني لاحظ  
هذا، مثلما لاحظ كل ما مضى بيني وبين الحكومة التي اتبع أوامرها في كل حالة،  
حيث انني بمشيئة الله صديق مخلص للحكومة وأنني اسير على خطى جدي بهذا  
الشأن. أما فيما يتعلق بقبولي لاتفاقية مع هذه الشركة، فإنني لا أرى، مع ذلك،  
أن هذا مخالف لها نظرا لان الشركة بريطانية وأنني ادرجت بندا مفاده أن الامتياز  
لا يكون نافذ المفعول إلا بموافقة حكومة جلالته وأنه إذا كانت حكومة جلالته لا  
توافق عليه يعتبر لاغيا باطلا، حيث إنني، بطبيعة الحال أقر بأن الحكومة هي  
أساس رخائي ورخاء بلدي ولها على الطاعة وأنني حقا اسعى جاهدا لذلك حتى  
أنال رضاها دائما. وإنني لعل ثقة بأن حكومة جلالته لن يكون لديها أية  
اعتراضات على منحي امتياز من هذا النوع شريطة قبولها له وموافقتها عليه وهو  
لاغ إذا لم تفعل ذلك.

No. 299 -S of 1923.

British Residency and Consulate-General,

Bushire, 20th June 1923.

-----  
Kuwait Oil Concession.  
-----



My Lord Duke,

In the Secretary of State for India's telegram No. 1846 of the 18th May 1923 I was informed that His Majesty's Government wished me to endeavour to secure from the Shaikh of Kuwait a definite undertaking that he would give no oil concession to any other company than the D'Arcy Exploration Company to which His Majesty's Government intended to give preference over all other interests in Kuwait.

I now have the honour to forward to Your Grace a copy of a draft agreement which was submitted to the Shaikh of Kuwait by Sir Arnold Wilson with my approval, and a minute of a conversation on the subject of that draft between Sir Arnold Wilson and the Shaikh at Kuwait on the 2nd June, last.

The draft which was presented to the Shaikh differs considerably, Your Grace will observe, from the separate agreements I was originally directed to help the Company to negotiate; and principally in this that whereas the present draft includes in one document exploration license, prospecting license and a definite lease for sixty years, my instructions were merely to encourage the conclusion of the first two, and as to the third, to confine myself to obtaining "an agreement to sign" ultimately such a lease. The

only object of that 'agreement' being obtained now was apparently to safeguard the Anglo Persian Oil Company in the matter of profits which the Shaikh might endeavour to force up later on in the event of oil being found in abundance; and it was no doubt the intention of His Majesty's Government

to leave over for subsequent consideration the other points which might remain. But they apparently did not contemplate the drawing up now of an exploitation lease in its final form.

The position has, however, materially altered since these instructions were conveyed to me last November. The appearance in the field of the Eastern and General Syndicate as an energetic and open rival of the Anglo Persian Oil Company in Arabia was a new factor in the situation which encouraged the Shaikhs to play off one party against the other, and generally undermined the position of the Anglo Persian Oil Company. Sir Arnold Wilson's desire in the circumstances to get the position of his Company defined once and for all, and without more delay, seemed to me entirely reasonable. In face of Major Holmes' active methods, it did not seem to me to be a time for procrastination; and I believed that it would accord with the views of His Majesty's Government that I should interpret as literally as possible my obligation to assist the Anglo Persian Oil Company while safeguarding at the same time the Shaikh's interests. But in order to give His Majesty's Government freedom to step in and amend, if the thought fit, any clause whatever throughout the whole agreement, I stipulated for the insertion of clause 18 of the draft to which I venture

---

to invite Your Grace's particular attention. Sir Arnold Wilson very willingly fell in with my views.

The opinion which Sir Arnold Wilson and I both formed of the damaging nature of Major Holmes' activities, was supported by the exceedingly cautious attitude taken up by the Shaikh when we visited him at Kuwait recently. I had it from Major More that in March last the Shaikh was ready enough to enter into a binding lease with the Anglo Persian Oil Company and was merely disposed to cavil at one or two minor points in that Company's proposals. He now  
showed

the matter with all possible speed, he would beg of Sir Arnold not to urge upon him to hasten a decision. "I will not make any contract with any Company except the one presided over by you, and of this you may rest assured". He added that there were many modifications for him to suggest; that he would read one article of the agreement after another, suggest such alterations as may be required by the interests of his country and submit such new articles as he may deem fit.

Sir A.T. Wilson inquired if the Shaikh would think of discussing any of the articles in this meeting, so that those provisions on which both parties agreed may be known and those over which they disagreed may be reserved for future discussion.

The Shaikh rejoined by saying that it would surely take sometime to do so and that he would request for an ample respite to deliberate on the different points. "But I tell you", he remarked, "that I shall not enter into

an agreement with any other Company without your information."

Sir A.T. Wilson asked the Shaikh if this assurance could be given to him in writing. The Shaikh replied to this :-  
"I give you my word of honour that I will not enter into any contract with any Company without informing you, at first, of the terms suggested by them. This word I give you in view of the friendship and regard I entertain for you personally, as I have regarded you as my father ever even more."

While thanking the Shaikh for the above assurance, Sir A.T. Wilson reiterated his remark with reference to his departure, and stated that his purpose in inviting the Shaikh to discuss such of the terms as he could was to avoid a further visit by him to Kuwait, as he, Sir Wilson, had to proceed to Baghdad and perhaps to Tehran and that he did not presume that it would be convenient for him to visit Kuwait again.

The Shaikh observed that he was aware of the fact that that Sir Wilson was very busy with important matters, but that the Shaikh himself would be visiting Basrah in a few days, say a fortnight, and would take an opportunity of discussing the matter with Sir Wilson there, failing which he would no doubt refer to the representative of the Government at Kuwait. "But you should not have the least doubt," he added, "that I will not enter into any agreement whatever with any Company except the one of which you are the head, without informing you beforehand."

Sir Wilson explained to the Shaikh the addition

---

made by him to article 10 of the proposed agreement. The Shaikh appeared to be pleased with the same and observed that it was useful for him. He repeated to Sir A.T. Wilson the intention of visiting Basrah and meeting Sir Wilson at the airport, but he emphasised again that it was not advisable to discuss the conditions of the agreement without due meditation on his part.

MINUTE of a meeting between Sir A.T. Wilson, and Shaikh Ahmad al-Jabor as-Sabah, Ruler of Kuwait, on the 2nd June 1933.

-----ii-----

Sir A.T. Wilson asked the Shaikh if he had had time to peruse the draft of proposed agreement between the Shaikh and the D'Arcy Exploration Co and to offer such remarks as he may have.

The Shaikh replied in the affirmative, adding that he will have to make many observations and suggestions for modifications. He pointed out that, seeing that the agreement affected the vital interests of his country and of its people, it would be unfair for him to expedite the conclusion thereof without due consideration and consultation. He would, on the other hand, be doing an injustice to the Company if he rejected any of their proposals off-hand. Furthermore, he would be guilty of telling the Company an untruth if he promised to undertake anything which was beyond his power to perform. "This affair is of a commercial nature", he went on to say, "and it needs considerable deliberation in order that full justice may be done to both parties".



Sir A.T. Wilson stated that, in view of his friendship for the Shaikh and his loyalty to His Majesty's Government, he would in no wise attempt to force the Shaikh's hands by bringing the least pressure to bear upon him, and that the latter could consider the agreement with due care.

Mr Knox had already wired for a ship for his voyage and intended leaving Kuwait on Monday night after dining at the Shaikh's palace; and Sir A.T. Wilson would prolong his stay at Kuwait till Thursday and leave the place by the Slow Mail if the Shaikh was inclined to think that it would be possible for him to discuss the terms by that time. If the Shaikh did not think so, however, Sir A.T. Wilson would leave Kuwait in company with the Political Resident.

showed a determined disinclination to commit himself in any way beyond giving verbally, and in satisfactorily clear terms, the required assurance that he would not enter into a concession with any other Company than the Anglo Persian Oil Company. This assurance which he gave to Sir Arnold Wilson in the course of his conversation of the 2nd June, he repeated to me in the presence of the Political Agent on the following day, and in equally emphatic language.

I understand that, for their part, the Anglo Persian Oil Company are in no hurry to exploit the Shaikh's territory; their chief anxiety was to be certain that no other party would be able to obtain a footing there. In this they have succeeded; and although he would have preferred that the lease should have been accepted by the Shaikh, Sir Arnold Wilson expressed no dissatisfaction at the present stage which

the negotiations have reached. I am not without hope that with the disappearance from the scenes of Major Holmes, and after he has taken counsel with the Shaikh of Mohammerah, the Shaikh of Kuwait will arrive at a satisfactory understanding with the Anglo Persian Oil Company.

I still await the despatch from the Secretary of State for India promised in his telegram 1846 of May 18th, which is to convey to me the additions to the terms of the Kuwait Concession I was originally directed to procure. I hope that these will not conflict with the terms of the draft lease which I have already offered to the Shaikh, and that Your Grace will agree that in the present circumstances, if the two parties wish to come to terms, it is advisable that any agreement signed now should be in the form of a final and conclusive lease.

I have the honour to be,  
With the highest respect,  
Your Grace's most obedient,  
humble servant,

*S. S. Knox*

Lieut-Col.  
Political Resident in the Persian Gulf and  
His Majesty's Consul-General for Persia, etc.

the Duke of Devonshire, K.G.,  
G.C.M.G., G.C.V.O.,

# حوليات كلية الاداب

---

Telegram  
No. 333-S.  
Dated 16th received 17th June 1923.

R.  
Political, Kuwait.  
Resident, Bushire.

Dated 16th received 17th June 1923.

Major Holmes arrived June 15th and is leaving  
the United Kingdom down slow mail.

More.

No. 333-S of 1923.  
1st July 1923.

Copy by post to Secretary of State for the  
Colonies. London, for information.

By order,

*C. A. M. A.*

Capt.,

Under Secretary to the Political  
Resident in the Persian Gulf.

---

AGREEMENT BETWEEN Shaikh Ahmad al Jabor as- Subah, C.I.E., Ruler of Kuwait and Dependencies, of the one part, hereinafter called "the Shaikh", and the D'Arcy Exploration Company Limited, of the other part, hereinafter called "the Company".

Article 1.

The Shaikh grants to the Company by these presents, a special exclusive privilege under the conditions set forth below to search for natural gas, petroleum, asphalt, and ozokerite throughout the whole extent of the territories under his control for a period of sixty years from the date of this agreement.

Article 2.

The Shaikh grants in the first place to the Company, an Exploration License for a period of two years covering the whole extent of his territories. The License is subject to extension for a further period of two years on the Company showing to the satisfaction of the Shaikh acting on the advice of the Political Resident in the Persian Gulf that such extension is justified.

Article 3.

The Shaikh hereby grants after the expiry of the above-mentioned period of two years or any extension or renewal thereof a prospecting license for a further period of two years over areas to be selected by the Company with the

approval of the Shaikh and with the cognisance of the Political Resident in the Persian Gulf.

## Article 4.

At the expiration of the prospecting license the Shaikh,

Shaikh hereby grants to the Company a Mining Lease over an aggregate area not exceeding 100,000 acres divided into not more than three blocks.

## Article 5.

In virtue of the above-mentioned Mining Lease the Company shall have the exclusive right to prospect and drill for, extract, treat, refine, manufacture, transport and deal with petroleum products, naphta, natural gases, tar, asphalt, ozokerite and other bituminous materials and for water and to make all investigations necessary for the purpose of their business in any part of the said territories and shall have the exclusive right to construct and operate pipe-lines, railways, refineries, storage-tanks, wharves and jetties, and to construct and erect tramways, roads, buildings, machinery, telegraph apparatus of all kinds in any part of the said territories so far as may be necessary for the purpose of their business.

The Company shall have the right to collect and take free anywhere in the Shaikh's territory, stone, gypsum, salt, sulphur, clay, wood and water, whether from rivers or springs for the purpose of their work.

The selection of routes and sites for such work

---

and the course of the pipeline shall rest with the Company.

Article 6.

All lands whatever required by the Company for the purpose of their preliminary exploration for oil including all or any natural springs of water in the said territories together with an adequate supply of water so far as available shall be granted by the Shaikh to the Company free of charge and without let or hinderance from any of their relatives or dependents or any of their tribesmen or third parties. And it is hereby agreed that in consideration of

the sums to paid to the Shaikh laid down in article 12, any claim for compensation, reward or subsidy put forward by a third party in respect of such land or of the services to be rendered to the Company by the Shaikh shall be met by the said Shaikh or his heirs and successors and that under no circumstances shall the Company be made to pay compensation for the same.

Article 7.

The Shaikh grants gratuitously to the Company all uncultivated lands belonging to him which may be needed by the company for their operations.

In lands so granted the Company shall for the period of their agreement enjoy full proprietary rights.

The Shaikh also recognised that the Company has the right to acquire all and any other lands and buildings necessary for the said purpose with the consent of propriet-

ors on such conditions as may be arranged between the Company and the said proprietors without their being allowed to make demands of a nature to surcharge the prices ordinarily current for lands and buildings situated in their respective localities.

At the expiry of the agreement the ground and all immoveable property left by the Company should be handed back to the Shaikh.

### Article 8.

All lands granted by this agreement to the Company or that may be acquired by the Company in the manner provided for in articles 3 & 4 of this agreement, as also all products exported shall be free of all imposts and taxes during the tenure of the present concession.

All material and apparatus of every kind necessary for the exploration, working and development of the deposit and for the construction and development of the pipelines

including also all the works specified in the first paragraph of article 2, hereof, and including the reasonable personal requirements of employees and of office requirements shall enter the said territories free of all taxes and custom house duties for a period of ten years from the commencement of the Mining Lease mentioned in article 4.

### Article 9.

The Shaikh undertakes to give all the protection in his power to the Company and to their staff and labourers in any part of his territory from thefts, highway robbery, assault, etc.

---

Similarly the Shaikh undertakes to protect ~~the~~ all the property of the Company and of its employees which may be exposed to wilful damage or to possible loss by theft.

If the Company's work is delayed by such events as are mentioned in this article, then the period of such delay shall be added to the periods of the exploration or prospecting licenses or to the period for which the royalty mentioned in article 12 is to hold good, as the case may be, and the fixed rent of Rs. 30,000 should not be payable in respect of the period of such delay.

Article 10.

For the above purpose it is agreed that the Company in communication with the Shaikh shall appoint permanent trustworthy guards under a <sup>reliable</sup> man of good family whose ~~and~~ that of the guards shall be provided by the Company and who shall remain there summer and winter.

If in spite of the efforts of the said guards thefts should occur, the Shaikh undertakes to ~~cover~~ the property stolen and to compensate the Company for any damage sustained in his territory. In the event of non-recovery of the stolen property, the value thereof shall be deducted by the Company from any sums due to the Shaikh by the Company.

The number of guards at any place where the Company may operate shall be fixed by the Company.

It shall be the duty of the above-mentioned head of the guard to keep order in the areas in his charge to such extent as the Company may order him; he shall have no right to interfere in any dispute among the Company's servants unless asked by the Company to do so.



## Article 11.

In case of misconduct, the said guards are subject to dismissal or fine by the Company. In the event of any heavier punishment being needed, the offender shall be handed over to the representative of the Shaikh, and the Shaikh undertakes that punishment shall be inflicted and to use his utmost endeavours to uphold the authority of the Company's employees, thereby avoiding unnecessary troubles to both parties of this contract.

## Article 12.

Should the Company succeed in finding oil in commercially exploitable quantities, they agree to pay half yearly to the Shaikh a royalty of Rs. 3.8.0. per ton of net crude oil got and saved (i.e. after deducting water and foreign substances, and oil required for the customary operations of the Company's installations in the Shaikh's territories).

This rate of royalty to be subject to revision by mutual agreement at the end of ten years' payment and in default of agreement either party shall have the right to demand that the question at issue shall be submitted to arbitration as provided in article 17.

## Article 13.

Subject to the "delay" exception mentioned in article , the Company hereby undertake that the amount  
received

---

received by the Shaikh in respect of royalties shall not be less than Rs 30,000 in any completed calendar year in which the Company continues work, beginning with the year after the date on which the Company shall have declared that oil has been found in commercially exploitable quantities. In the event of the Shaikh, acting under the advice of the Political Resident in the Persian Gulf, disputing the Company's decision as to the commercial exploitation, the Company hereby undertakes its readiness to submit the matter to arbitration as provided in article 17.

Article 14.

Within one month of the signature of the agreement, the Company shall pay to the Shaikh the sum of Rs 10,000 in consideration of the assistance and protection to be afforded to their employees; and on the grant of a prospecting license under article 3, the Company shall pay to the Shaikh a further single sum of Rs 10,000. With the exception of these two sums, they shall not be liable to pay any further sums to the Shaikh except as provided above after the oil has been found.

Article 15.

In the event of the Company failing to discover oil in sufficient quantity they shall have the right to stop work at their option and the Shaikh shall have no claim to any payment or compensation.

Similarly in the event of the Company failing to conform to the terms of this agreement, the Shaikh acting on the advice of the Political Resident has the right to

terminate the agreement, provided that in default of agreement on this question either party shall have the right to demand that the question at issue shall be submitted to arbitration as provided in article 17 below.

### Article 16.

The Shaikh solemnly declares that he will carry out all the conditions of this contract willingly and faithfully and that he and his heirs and his successors shall be its guarantors and shall accept full responsibility for any claims by any person questioning the validity of any stipulation on this contract.

This contract cannot be cancelled except as provided as above and shall remain in force for the period of the Company's concession or any extension or renewal thereof.

### Article 17.

In the event of there arising between the parties to the present concession any dispute or difference in respect of its interpretation or the rights or responsibilities of one or the other of the parties therefrom resulting such dispute or difference shall be submitted to two arbitrators one of whom shall be named by each of the parties and to an Umpire who shall be appointed by the arbitrators before they proceed to arbitrate. The decision of the arbitrators or in the event of the latter disagreeing that of the Umpire shall be final.

---

Article 18.

This agreement and every clause thereof is subject to revision by His Majesty's Government, and the Company hereby undertake to accept any revision which His Majesty's Government may see fit to make in the interest of the Shaikh; but, pending the approval of His Majesty's Government will be regarded by both sides as having full force.

## قائمة المصادر والمراجع

أولا : وثائق غير منشورة:

بما أن دراستنا دراسة وثائقية لذلك اعتمدنا على الوثائق بشكل أساسي وكبير وكانت هذه الوثائق هي وثائق بريطانية عنت عناية كاملة بتاريخ المنطقة وأوضاعها فلم تترك صغيرة ولا كبيرة من أمورها إلا واهتمت بها وسجلتها بدقة وبشكل يغلب عليه الموضوعية والصدق لأن هذه الوثائق كانت تشكل المراسلات والتقارير المتبادلة بين المسؤولين البريطانيين في المنطقة والجهات المعنية في حكومتهم مثل وزارة الخارجية وحكومة الهند ووزارة المستعمرات. ولم تكتب بقصد النشر حتى يحابى كاتبوها حكومتهم أو مصالح بلادهم بل كانت الحكومة البريطانية تعتمد على هذه المراسلات والتقارير في ادارة شئون المنطقة لذلك فقد اعتمدنا على ما جاء في هذه الوثائق من معلومات لا يرقى اليها الشك مع التزام الحرص في تحليلها ومناقشتها، وتتبع دوافع كاتبها ومقارنتها بالواقع المحلي والمصادر العربية والمحلية، والمصادر الحية التي تمثل رواية الأشخاص الذين عاصروا الأحداث وشاركوا في صنعها.

وقد حصلنا على هذه الوثائق من مصدرين رئيسيين هما:

Public Record Office

- ١

اعتمدنا على مجموعة كبيرة من الملفات وكل ملف يحتوي على كمية هائلة من الوثائق المتعلقة بموضوع دراستنا فهي بلا شك شكلت لنا المصدر الرئيسي في دراستنا هذه فاستفدنا منها فائدة قصوى حيث أمدتنا بذخيرة كبيرة من المعلومات. وسنكتفي بذكر أرقام هذه الملفات دون الالتفاف إلى ما تحويه من وثائق بعناوينها وتواريخها وذلك لأن هوامش الصفحات التي أشرنا بها إلى هذه الوثائق بالتفصيل تغنيانا عن ادراجها هنا.

أما الملفات التي رجعنا وفقا لتسلسلها الزمني فهي كالتالي:

السنة	F.O.371/	السنة	F.O. 371/
1926	31917	1902	5252
1957	16870	1907	532
1928	13070	1919	4236
1929	17331	1923	8945
1930	17810	1923	Co 727 xp 5481 -
1931	15277	1925	Co 727 Vol,10 -

السنة	F.O. 371/	السنة	F.O. 371
1933	16838	1932	16019
1933	16835	1932	14484
1933	16836	1932	16001
1933	16837	1932	16002
1934	17806	1932	16003
1935	18909	1932	5220
1938	14455	1932	16852
1939	23181	1933	19622

ترجمة مسودة الاتفاقية المقدمة من السير ارنولد ويلسون إلى الشيخ أحمد الجابر في  
يونيه ١٩٢٣ عن الوثيقة الإنجليزية المأخوذة من الملف Co. 727xp 5481

٢ - المصدر الثاني للوثائق غير المنشورة هو: India office political and secret library

ونسبة اعتمادنا عليها أقل بكثير من سابقتها في الـ Public Record Office حيث أغتتنا الأولى عن الثانية والتي انحصر ما أخذناه منها على الملفات التالية: -  
الاتفاقية السياسية بين الحكومة البريطانية وشركة بترول الكويت الموقعة في

## حوليات كلية الآداب

٥ مارس عام ١٩٣٤ والموجودة في R. 432 India Office, Confidential Memo, ومذيله بالتعليق التالي:

This Agreement is strictly Confidential and is not for Publication

تنحصر المجموعات التي تتعلق بموضوعنا في ثلاثة أقسام:

١ - الوثائق الخاصة بالخليج وتحمل الرمز التالي P 15 Persian Gulf

٢ - وثائق خاصة بالكويت تحمل الرمز R/15/1

٣ - وثائق بوشهر تحمل الرمز R/15/4 Bushire

أما الملفات التي أخذت عنها بصورة عامة فهي: -

R/15/1/42 Kuwait Oil 1913 - 1917

R/15/1/53/45 Kuwait Blockade 1933-1935

ثانياً: المصادر العربية:

١ - د. أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة - الكويت - ١٩٧٨.

٢ - أمين عز الدين: عمال الكويت من اللؤلؤ إلى البترول - الكويت - مطبعة الحكومة ١٩٥٨.

٣ - د. بدر الدين عباس الخصوصي: اهتمام الولايات المتحدة ببتترول الخليج خلال فترة ما بين الحربين - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣١ (رمضان ١٤٠٢ - يوليو ١٩٨٢).

٤ - تشيز هولم (ارتشيبالد) - مترجم - الاتفاقية الأولى لامتيازات النفط الكويتي - سجل المفاوضات ١٩١١ - ١٩٣٤، مطبعة حكومة الكويت.

٥ - د. جمال زكريا قاسم:

١ - الخليج العربي، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥.  
دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣.

٢ - بترول الخليج - دراسة في تأثيراته السياسية والاقتصادية - مصر (مستخرج من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - العدد ١٨، سنة ١٩٦٨).

- 
- ٣- موقف الكويت من التوسع السعودي في نجد وسواحل الاحساء  
(مستخرج من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - المجلد ١٧ - سنة  
١٩٧٠).
- ٦- د. حسن علي الابراهيم : الكويت - دراسة سياسية - الكويت (دار البيان  
للنشر) ١٩٧٢.
- ٧- الشيخ حسين خزعل: تاريخ الكويت السياسي - ٥ أجزاء - الجزء الخامس  
بيروت - ١٩٧٠.
- ٨- حكمت سليمان: نفط العراق، دراسة اقتصادية سياسية دار الرشد للنشر،  
بغداد، ١٩٧٩.
- ٩- راشد البراوي: حرب البترول في الشرق الأوسط، القاهرة.
- ١٠- زهرة فريت ديكسون: الكويت كانت منزلي - مترجم (بيروت - دار الكاتب  
العربي).
- ١١- سليم طه التكريتي: الصراع على الخليج العربي، بغداد، وزارة الثقافة  
والارشاد، ١٩٦٦.
- ١٢- د. صلاح العقاد:  
١- التيارات السياسية في الخليج العربي - القاهرة - مكتبة الانجلو المصرية،  
١٩٧٤.
- ٢- معالم التغير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات  
العربية، القاهرة ١٩٧٢.
- ٣- البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي، معهد البحوث والدراسات  
العربية، القاهرة ١٩٧٣.
- ١٣- د. محمد رشيد الفيل: محاضرة بعنوان: التغيرات السكانية المتوقعة لمنطقة  
الخليج خلال العقد القادم.
- مستخرج من كتاب الخليج العربي في مواجهة التحديات - محاضرات -  
الموسمين الثقافيّن السابع والثامن ١٩٧٤ - ١٩٧٥ لرابطة الاجتماعيين  
مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع - الكويت.
-



## حوليات كلية الآداب

---

- ١٤ - محمد ليب شقير: اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية - القاهرة ١٩٦٠.
- ١٥ - د. ميمونة الصباح: الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت عام ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٦ - د. نجاة عبد القادر الجاسم: التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحريين - القاهرة ١٩٧٣.

ثالثا : تقارير ونشرات رسمية:

- ١ - تقرير البنك الدولي.
- ٢ - وزارة الخارجية العراقية: حقيقة الكويت.



### المراجع الأجنبية :

- 1 - A.H.T. Chislom, The First Oil Concession. London - 1974.
- 2 - Huerwitz: Diplomacy in the Near & Middle East. Vol. 11-1914-1956 D, Van Nostrand Co Inc. New York-1956.
- 3 - Longrigg. H. Stephen, Oil in the Middle East. Third Edition Oxford University Press 1968.
- 4 - Lenczowski George: Oil and State in the Middle East, Comel Univeristy press, New York, First Pub. 1960.
- 5 - Morlowe (John) : The persian Gulf in Twentieth Century. London-1962.
- 6 - Oil & The Middle East GF, Aramco, Hand Book, published by Arabian-American Oil Company, Dahrn, 1964.
- 7 - Stocking, George W.: Middle East Oil, Vanderbilt University press 1970.
- 8 - Y.S. Al Sabah : The Oil Economy of Kuwait, London 1980.

## صدر من هذه الحوليات

### الحولية الأولى لعام ١٩٨٠ :

- ١ - الجذور الفلسفية للبنانية . د . فؤاد زكريا
- ٢ - صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا . د . محمد عيسى صالحية
- ٣ - ابن فلاقس ، حياته وشعره . د . سهام الفريح
- ٤ - الأمير تنكر الحسامي . د . حياة ناصر الحجي
- ٥ - التدرج الطبقي الاجتماعي في بعض الأنظار العربية (باللغة الانجليزية) . د . خلدون حسن النقيب

### الحولية الثانية لعام ١٩٨١ :

- ٦ - علي أحمد باكثير . د . محمد عبده
- ٧ - تحليل اخطاء الطلبة العرب في استعمال أدوات التعريف والتكثير الانجليزية (باللغة الانجليزية) . د . نايف خرما
- ٨ - دولة المالبيك ودولة مغول الفقجاق . د . حياة ناصر الحجي
- ٩ - المرأة والفلسفة . د . محمود رجب

### الحولية الثالثة لعام ١٩٨٢ :

- ١٠ - الروابط العائلية القرابية في مجتمع الكويت المعاصر . د . فهد ثاقب الثاقب
- ١١ - البيئة والسلوك . د . طلعت منصور
- ١٢ - عمالية الحضارة الاسلامية ومظاهرها في الفنون . د . صلاح الدين البحيري
- ١٣ - لورنس ومحفوظ ، دراسة أدبية سيكلوجية ، مقارنة . د . محمد رجا الدريني
- ١٤ - آل قدامة والصالحية . د . شاكر مصطفى

### الحولية الرابعة لعام ١٩٨٣ :

- ١٥ - اسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية . د . عبد العال سالم مكرم
- ١٦ - مفهوم التفسير في العلم من زاوية منطقية . د . عزمي موسى اسلام
- ١٧ - العمل الاجتماعي في المجال التربوي . د . جلال الدين الغزاوي

### ١٨ - وحدة ميثافيزيقيا أرسطو ومنزلة

- الرياضيات فيها . د . أبويعرب المرزوقي  
١٩ - مفهوم التهكم عند كيركجور . د . أمام عبد الفتاح

### الحوليات الخامسة لعام ١٩٨٤ :

- ٢٠ - نظرة في قرينة الاعراب ، في الدراسات النحوية القديمة والحديثة . د . محمد صلاح الدين بكر
- ٢١ - الأخرويات الاسلامية في الكوميديا الالهية (باللغة الانجليزية) . د . رشا حمود الصباح
- ٢٢ - تسع وثائق في شئون الحبة على المساجد في الأندلس . د . محمد عبد الوهاب خلاف
- ٢٣ - مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية . د . أحمد عبد الرحيم مصطفى
- ٢٤ - مفاهيم العلاج النفسي وانماط التفاعل داخل الأسر المريضة (النشأة والتطور) . د . حامد عبد العزيز الفقي

### الحولية السادسة لعام ١٩٨٥ :

- ٢٥ - نخاة القروان . د . يوسف أحمد المطوع
- ٢٦ - من وثائق الحرم القدسي الشريف الملوكية . د . محمد عيسى صالحية
- ٢٧ - الفصاحة : مفهومها وبم تتحقق قيمها الجمالية . د . توفيق علي الفيل
- ٢٨ - مشكلة التأويل العقلي عند مفكري الاسلام في المشرق العربي وخاصة عند ابن سينا . د . الأستاذ/ سعيد زايد
- ٢٩ - واقع التاريخ في رواية وجوب العنف (باللغة الانجليزية) . د . رشا حمود الصباح
- ٣٠ - مكانة رواية روينسون كروزو في القصص اللايوطوي (باللغة الانجليزية) . د . محمد رجا الدريني
- ٣١ - مفهوم المعنى ودراسة تحليلية . د . عزمي موسى اسلام
- ٣٢ - الوصايا ومدى تطورها في العصر العباسي الأول . د . سهام الفريح

## الحولية السابعة لعام ١٩٨٦ :

٣٣ - بردة البوصيري قراءة أدبية

وفلكورية

٣٤ - الارشاد النفسي تطور مفهومه  
وغيره

٣٥ - اغصان الآباء والأمهات  
الكسوينيين في نشأة الآباء  
وعلاقتها ببعض التعبيرات

٣٦ - علم العمران الخنودوني وعلمه  
الاجتماع الحديث (سائغة)  
الانجليزية

٣٧ - قبلة تيمم العربية بين الخهنية  
والاسلام

٣٨ - عبوب الكلام - دراسة تأبع في  
الكلام عند اللغويين العرب

٣٩ - المواقف الاسلامية المدثرة في وادي  
حلي

٤٠ - البحر في شعر الانس ولفرف

## الحولية الثامنة لعام ١٩٨٧ :

٤١ - البيشة المائية في الاردن (سائغة)  
الانجليزية

٤٢ - وثائق جديدة عن حملة سنان باشا  
إلى اليمن (سنة ٩٧٦ هـ /

٦٨ - ١٥٦٩ م)

٤٣ - التوجيه والارشاد النفسي للاطفال  
غير العاديين (دراسة تحليلية)

٤٤ - المراحل الارتقائية لمنهجة الفكر  
العربي الاسلامي

٤٥ - عبدالله بن سبأ دراسة لروايات  
التاريخية عن دوره في الفتنة

٤٦ - صمائر العيبة اصوها ونظورها  
٤٧ - قبيلة اباد منذ العصر الجاهلي حتى

نهاية العصر الاموي

٤٨ - تاريخ العلاقات التجارية بين  
الهند ومنطقة الخليج العربي في  
العصر الحديث

د - محمد رحب النحر

د - عبدالله محمود سبيد

د - عبد الفتاح القرشي

د - فؤاد نعسي

د - عبد الحارث النعدي

د - وسمية المنصور

د - احمد بن عمر اليربوعي

د - محمد مصطفى بحت

د - عبد الرحيم مسعد

د - محمد عيسى صديحة

د - محمد ماهر محمود

د - حسن عبد الحميد عبد الرحمن

د - عبد العزيز الغلابي

د - فوزي حسن الشاب

د - محمد احسان النص

د - عبد المالك خلف النعيمي

## الحولية التاسعة :

٤٩ - آصواء على ملكة سبأ

٥٠ - دراسة سوسولوجية حول طاهرة  
الشبحوحة ودور الخدمة

الاجتماعية

٥١ - محرة الكفاءات العلمية العربية

ودور مجلس التعاون في الاعددة مهاب

٥٢ - الفتح الاسلامي لبلاد وادي

السند

٥٣ - الدولة والتجارة في العصر

البيزنطي الأوسط

٥٤ - مدن التنمية في فلسطين المحتلة

٥٥ - العروا الفرسية للحزائر في وثيقة

امريكية معاصرة

٥٦ - رحلات حلف الرحلة إلى ليلبيوت

## الحولية العاشرة :

٥٧ - التغير الاجتماعي في الدول

المنتجة للسقط (مجمع

الكويت)

٥٨ - حركة مسيلمة الحنفي .

٥٩ - المحاظ والنقد الأدبي

د - محمد براهيم مربي

د - حلال الدين العروبي

د - محمد رشيد خليل

د - سعد محمد حديقة لعديني

د - وسام عبد العزيز ورج

د - محمد مدحت عبد الحليل

د - منصور بن حنبل

د - محمد رجا الدربي

د - نورة الفلاح

د - احسان صديقي العمد

د - وديعه طه نجم

د - نايف عمر خرما

د - علي حسين حجاج

٦١ - الاحوال السياسية والدينية في

بلاد العراق والمشرق

الاسلامي في عهد الخليفة

القائم بأمر الله العباسي

٤٢٢ - ٤٦٧ هـ / ١٠٣١ -

١٠٧٥ م

د - محمود عرفة محمود

٦٢ - تأملات في بعض ظواهر الحذف

الصرفي

د - فوزي حسن الشاب